

الأستاذ: محمد نجيب الحجام

فقيد جريدة ملفات تادلة

جريدة معتمدة لدى الأمم المتحدة

milafattadla24.com

ⵜⴰⴷⵍⴰ ⵎⵉⵍⴰⴼⴰⵜ

جريدة أسبوعية مستقلة شاملة - تصدر مؤقتا نصف شهرية تصدر من بني ملال وتوزع وطنيا - مديرة النشر: نعيمة خلفاوي. - مدير التحرير: حسن إسماعيلي - العدد 545 من 16 الى 30 شتنبر 2024 الثمن: 4 دراهم

لا تأسيس لدولة الحق والقانون دون حفظ حق المتقاضين في الولوج المستنير للعدالة

النقيب عبد الرحيم الجامعي

أحزان المحاكم ، مآسي المتقاضينات وغضب الموظفين/ت حكومة الانهيارات و الأزمات...

محمد الغلوسي

" مشروع قانون المسطرة الجنائية استهدف تجريد المجتمع من آلياته القانونية والمؤسساتية للقيام بدوره في مكافحة جرائم المال العام وإيقاف الوعي المتنامي بضرورة التصدي للفساد"

عبد الواحد شعير

أكيد ف حاجة غلط مشروع قانون المسطرة المدنية

La colère noire.

■ لإعلاناتكم التجارية والإشهارية ■

لنشر جميع الاعلانات التجارية والإشهارية والعقارية والقضائية والإدارية، سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الكراء أو الرهونات لكل المواد المنقولة والعينية والرسوم والعقود، وطلبات العروض المفتوحة، وتأسيس الشركات.

اتصلوا بنا في مقر الجريدة في العنوان التالي: حي الأدارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو الاتصال بالهاتف: 0672071311

أو البريد الالكتروني: milafattadla@gmail.com

سلمونا إعلاناتكم وسنوصل الخبر والمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

بالنسبة للجريدة الالكترونية: www.milafattadla24.com

الاتصال ب: milafattadla@gmail.com

■ للاشـتراك ■

للتوصل بأعداد الجريدة عبر البريد فور صدورها. تفتح ملفات تادلة إمكانية الاشتراك السنوي أو نصف السنوي، سواء للأفراد أو للمؤسسات. للراغبات والراغبين في الاشتراك يرجى الاتصال بإدارة الجريدة.

اتصلوا بنا في مقر الجريدة الكائن بحي الأدارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو بالهاتف: 0523484454

أو البريد الالكتروني: milafattadla@gmail.com

سلمونا إعلاناتكم وسنوصل الخبر والمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

بالنسبة للجريدة الالكترونية: www.milafattadla24.com

الاتصال ب: milafattadla@gmail.com

الأستاذ أحمد التجاني في ذمة الله



انتقل الى عفو الله الأستاذ أحمد التجاني.
كان الراحل يشتغل أستاذا لمادة الرياضيات بثانوية العامرية ببني ملال.
وبهذه المناسبة الاليمة تتقدم أسرة ملفات تادلة باحر التعازي واصدق المواساة الى اسرته واهله واصدقائه وزملائه.
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته واسكنه فسيح جناته وألهم أهله و ذويه الصبر والسلوان.
وإنا لله وانا اليه راجعون.

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
محكمة الاستئناف ببني ملال
المحكمة الابتدائية ببني ملال
قسم قضاء الأسرة

إعلان قضائي
في إطار الفصل 441 من ق م م

يعلن رئيس مصلحة كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بني ملال الموقع أسفله بأنه، بناء على الدعوى الجارية بهذه المحكمة تحت عدد 2023/1620/300 أحوال شخصية بين السيدة: ربيعة دحمان بصفتها مدعية والسيد عزيز زرزوري بصفته مدعى عليه.

حول دعوى الاقتطاع من المنبع

والتي انتهت بصدور حكم عدد 46 عن المحكمة الابتدائية ببني ملال بتاريخ 2024/02/26 والتي قضى بما يلي:

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حكمت المحكمة علنيا، ابتدائيا، وحضوريا في حق المدعية وغيابيا بقيم في حق المدعى عليه،

في الشكل: بعدم قبول الطلب في الشق المتعلق بالبنت سلمى وبقبوله في الباقي.

وفي الموضوع: بالإذن باقتطاع واجب النفقة وتابعها للبنت فدوى في مبلغ إجمالي قدره 950 درهم شهريا من منبع معاش المدعى عليه أعلاه بالصندوق المغربي للتقاعد رقم المعاش 5089895 لفائدة المدعية الحاضنة أعلاه مع تحميل المدعى عليه الصائر.

كما يعلن أن هذا الحكم قد تم تبليغه للقيم بتاريخ 2024/05/31 بموجب ملف تبليغ عدد 2024/291، وان إجراءات البحث المنجزة من طرف السيد وكيل الملك بهذه المحكمة بواسطة الضابطة القضائية وكذا السلطة المحلية بني ملال لم تسفر عن أي نتيجة لتبليغ الحكم للمعني بالأمر.

وعليه فقد تم تحرير هذا الإعلان طبقا للمادة 441 من ق م م وأن آجال الاستئناف هو 30 يوما من تاريخ التعليق والإشهار.

وحرر ببني ملال في 2024/08/02
رئيس مصلحة كتابة الضبط
شعبة إجراءات القيم

صاعقة رعدية تنهي حياة ستيني بدمنات

لقي رجل ستيني، مؤخرا مصرعه نواحي مدينة دمنات بسبب صعقة رعدية ضربت المنطقة، وأدت إلى انقطاع التيار الكهربائي على عدد من المنازل.

وأشارت مصادر ملفات تادلة 24، أن الضحية رجل ستيني كان بصدد تفقد قطيع أغنامه فباغتته الصاعقة الرعدية رفقة رفيقه الذي أصيب بدوره في الحادث، ما تسبب له في بجروح بليغة عجلت لوفاته.

وأضافت ذات المصادر، أن أهالي الدوار حاولوا تقديم الإسعافات الأولية للضحية، إلا أنه فارق الحياة على الفور نتيجة قوة الصعقة.

الحادث، استنفر عناصر الدرك الملكي والسلطات المحلية التي حلت بعين المكان، فيما نقل جثة الهالك الى مستودع الأموات وفتح تحقيق في ظروف وملابسات مصرع الستيني، وذلك تحت إشراف النيابة العامة المختصة.

-ملفات تادلة 24-





جريدة ملفات تادلة تصدر عن مؤسسة ملفات تادلة للتواصل والاشهار

مديرة النشر: نعيمة خلفاوي
milafattadla@gmail.com
+212 666 283 603
مدير التحرير: حسن اسماعيلي
ishassan@msn.com
المراسل المقيم بالأمم المتحدة:
عبد القادر عبادي
سكرتيرة التحرير: عاصيم نزهة
المستشار القانوني: محمد اعبودو
هيئة التحرير:
بناصر زيكري، خالد أبو رقية، محمد لغريب، نادية مصلوح، نعيمة خلفاوي، بديعة أيت بن عدي، حمزة، إشراق الريحاني، رضوان السعيدي، عبد الكريم جلال.
كتاب الأعمدة:
ع.الحكيم برنوص، التهامي ياسين، خالد البكاري، عائشة العلوي، بناصر زيكري، أحمد حفظي
القسم الإداري والمالي: نعيمة خلفاوي
التصفيف والإخراج: عاصيم نزهة
القسم الرياضي: نادية مصلوح، سعيد عيلول
تصوير: أ. ف. ب، و. م. ع، أيس بريس)
مندوب الرباط: عبد الحق الريحاني
الهاتف: 0668471294
0661457700
السحب: INTEPRIMA
ملف الصحافة: 91/3431
الإيداع القانوني: 91/84
الترقيم الدولي : 1113013
المراسلة: صندوق البريد 94 بني ملال
الهاتف الثابت: 0523484454
البريد الالكتروني:
milafattadla@gmail.com
الادارة والتحرير:
حي الأدارسة الزنقة 2 رقم 25 بني ملال
الهاتف : 0672071311
رقم اللجنة الثنائية: ج.أ.ع/06/044
الحساب البنكي
145090212118033639001802
البنك الشعبي وكالة العرصة
بني ملال





افتتاحية

يبدو أن جل وزارات الحكومة الحالية أدمنت سياسة غلق أبواب الحوار في وجه الفرقاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، وبدل الاجتهاد وإبداع الحلول، احترفت استباق المعارك التي يمكن أن تقوض هامش استفادة من حولوا الوطن لمرتع استغلال الثروات الطبيعية ونشر الفساد والالتواء على الشرعيات لهضم الحقوق وقمع الحريات والاستقواء بصلاحيات سن القوانين المعدلة والمفصلة على المقاس وفتح كوات إفلات الفاسدين من العقاب واستمرارهم في الانتفاع من الوضع القائم على حساب السواد الأعظم من البسطاء وكبح جماح نشطاء مقاومة الفساد مقابل تمييع الحياة العامة باستعمال إعلام تافه، مغرض، وخارج عن السيطرة وتخريب تراكمات المدرسة العمومية وآليات التنشئة الاجتماعية المحصنة.

إن الشعور العام في الظروف التي نجتازها حاليا هو سيطرة العبث وتمدده واستقراره، وكأن كل نفحة أمل تجابه في حينها باليأس والإحباط الذي يقف سدا منيعا امام محاولات الخروج من دوامة التبعية والتخلف.

إن اسلوب الزجر والتلويح به والتخويف والاضطهاد، أسلوب لا يمكنه أن يُمؤسِس للحكامة البناءة. كما لا يمكن للمطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية أن تجابه بسلطة القمع والردع كخيار و بديل. لم يعد مقبولا ايضا التغاضي عن مطالب فئات أطياف فئات المجتمع من تعليم وصحة، وعدل وغيرها...فلا مناص من الحوار وتحسين الأوضاع والإصلاح والعصرنة المنتجة بإعمال الحكامة الجيدة المقرونة بالمحاسبة وتأهيل الفرد والجماعة فكريا وعمليا واجتماعيا والسير قدما في التنمية والتقدم وتوفير الشروط الملائمة لتأهيل المواطن والوطن، وتحصينهم ضد علل الرداءة والفساد.

لكن الرياح تسير بما لا تشتهيه سفننا! فها هي وزارة العدل، بعد وزارة التعليم ووزارة الصحة تنهج نفس النهج وتلعب على حبل التجاهل وتتسبب في تعطيل حق الولوج إلى العدالة، رغم ما يكتسيه من أهمية ورغم كونه حق دستوري أرساه دستور 2011 في الفصل 118 حيث يقر أن "حق التقاضي مضمون لكل شخص في الدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون". ها هي وزارة العدل تترك الحابل على النابل وتقابل الحركات الاحتجاجية والإضرابات المستمرة باللامبالاة، حتى توحي للعامة أن موظفي قطاع العدل يشرعنون للتسيب ويختارون الفوضى كشكل من أشكال الضغط على الحكومة مفضلين تحقيق مكاسب لا تراعي المصلحة العامة.

وهذا الاسلوب هو نفسه طبعا الذي داومت على اتباعه الحكومة تجاه قطاعات أخرى ومنها التعليم والصحة.

ها هي وزارة العدل تعمد أيضا من خلال المادة 3 من مشروع قانون المسطرة الجنائية المزمع اعتماده إلى نزع حق استعمال الوسائل القانونية للتبليغ عن جرائم المال العام عن جمعيات المجتمع المدني كما ينص على ذلك العهد الدولي الخاص بالحق في الإعلام والخبر والوصول إلى مصادره والمشاركة في الشأن العام ومراقبته و تدبيره، بدل صيانة وتحصين هذا الحق وتعزيز الولوج إلى العدالة وضمان الحق في المحاكمة العادلة، وتثمين الحقوق والضمانات التي كرسها الدستور الجديد وملائمتها مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ودعوة القضاء في هذا الشأن إلى الاجتهاد وتكريس تطبيق حقوق الإنسان طبقا للمعايير الدولية.

وقد تحول المادة 3، إذا ما طبقت بالصيغة المقترحة، دون قيام جمعيات المجتمع المدني بالدور المنوط بها وحرمانها من المشاركة في تخليق الحياة العامة ومجابهة المفسدين ومساءلة مبدِّدي المال العام وفضح كل من يخل بالمسؤولية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو يمس بحق المواطنين في التمتع بالمساواة بثروات بلادهم وخيراتها.

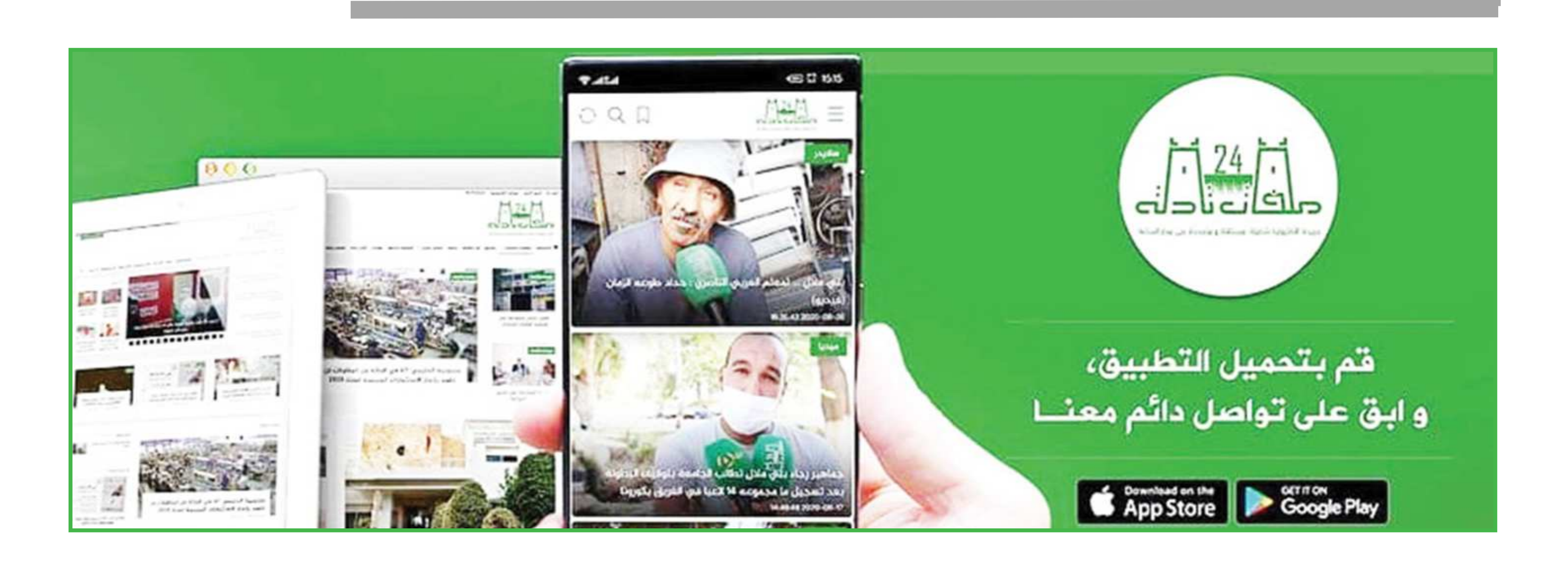
وقد تجعل الشق القضائي المتعلق بجرائم المال العام لدى محاكم الاستئناف خارج اختصاص الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الإستئناف وخارج سلطة النيابة العامة ككل بما فيها رئيسها.

علاوة على ذلك، فإن قطاع العدل يعرف حركة احتجاج واسعة، لعل آخرها الدعوة لاضرابات أسبوعية طيلة شهر شتنبر 10-11-12/ 18-19/ 24-25-26 الذي دعت له النقابة الوطنية للعدل من أجل نظام أساسي محفز ومحصن تعبيرا عن سخط الموظفين و امتعاضهم مما يعيشونه من مآس ومعاناة، وظروف تغذي الغيض وتذكي الاحتقان، خاصة بعد العطل الذي أصاب الحوار الوطني حول إصلاح القضاء في مقتل.

ها هي وزارة العدل و مسؤولوها يقابلون جذوة المطالب بالصمت المطبق حد الاحتقار ليس فقط تجاه قطاع العدل ولكن أيضا تجاه المرتفقين والمتقاضين اللاجئين لمحاكم شلت حركتها، وأُغلقت جلساتها، وأجلت أحكامها وثقلت كُلفتها بالنظر للإضرابات التي عمرت ولا زالت مستمرة ضاربة بتجاهلها عرض الحائط بحق التقاضي كحق من حقوق الإنسان المنصوص عليه في المواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه 8 (لكل شخص الحق في اللجوء الى المحاكم...) و7 (الناس جميعا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز).

ها هي وزارة العدل تضيف الى ما سبق وأثارته من جدال موجة غضب في أوساط المحاماة بعد عقدها العزم على خلق ما اسمته "مهنة الوسطاء"، وهي كما يراد لها أن تكون مهنة من المهن الحرة الجديدة المساعدة للقضاء، الخاصة بمؤسسة الوكيل التي ستؤول إليها النيابة عن أطراف الخصومة. كما أثارت اجتهاداتها التي تخص المفوضين القضائيين توتر سيكون له ما بعده، إذ سيصبح بإمكان الأخيرين استخلاص الديون عوض الاقتصار على مهمتهم السابقة في التبليغ والتنفيذ. الشيء الذي اعتبرته أوساط المحامين وضعا تتداخل فيه المهن و سينجم عنه تبخيس الاختصاصات والحد من صلاحياتها.

إن إعادة توزيع السلط والثروات في أي مجتمع من المجتمعات لم تعد -أو هكذا يفترض أن تكون في عالم يتبجح بسيادة الديمقراطية- مسألة "تخراج العينين"، كما أنها ليست قضية نظرية ولا عقائدية ولا ثقافية ولا حتى مسألة أخلاقية أو قيمية، لانها ببساطة حق مكفول للمواطن، يتيح له الاعتراض على الاستخدام الاحتكاري للسلطة وللموارد من قبل نخب دائمة وقائمة، ضرورة نابعة من صلب دولة الحق والقانون التي تحفظ حق المتقاضين في الولوج المستنير للعدالة، حق غير قابل للحجب أو الاستلاب يحول دون "جعل عددا كبيرا من شباب البلاد يفكر، كما جاء في تدوينة للزميل محمد نجيب كومينة، في المغامرة بحثا عن أمل في التحرر من أسر الفقر والفقر المطلق الذي فرضه هؤلاء الذين يلهفون كل شئ في البر والبحر والسماء و يحتكرون الثروة والسلطة و لا ينتبهون، وربما لايهمهم حتى، الى دينامية الفوارق الاجتماعية من شأنها أن تطلق سيولا جارفة، و ان تمكن أيضا، وهذا مهم في سياق هذه التدوينة، من يتربصون بالوطن ووحدته و مصالحه الاستراتيجية من تنفيذ مؤامرات وتجنيد عملاء و خلق مشاكل توجد البلاد في غنى عنها".



العدد 545 من 16 إلى 30 شتنبر 2024

حفل تتويج لابنة الفقيه بن صالح صفاء المالكي الحائزة على جائزة أفضل راوٍ في "مغرب الحكايات"



نظمت الأكاديمية الدولية مغرب الحكايات للتراث الثقافي اللامادي والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة، يوم الجمعة 13 شتنبر 2024، حفلا تربويا على شرف التلميذة صفاء مالكي، التلميذة بالقسم الثالث ابتدائي، بمجموعة مدارس أولاد افرج، بالمديرية الإقليمية بالفقيه بن صالح، المتوجة وطنيا في مسابقة مغرب الحكايات، الذي نظمته وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بشراكة مع الأكاديمية الدولية مغرب الحكايات للتراث الثقافي اللامادي. في إطار تشجيع التميز وحفز المبادرات.

ترأس مراسم هذا الحفل التربوي السيد الكاتب العام بولاية جهة بني ملال-خنيفرة، مرفوقا بالسيد مصطفى السليفاني مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال-خنيفرة والسيدة الدكتورة نجيمة طاي طاي رئيسة الأكاديمية الدولية مغرب الحكايات للتراث الثقافي اللامادي، والسيد المدير الجهوي للثقافة، وحضره السيدات والسادة: المدير الإقليمي بمديرية الفقيه بن صالح، المدير الإقليمي بمديرية بني ملال، رئيسات ورؤساء الأقسام والمصالح بالأكاديمية، وممثلون عن السلطات المحلية وشخصيات أخرى، بالإضافة إلى الطاقم المؤطر للتلميذة المحتفى بها وأفراد أسرتها، وتلاميذ بعض المؤسسات التعليمية ببني ملال.

وقد تميز الحفل، بكلمات بالمناسبة، ذكرت بالسياق العام لتنظيمه، ودوره في تنمية قدرات المتعلمين في مجال الحكي، وتعزيز تملكهم للقيم الدينية والوطنية، والتشبع بالهوية المغربية الأصيلة، من خلال ملامسة هذه المنافسات أهم جوانب التراث الثقافي اللامادي، وعلى الخصوص التقاليد المغربية وأشكال التعبير الشفهي بما في ذلك اللغة باعتبارها واسطة للتعبير، إضافة إلى تقديم فقرات فنية وموسيقية بمضمون مرتبط بالمناسبة.

يذكر أن تنظيم هذا النشاط التربوي، يندرج في إطار الدورة 21 للمهرجان الدولي "مغرب الحكايات" تحت شعار "الأماكن ذاكرة وطن"، حيث نظمت الجائزة الوطنية لأحسن راو ناشئ، كمسابقة وطنية منسجمة مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والداعية إلى الاهتمام بالتراث اللامادي والعنصر البشري، وكآلية من شأنها تيسير الحوار بين الثقافات، وبين الأمم، ووسيلة لترسيخ قيم التسامح والتعايش، والعيش المشترك بين الأمم.

ملفات تادلة

فيدرالية اليسار بالفقيه بن صالح تؤكد انخراطها في محاربة الفساد بالمدينة



سجل حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بالفقيه بن صالح ما أسماه "غياب تدابير فعالة وناجعة للحد من آثار الجفاف الذي انهك فلاحي الإقليم، وكبدهم خسائر فادحة، ما انعكس سلبا على مستواهم المعيشي وعلى مناصب الشغل وعرض آلاف العمال الزراعيين للتشرد واختيار الهجرة السرية بسبب انسداد الآفاق في وجوههم".

وأكد الحزب في بيان له توصلت به ملفات تادلة 24، دعمه المبدئي لتجربة تدبير الشأن المحلي ومساهمته كمكون داخل الأغلبية المسيرة للمجلس، مشددا على محاربة الفساد وتخليق الشأن العام وتطهير المرافق العمومية من كل مظاهر التسلط والمحسوبية، وأنه حريص على فضح الفساد أيا كان مصدره وموقعه.

واعتبر الحزب "أن ما تبقى من فلول الفساد، والذين اغتنوا وراكموا ثروات على حساب مصلحة الساكنة لن يفلحوا في عرقلة نجاح هذه التجربة بالرغم من محاولاتهم البائسة للعودة إلى إدارة الشأن المحلي".

وأبرز البيان، أن رفض التصويت على قرار الانضمام لمجموع الجماعات الترابية لجهة بني ملال خنيفرة للتوزيع نابع من قناعة وطنية هدفها الدفاع والحفاظ على ثروة الماء وعدم تفويتها للقطاع الخاص لتفادي تكرار تجارب فاشلة على مستوى تدبير قضايا استراتيجية و حيوية (تفويت لاسامير).

وأضاف، أن البديل هو محاسبة كل من تسبب في فشل قطاع الماء والكهرباء واسترداد الديون المتراكمة وسن سياسة شفافة قوامها ربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب والتدبير العقلاني لثروات الوطن.

واستنكر حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بالفقيه بن صالح، ما أسماه الانهيار الرهيب للقدرة الشرائية للمواطنين، والتي مست حتى الطبقة الوسطى من المجتمع بسبب ارتفاع مستوى التضخم، وما نتج عنه من ارتفاع الأسعار، وموجة الغلاء واتساع أحزمة الفقر والبؤس وارتفاع معدل البطالة.

وأدان محاولات تمرير مشروع قانون الإضراب المكبل لحق الشغيلة في الدفاع عن حقوقها ضدا على إرادة المصلحة العليا للمواطنين متمادية في سياسة الإجهاز على المكتسبات السياسية والحقوقية والنقابية والاجتماعية لعموم المواطنين.

ملفات تادلة 24-

السيول تجرف قنطرة قبل يومين من تدشينها من طرف عامل ميدلت



خلفت الأمطار الغزيرة التي شهدتها العديد من المناطق بإقليم ميدلت مؤخرا، خسائر كبيرة في البنيات التحتية وخسائر مادية في ممتلكات الفلاحين، وفق ما أفاد به نشطاء لملفات تادلة 24.

وجرفت السيول الكبيرة لواد زيز جزء من قنطرة سيدي بوكيل على وادي زيز بجماعة أمزيزل دائرة الريش إقليم ميدلت، والتي كان من المنتظر أن يتم تدشينها من طرف عامل الإقليم يوم الأربعاء 18 شتنبر الجاري.

وأفاد نشطاء من المنطقة إلى أن القنطرة التي تم تشييدها تمت في أطار ربط قصر زاوية سيدي بوكيل بالطريق الجهوية رقم 307 وفك العزلة عن ساكنة الجماعة ومختلف الدواوير بالمنطقة التي ظلت تطوقها العزلة لعدة سنوات.

ونشر نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي صورا ومقاطع فيديو للقنطرة التي انهار جزؤها الأيمن بفعل قوة السيول التي شهدتها المنطقة، بعد الأمطار الرعدية التي ضربت عدة مناطق من الإقليم والأقاليم المجاورة.

وتداول النشطاء صورا للسيول الجارفة لواد زيز، التي غمرت الشريط الزراعي بزاوية سيدي بوكيل بجماعة أمزيزل ما تسبب في أضرار وتلف للمزروعات وخسائر مادية فادحة للفلاحين.

-ملفات تادلة 24-

لطي الصفحة علينا أن نقرأها كلنا

إن مسألة عدم إشهار أسماء الجلادين في جلسات الاستماع لهيئة لهي الإنصاف والمصالحة.يمكن أن أقول هكذا بشكل عام بأن كشفها ربما يخدم في نهاية التحليل ومن زاوية معينة التفريد المسؤولية فيما وقع وليس تجميعها في الدولة ككل.

ثم لا ننسى أن الهيئة ليست لها صفة قضائية ومعنى ذلك أنها لا تتابع المسؤولية الفردية من أجل إنزال العقاب بأصحابها، ومقاربتها إذن ليست مقاربة جنائية، هي هيئة تستمد مقاربتها وفلسفتها من أطروحات ما أصبح يعرف في العالم بالعدالة الانتقامية ليصبح سؤالا أكثر عمقا إلى أين نريد أن نمضي؟ إلى أفق مفتوح أي ناجح؟ أم لى أفق مغلق أي فاشل؟ فلنتمعن ونحن نخطط للمستقبل.

هذا الكلام هو خلاصة لبعض أجوبة الشاعر صلاح الوديع عضو هيئة الإنصاف والمصالحة في استجواب أجرته معه أسبوعية المشعل في عددها الثامن من يناير الجاري.

ومعلوم أن مسألة الجلادين وعدم الإفلات من العقاب، وتحديد المسؤوليات، قد شكلت موضوعات قوية الحضور في الإعلام والنقاش الحقوقي والسياسي منذ انطلاق الكلام والأجرأة لطي صفحة الماضي، والذي شكل عمل هيئة الإنصاف والمصالحة ركنا أساسيا في هذه التقييمات المتعددة، باعتبارها الهيئة المكلفة رسميا بالبحث والحسم في الملف وفعلا أنجزت خطوات وعبئت ملفات وعقدت جلستي الاستماع المتلفزتين الأوليتين واتسعت أفاق التقييمات والتحاليل، وتراوحت المواقف بين النسبية والمطلقة. لكن يبقى الأكيد أن ما يجري هو بداية إثمار شجرة المغرب الحر، المسقية بتضحيات الشعب ذات العروق العميقة في أرض وطننا المثخن بجراح الماضي وجرائمه الفظيعة والأكيد كذلك أن هذه الثمار بالقدر الذي يأمل الصادقين في اكتمالها وإكثارها. بالقدر نفسه أو أكثر تأمل بل تعمل جيوب الفساد والتخلف على توقيف هذا النمو واجتثات هذه الشجرة والأزهار لأن هذه الجحافل التتارية لا ترضى بديلا غير الذبول. ولأنها استحلفت ربما أن تقتطع كل أوصال الجمال في شعبنا والتهييئات الجارية بين بعض ما يسمى بالأحزاب المخزنية لعقد اجتماع حول ما أسموه بخطر اليساريين والتقدميين على النظام تؤكد أن ذبولهم هو الذي في خطر، لأن سقوط أوراق الخريف لا يمكن بأي حال أن نعتبر نسيم الصباح العليل هو المسؤول عنها، بل هي علامات الربيع وصحوة وعافية الأشجار لتفتيق الزهور والبراعم والثمار.

والأكيد كذلك أن موقف اعتبار ما يجري مجرد مسرحية والفاعلين فيه مجرد خونة. يلتقي أصحابه مع أصحاب الذبول، لأنهم يعتقدون بأن النسيم العليل وحده قادر على إنتاج الخضرة وحماية الأشجار من مغتاليها.

ومع ذلك تؤكد أن الملف أو الصفحة لن تطوى إلا بعد قراءتها التي بدأت فعلا وحقا وعملا، ومادامت القراءة ملك وحق جماعي، فلكل واحد أن يقرأها من زاويته، وأن لا يكتفي بالتموقف من القراءات الأخرى. وفعلا علمنا بتطوع بعض الجلادين بتسجيل اعترافاتهم. لدى الهيئة، كما أن قرار تنظيم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لجلسات استماع موازية. يدخل في تفتيق الأزهار في أرض وطننا حيث لا يزال قحط الماضي يغطي أجزاء كبرى منها، وكذلك أعمال منتدى الحقيقة والهيئات والجمعيات الأخرى، وكل المناضلين والشرفاء ومن مختلف المواقع تعتبر قراءات لازمة لطي الصفحة إلى صفحة أقل سوادا ثم إلى صفحة أكثر بياضا. ثم إلى الكتابة. كتابة بناء الوطن.

العدد 83 يناير 2005



هــويــة

ذ. عبد الرحمان دحمان

تقديم

شاء القدر أن أطلع على هذا الديوان قبل صدوره، إنه عبارة عن صيحات لابد منها في هذا الزمن العويص ولاشك أن زميلنا يرغب في إزاحة الغبار عن بعض الصور المترامية وراء المحسوس والملموس ليقدم أمام القارئ واقعا مريرا.

فتقلب صوته ما بين صراحة الحس وما تلاحظه العين فجاء التصوير واقعيا وكأنك وأنت تقرأ ما نظمه تعيش لحظاته فتنغمس بكل لهفة فيما أورده.

حامد السمري   طالب جامعي

.لا أعرف...
هل أجهز سرجي ... دون عنـــــاء
كي أمتطي البلقاء ... وإلى الفيحاء ... أرحل
وأعود
أم أشد حقائبي نحو العليــاء
حيث العرعر ... والزعتر وأريج الورود
حيث الراحة والملاحة ... ووفرة العيون
لا أعرف ...
هل أتحرى تفناغ نحو ماضيها الممدود
لتعانق الضاد ... ثم تمتزج المتـون
هل أرقص على دُفّ "احيــدوس"
ام على نغمات ربابة وعـــود
فأهيم مع سرب الشدو والغنــاء
لا أعرف":
هل تجيرني عرائن الأطلس الغوراء
فأرنو إلى الآفاق زؤورا كالأســود
أم تمت لي المشارق بعروق ودمـاء
هل تعديني إلى بدوها شساعة الصحراء
أم تضمني خيام هذا الوطن بجنـون
من الذي ينعتني بغريب الدار المطرود
من ذا يعزلني عن أحبة وأخـلاء
من المكيل في أحقيتي بذيء الطعون
أنا أعرف ...
أن بساط هذه البطحــاء
خليط انساب تحيى وتجـود
بطابع الوفاء والولاء والود المكنـون
وأعرف أيضا ...



أننا أقسمنا جميعا أن نــذود
على حدها ... ومجدها على السواء
أن نسمع صوتنا
للمعتدي الحسود
فتقول:
نحن أمة السلم والسكون
لأجل كبريائنا
نكون أولا نكون.

لطيفة التّاقي تصرخ في وجه الذّكور :
"لِمَ لستم مثل أبي...!"

عبد الحكيم برنوص

. صدرت للكاتبة المغربية لطيفة التاقي. عن مؤسسة الموجة الثّقافية. رواية (الطّبيب الجلاد) في ثلاث وتسعين صفحة من القطع الصغير.

غلاف الرواية رسم يُظهر رجلا يلبس وزرة الطبيب، يضع نظارة سميكة وسمّاعة، أحدُ طرفي السّماعة على أذنه، بينما يحملُ بيده اليُمنى الطّرف الآخرَ. تقف في مواجهته امرأة تفوقه طولا، امرأة عليها علامات الأناقة والدّهشة، وكأنها تعود برأسها إلى الخلف وهي تنظرُ إلى ذلك الشيء الغريب الذي يحمله الطّبيب: نظارتين معلّقتين بطرف السماعة الأخر.

تُوطّن الكاتبةُ للفجيعة مكانها، وتُعلنُ مُسبقا أنّ أطوار القبح القادمِ تدور رحاهُ في مكان باذخ الجمال. مكان كانَ جميلا قبل أنْ تمتدّ إليه يدُ التخريب، كما سيُذكرُ في الرواية لاحقا، فلم تتبقّ غير الذاكرة معينا لكل جميل.

أمام ناظري جبل (تاصمّيت) تدور رحى النزال الذي يجمعُ (سماح) الشخصية الرئيسة في الرّواية وكتيبة من الذكور. (تاصميت) هو الجبل الذي تتوسّده مدينة بني ملال (سيُفصَح عنِ اسم المدينة في الصّفحة 56)، يحضنُ المدينة وكانّه أبٌ لها، يُربّتُ على أكتاف أبنائها كلمّا ضاقت بهم الأرض.

"أيّها الذّكوريون! لمَ لستم مثلَ آبائكم الكرام، لِمَ أنتم قُساةٌ جُفاةٌ، تعيثون في الأنثى عسفا وظلما وتعقيما، !؟" هكذا ودِدتْ سماحُ لو تصيحُ في وجه هذا العالم الذّكوريّ القبيح القاسي.

أحداث الرّواية بسيطة تتنامى ببطء شديد (الحال المنطلقُ ثم الحلم بالخصب والإزهارُ فالفجيعة والنّدبة). (سماح) "بطلة" الرواية امرأة حالمة بالحبّ والجمال (يصفها الساردُ بالفراشة)، وحيدةٌ عزلاء تواجه تقلّبات الحياة وصروفها (تُنسبُ تلك الصّروف إلى القَدر طيلة الرّواية)، وتواجه الذّكرَ الشّرير متعدّد الشّكل والصّورة، الذكرُ الذي يسومها هضما وقهرا في البيت، الذّكرُ الذي حال بينها وبين الخصب والإنتاج، وهو الذّكر المتواطئ الذي عزّها في الخطاب، فضاعَ حقُّها سرَبا بين الرّدهات.

تحاول الكاتبة لطيفة التّاقي أن تثأر لبطلتها (لنفسها) بالحكي، باللغة، بالتّعبير، بالبوح العمومي، لعلّ ذلك يَشفي غليلها أو يخفف من وطأة الألم النّازل. والألمُ النّازل هنا شديد الوقع بالغ التدمير، فمن تكون الأنثى من غير "رّحِمها".

إنّ حجم المأساة في الرّواية كبير مضاعفٌ، أكبرُ من تلوذ صاحبتُه بالصّمت والانزواء. ففي مقابل الكرامة، تُمتهن المرأة وينكّل بها زوج شرهٌ بخيلٌ مستحوذ، وفي مقابل الخِصب يُقابل الرّحمُ بالتعقيم و"التيئيس" المُبكّر، وفي مقابل العدل يأتي التسويف والغمط. قهرٌ ثلاثيُ الأطراف يحوط بالأنثى الحالمة، إنها أشبهُ "بليلى" وهي



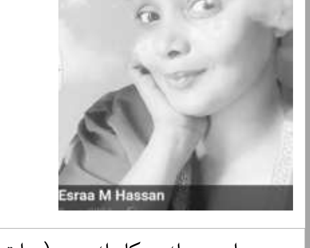
تواجه "ذئبا" بأوجه ثلاثة.

ترفعُ لطيفة التاقي في هذه الرواية راية التحذير والاستنجاد، تصرخُ وتستصرخ، وتقول للنّاس ضاع حق "سماح" رفسا بين المبضع والمشرط، وبين الملقّات وأدوات الإثبات التي لم تُدن أحدا.

بهذا الحكي "الصّارخ" تقول الكاتبة إنّ الأخطاء ليست سواء، وأنّ شرّ هذه الأخطاء ذلك الذي يحوّل الأرض جُرزا يبابا محترقة، فليس أشد على البشر جميعا إناثهم وذكورهم من المَحل والجذب والقفر (كلّ اليقين في الله بأنّه سيفعلُ بي ما يريد، أضعفه أنّني سأنتهي منَ الآلام المتكررة والتي تقسمُ ظهري وبطني. ناهيك عن نفسيتي كامرأةٍ يخرجُ حيضُها من ثديها) (ص 69).

وبين الزوج الطّاغية، الزوج "الحارث" افتراضا، والطّبيب "مانع" البذرة من التبرعم يُتلاعبُ بالسّيدة "سماح"، بعد أنْ ينكّل بها "الرجل"/ الذكر تنكيلا ويصدّها صدّا عنيفا تفلس بعدها كل معاني المودّة والسكينة (آهٍ من عناء السّفر، ومن كثرة الفحوصات المؤلمة والتي أدّت بسماح إلى النّفور من كلّ قضيب عضويّ أو حديديّ سواءٌ للفحص أو الاستمتاع) (ص34). هل بقي شيء .؟!

هاك يا صغيرتي
ما سيحدث



سيجلس معك ويكلمك عن (سارتر) وعن الوجودية ويتلو أبياتا من شعر (لوركا) ويقول لك كلاما كثيرا عن انبهاره بعقلك وإنه للمرة الأولى يلقى المرأة التي تبدو كامرأة وتفكر كرجل. سيقول أن حياتك لن تختلف عن سلسلة من الأعياد الفكرية والمهرجانات العقلانية.

لقد حان الوقت لفهم ذلك الكائن المدعو (حواء) حق الفهم.

سيقول هذا واكثر يا فتاة، ولسوف تصدقين كيف لا تصدقين هذه الكلمات من رجل رزين أنيق في منتصف العمر عرك الحياة وعركته؟ ولن يمر وقت طويل حتى تجلسي جواره في (الكوشة) إلى يمينه على وجه الدقة وأنت تحلمين كمراهقة صغيرة.

بعد أشهر لو حالفك الحظ ستدركين الحقيقة.. أن الجمال عند الرجل أهم من أى عقل، طبق الفول بالزيت على مائدة الإفطار أهم من كل كتابات (سيمون دي بوفوار)، مباراة الهلال والمريخ ، أهم من ندوة شعرية يتكلم فيها (أبو العلاء المعري) شخصيا لو أمكن هذا.

تدريجيا تدركين أبعاد الخدعة وتدركين أن الدور المختار لك هو دور الزوجة لا أكثر ولا أقل. ستثورين يا فتاة لكنك ستتلقين كلمات قاسية جدا، ربما بعض الصفعات كذلك لو كان زوجك شرسا. ستكون معاناة طويلة حتى يتم الطلاق بعدها تقررين ألا تكرري الخطأ ذاته.

لكن سرعان ما يظهر رجل رزين أنيق في منتصف العمر يحدثك عن (سارتر) ويتلو عليك شعر (لوركا). عندها تقولين لنفسك: لعل الأمر مختلف هذه المرة؟"


(الصوره انا ومرت ولدي يوما ما)



مليكة أبو الحرمة

في صوب المدينة تختبئ الأسرار (2/3)

آيت تسليت أحفاد مولاي علي الشريف

خلال فترة الاستعمار، وتحديدا سنة 1944، والوقت وقت استعمار، والقوانين صارمة، والتجول محظور إلا على المضطر، وبرخصة من الحاكم الفرنسي، رحل البعض من أيت تسليت إلى الجنوب بحثا عن جذورهم، فتمكنوا من الحصول على شجرة أيت تسليت، الشرفاء الهلاليين، وكانت الوثيقة من توقيع المغفورله محمد الخامس. وقد تنازع الساكنة على الشجرة صراعهم على الأرض، كل واحد يحب أن تكون بحوزته.. وما الحياة الدنيا إلا متاع.

الظهير الشريف الذي حظي به أيت تسليت شمل الشرفاء الهلاليين ونساءهم و أبناءهم، ورعاة ماشيتهم، وكل من التجأ إليهم وسكن أرضهم.. وبموجبه تم إعفاؤهم من "المعاونات" ومن الكلفة زمن الاستعمار. وحضي أيت تسليت بما حضي به شرفاء المغرب من امتيازات.

وقد شاركت كل العائلات في "فيجطة الظهيروالخيل"، وقد يصل عدد أفراد العائلة بايت تسليت إلى خمسين فردا.. ويسكن أيت تسليت بدوار أيت أوخنوشى، دواركمو، دوارتشنوين أو تكنوين، دوار صابيري، دوار الحرش (أوربيع) وتسكن به عائلة واحدة من ايت تسليت، وما تبقمن دوار الحرش فهم ينتمون إلى أيت سعيد أويشو، ومن أيت تسليت من لازال يسكن باسكسي.

أما تفريت فساكنته من أيت بوجو، وأوربيع تنتمي ساكنته لأيت سعيد أويشو.

وزنقة ايت تسليت بالمدينة القديمة ببني ملال، أخذت تسميتها من البَدَّادَة الذين هم من ايت تسليت، والذين كانوا يشتغلون بمعاصر المدينة القديمة، ثم أولائك الذين كانوا يحملون غلتهم من الزيتون لطحنها بمعاصر زنقة أيت تسليت..

كانت أيت تسليت دواوير تابعة لجماعة فم أودي، وبالطبع كانت تنتمي إلى تراب إقليم أزيلال، قبل أن تدخل إلى المدار الحضري، عملا بتقريب الإدارة من المواطنين، لتصبح أرضها قطعة من تراب مدينة بني ملال، فسمي الدوار قطاعا، ست قطاعات شكلت مجتمعة حي أيت تسليت، وسرى عليه ما يسري على كل أحياء بني ملال، حقوقا وواجبات، رغم امتداده المجالي الشاسع، وخصوصياته المحلية.

يمتد حي آيت تسليت على مساحة تقدر بحوالي 328 هكتارا، يحده من الجهة الشمالية تجزئة رياض السلام، ومن الجنوب تراب الجماعة القروية لفم أودي، ومن الشرق الطريق المؤدية لعين أسردون وتحدها من الغرب الطريق رقم 8 المؤدية إلى مراكش.

ينقسم حي آيت تسليت حاليا إلى ست قطاعات فرعية: عياط، أورير، أوربيع، مولاي بوسلهام، آيت تسليت، وتفريت.

يبلغ عدد ساكنة الحي 10518، تقتسمه 2091. تصل نسبة الأمية به61%. على مستوى الأسر، فنسبة الإستفادة من الماء الصالح للشرب بلغت 21,40% ، أما نسبة الإنارة فوصلت80 %، ونسبة الإرتباط بالشبكة الطرقية وصلت100% .

تصل نسبة الأمية61,8، والتمدرس93%. وحسب نسبة الفقريمكن التمييز بين ثلاث مستويات:-من5,10% إلى7,29% .

-من7,29% إلى 9,78%.

-9,78فأكثر.

نسبة الارتباط بشبكة الصرف الصحي بلغت86,7% من مجموع الصرف الصحي، نسبة الحفر المستغلة للصرف بلغت 46% من مجموع الحفر التي وصل عددها 2091 حفرة.

أما الآبار الضائعة المستغلة في الصرف فبلغت نسبتها 88% من مجموع الابار الضائعة، التي وصل عددها إلى2091 .

ثم هناك طرق أخرى للصرف بلغت نسبتها 17,7 %من مجموع طرق الصرف المتبقية التي وصل عددها2091.

بايت تسليت، حيث يستقر السكان الأصلين، مدرسة ابتدائية، كما أن المدرسة الابتدائية برياض السلام تستقبل تلاميذ أيت تسليت، وقد تركت انطباعا جميلا لدى آباءهم، لكن المسافة بين المدرسة ومقر سكنى التلاميذ لازالت تشكل عائقا أمام التسجيل بتلك المدرسة، وهناك مشروع مدرسة جديدة على وشك الانتهاء؛ ثم هناك إعدادية فتحت أبوابها حديثا، تنفست ساكنة ايت تسليت الصعداء بفتحها. إضافة إلى مجموعة من رياض الأطفال، داخل المدرسة الابتدائية وخارجها.



مدرسة أيت تيسليت



مدرسة أيت تيسليت

ثانوية الإعدادية أيت تسليت

مشروع بناء مدرسة جديدة بأيت تسليت

وهناك مر افق أخرى مفيدة للساكنة مثل المستوصف، وهو لا يزال في حاجة إلى تحسين؛ ومسجد، وحبذا لو قدم أهل العلم من الشيوخ للتدريس فيه، لينهل أهل أيت تسليت من علوم الشرع، المهتمون منهم طبعا، كما ألف أجدادهم بتافيلات، والعرق دساس، فينتفعوا بعطاء أهل العلم، وقل ربي زدني علما.. ثم إن المسجد هو الضابط والموجه والمنظم لكل العلاقات الإنسانية، والساهر على تصحيحها بالمدن الإسلامية، وعلى ذلك الأساس تختط المدن.. لكن المساجد لله، فلا تدعوا مع الله أحدا..



مستوصف مستوى أول



مسجد

مخبزة

فضاء الأنترنيت

تنعم أيت تسليت بالعديد من الأنشطة، مثل بيع العقاقير، وبيع الخبز، وبيع وإصلاح الهواتف والأدوات الإلكترونية، وبيع الملابس الجاهزة، وبيع أدوات الزينة. ثم هناك من المهن أيضا النجارة، الحدادة، الخياطة، وبيع الخضر، وبيع المواد الغذائية، والجزارة، ثم هناك صناعة الأثاث وأدوات التزين من الرخام، خصوصا أدوات تزيين الحدائق، وهو مشروع جميل اقتصاديا وفنيا..

ولكون أيت تسليت أرض الزياتين، وبعد توقف العمل بمعاصر المدينة القديمة، عملت ساكنة أيت تسليت على بناء معاصر بالحي وتجهيزها، لتكون في مستوى الطلب، موفقة قدر المستطاع بين العرض والطلب، وزيت وزيتون أيت تسليت يمتاز بالجودة، أولا لأنهم ورثوا الحرفة أبا عن جد، وثانيا لأخلاق أهل المنطقة العالية، والتجارة تستلزم أول ما تستلزم، الأخلاق العالية..

والطبيعي أن يكون للحي متنفس حيث يروح السكان عن أنفسهم، فبنيت المقاهي لأجل ذلك؛ وإن كانت ذكورية..

يتــبع

تأملات في زمن العنف..

"من يرى وهن البداية ، لا يمكنه تصور عنف النهاية."
جمال الغيطاني

ذ. التهامي ياسين

استهلال :

وأنت تخاطب شخصا ما في الطريق العام، جمعتك به وضعية معينة. يجيبك بنرفزة غير مفهومة وقلق سافر.. يشير بيده ولا تسعفه عباراته العنيفة في إيقاعها..يرفع صوته وكأنه يخاطب المارة ،تشعر بعنف جلي صادر منه تجاهك..تتقبل الأمر، وتلتمس له عذرا ، وتسترسل معه في الكلام مكرها؛ لأنك أرغمت للكلام معه..سرعان ما يقوم بتصعيد الخطاب معك..تتظاهر معه ببرودة أعصاب، وتكتم غضبك وتعمل على تهدئته بالإشارة أنه على حق ..مجاملة لا حقيقة؛ طمعا في إقناعه وتقديم ما يكفي من الحجج له..ولكن العنف مازال ينفث من عينيه وفمه وحركات يديه..وحين تعجز عن احتواء غضبه وتقتنع أن الحوار مفقود، تغادر المكان الذي امتلأ هواؤه صخبا وعنفا..وتغمرك أسئلة كثيرة..من قبيل : لم الحوار غائب في مجتمعنا؟ ماالعنف؟ ما مفهومه ؟ ولماذا نحن بعيدون عن الحوار العقلاني والإنصات المتمدن ؟..لماذا الزعيق والصراخ أيضا بين النخب السياسية وأحيانا المسماة الفكرية والدينية في ردودها ومواقفها ،وهي التي تدبر وتشرع شؤوننا العامة ؟ من المفترض أن تقدم نموذجا للعامة في الحوار والتفكير الهادئ، والتدبير العقلاني للمشاكل القائمة ؟ فيتراءى لك الكوجيطو الديكارتي مغتالا .."أنا أفكر إذن انا موجود" ..فالذي احتل مكانه، كوجيطو آخر؛ كوجيطو الزمن الموبوء "أنا أمارس العنف أو أنا الأقوى إذن أنا موجود". وأنت في نفس الطريق العام يبدو لك، أن الأسبقية لك لتعبر أنت أولا الطريق، لكنك تنتظر أن يتوقف أسطول السيارات ..وتفاجأ بسيارة قد تودي سرعتها الجنونية بحياتك، تخترق القانون، فتسترجع أنفاسك، وتتساءل لماذا هذا العنف..وما العنف؟ حقا ؛ قد تتعدد المظاهر وفي العمق عنف واحد يولد ويكبر، وتغذيه ثقافة وتقويه ،إنه عنف يمارس في الفضاء العام، ويتمظهر في سلوكات ومواقف وصور وإشهارات، وفيديوهات وقرارات ووضعيات ومؤسسات مختلفة، بين الأفراد بعضهم بعضا، داخل التنظيم السياسي الواحد، والمدرسة والأسرة ..وعالميا وكما تنقل ذلك الفضائيات وتتبادله وسائط التواصل الاجتماعي والمواقع المختلفة من صور وأشرطة.، فإن العنف في شكله المادي والرمزي صار مادة مستهلكة بحكم تردده وإعادة صوره ووقائعه..يسكن العقل والوجدان. فيصبح النظر إليه وكأنه واقع طبيعي وعادي..، إن الجرائم والحروب والعنف ضد الإنسانية التي تقوم بها دول وقوى عظمى..، في حق الإنسان الأعزل، وفي حق دول ومجتمعات وثقافات وشعوب أخرى، لا تمتلك نفس "القوة"، تغتصب حقوقها التاريخية المشروعة، تؤكد أن عالمنا الذي نعيشه هو عالم التدمير والهدم والقتل المنظم والمدبر، تحكمه هذه "العولمة الكاسحة" بآلياتها التقنية المتطورة والتي تتغذى وتكبر من الحروب ،ومن سحر العنف والعدوانية. هذا السحر هو مصدر المشاعر المتضاربة والعنيفة .

الرغبة والواقع...

وأنت أيضا نتيجة للعنف اللفظي الذي قد تسمعه من محاورك..عليك أن تتقبل ذلك، فهل هو محاور حقا ؟؟إنه يقصفك بكلمات مسموعة للداني والقاصي..وفي غمرة الصخب والإثارة والتقليد والحدة في التصرفات..التي لا مبرر لها ،تحاول تجنب كل ما من شأنه أن يورطك في جدال خاسر. وقرب بائع جوال شاب تتوقف قليلا، لتأخذ أنفاسك ،شاب ألف البعض أن يقتني منه كثيرا من الأغراض .كان يردد أكثر من مرة ، حين أبتاع منه شيئا ما للطافته وحركيته، وحسن حواره ،وإتقانه للغات الأجنبية، يردد حكايته دون ملل..فهو حاصل على الإجازة في شعبة التاريخ منذ فترة، كعدد من رفاق فوجه في تخصصات مختلفة ، يمتهنون مهنا مختلفة في الحياة غير ما كانوا يحلمون به. لا تفارق هذا الشاب محفظته الجلدية وبداخلها أوراقه تثبت مساره التعليمي، نسخة من دبلومه وبحثه..، آثر أن ينغمس في عالم "التجارة الحرة " طوعا أوقسرا. يعرض الشاب الأربعيني سلعته الأسيوية الصنع وكتبا مستعملة أيضا..يصيح بأعلى صوته استقطابا للمارة كما يفعل رفاقه ،ويلوح ببضاعته أحيانا حتى يثير انتباه الراغبين في التسوق.جف حلقه من كثرة الصياح، يحاور زبناءه ويتقن فن الإنصات و يستغل رصيد ثقافته في ذلك.

لكن ها هو "العنف" قد ركبه هو الآخر في زمن الجائحة ،تسلل إليه كما يتسلل السكري الخبيث إلى الأبدان ببطأ.."العنف" في مرحلته الأولى يكون صامتا فيأخذ إيقاعا آخر، ويسكن الجسد بالتدريج..لم يبرح الشاب مكانه ولم يغادر مدينته القديمة إلى البيضاء كعادته ؛بسبب تدابير وإكراهات الجائحة ،البيضاء هي قبلة كل تاجر، بسيطا كان أو كبيرا ،حيث توجد المستودعات الكبرى. يعي أن عملية التمشيط، تقوم بها السلطات المكلفة للباعة بين الفينة والأخرى. وأدرك كل حيثيات المشكل في هذا الظرف الاستثنائي، ظرف الجائحة، يجمع سلعته وينزوي في زقاق.. حتى تهدأ الأمور ويعود..وبين "كر وفر" اعتاد في كل مرة من المرات حين ألقاه أن يحدثني عن "التاريخ والمناهج التاريخية والعصر الوسيط وعصر الأنوار وكونية فلسفته..", ويسترجع وقائع من التاريخ المغربي بكل دقة ،يتحدث عن أساتذته،أيام كان طالبا بجامعة السلطان مولاي سليمان. اشتغل في بحثه الجامعي على الزوايا ودورها في المغرب. بدا لي شخصا آخر في مساء يوم ما، متجهما ومنهكا ومتعبا.. غرقت عيناه في رأسه كثيرا، واكتسح محياه الشاحب غطاء من الحزن على غير عادته..فقد بلغه خبر وفاة أحد أقاربه غرقا في عرض البحر..بادلني التحية ببرودة. فهمت ألمه وكفكف دمعه، وماذا يمكن أن يفعل هو من أجل قريبه..؟ إلا المواساة.. هلك قريبه في مغامرة للحريك وسقط في لعبة القمار في زمن العنف ؟ قالها بحسرة. تساءلت بحرقة داخل نفسي : أيمكن أن يمتلك المرء الشجاعة بأن يقذف بنفسه في البحر، وينتحر.. وهو يعلم أن البحر عميق وحيتانه متنوعة، كاسرة بالعة..؟ أذكر ذات يوم في زمن مضى أني شددت الرحال إلى حيث يلتقي البحران في خط فاصل بين مياه المحيط الأطلسي الداكن الزرقة ومياه البحر المتوسط المائل إلى الخضرة. مشيت مرارا على شاطئ رماله الناعمة، ورفعت رأسي إلى السماء لأرى الطير تطير بسهولة أسرابا، فيقتات من بلاد الأندلس، من سبتة مدينة الإدريسي والصوفي ابن سبعين، كما يروي ذلك ذ علي أومليل في سرده الممتع "مرايا الذاكرة" .. ويعود ذلك الطير، فيحط جنب قوارب الموت، هاته القوارب الهالكة التي تحركها لوبيات ،عن بعد، تنتعش تجارتها من أحلام الشباب ،تغريهم بأن يقدفوا بأنفسهم في مياه البحر المتوسط.. حيث الأمل في نظرهم والفردوس المفقود الذي ضيعه العرب الفاتحون نتيجة للهوهم وافتتانهم بملذات الحياة وصراع بعضهم لبعض..هذا ما تردده الروايات وتحكيه الأشعار ومرثيات أبوالبقاء الرندي، هو الماضي والحاضر والمستقبل. فأيهم يتحكم في الآخر ؟ماذا لو "أجدادنا" أولئك لم يفتتنوا بملذات الحياة ،حتى لا يسقط ذلك الفردوس المفقود ؟هذه البكائيات والمرثيات..هي فقط تصلح الآن للتنويم والتبرير وتمجيد الماضي..أعادني صياح الشاب في الشارع الذي اكتظ بالباعة والناس نهاية الأسبوع إلى الواقع .كان قد حدثني مرارا عن موضوع بحثه، وهو البحث الذي تحدثه عنه القدماء ويكتب عنه المحدثون اليوم. وهو السؤال القديم والجديد. أي دور للزوايا في المغرب الحديث؟. الزاوية كما اعتبرها العروي مؤسسة تقليدية عريقة .لكن يتساءل هذا المؤرخ: ما علاقتها بحياتنا اليوم، في عهد الطائرة والتلفاز والهاتف النقال؟ لنا اليوم مقاه ونواد، ثقافية ورياضية ،لنا جمعيات وواديات، لنا أحزاب ونقابات مهنية ،تقوم كل واحدة في مجالها بما كانت تقوم به الزاوية..لندع العروي ..فقد حدثني الشاب "البائع الفراش" عن سبب اختياره لشعبة التاريخ وعشقه للزمن التاريخي ،أن مسعاه كان ليعرف تاريخ بلده أولا، ويقارن الأزمنة ، يستحضر ما كان في الماضي والآن، يذكر يوم كان شابا متحمسا طموحا يحمل أحلامه في رأسه وبين كفيه..هي حكاية غرسها فيه مدرس الاجتماعيات .أحب التاريخ و لعبت المدرسة بشكل خاص وقتها دورها يوم كان المدرسون يشكلون قدوة لتلامذتهم..فكرا وسلوكا. تعرف على ابن خلدون والطبري وآخرين..وأدرك أن الرواية التاريخية انتقاء لأحداث دون أخرى ،حقا ؛هي كما يقول ذ علي أومليل في سرده الجميل "مرايا الذاكرة" ، اختزال وجود معقد وتبسيطه ليكون مفهوما ..فالمؤرخ لا يروي كل الماضي ،بل ما يعرفه عن الماضي .أما مالم يدونه أحد أو لم يبق منه على الأرض فلا يمكن أن تعلم عنه شيئا..وهل سيكتب المؤرخون عن أحوالنا لأحفاد أحفادنا كما نحياها الآن بصدق؟ أم هل ما سيكتبونه هو الواقع أو شبيها به ؟ أم سيملأ المؤرخ الفراغ بالصمت أو بالقفز والوثب على الأحداث ؟.أخبرني الشاب أنه لم يتنقل الى البيضاء إلى "كويزة" كما يلقبها، أو المدينة الأخطبوط. نتيجة لخطر الفيروس الذي أصبح يفرخ سلالات أخرى في مناطق من العالم ، والعالم قرية صغيرة ..يتكلم هذا الشاب بلغة تختلف عن ذلك الشخص العنيف الذي حدثني من قبل لسبب وجيه. ويختلف عن بعض من شباب جيله، الذين يملأون أزقة وشوارع المدينة زعيقا وصخبا وإثارة.. بدراجاتهم النارية ومحركاتها الصاخبة، وسياراتهم المجنونة، يعشقون السرعة والإثارة..هي عولمة تقنية تجارية وحداثة عالمية مسعورة اخترقت كل المجتمعات تكرسها شبكات الاتصال الاجتماعي، أوحت للبعض أن يمارس ما يشاء في الفضاء العمومي..أسرع الشاب في جمع بضاعته من الأرض من ممرات الراجلين .ودلف إلى زقاق .هدأت الأمور وعاد إلى مكانه ،يتعالى صياح الباعة عن الزبناء من جديد..لكن ماذا عن الذين يقطنون قرب أو فوق تلك الأمكنة..يمكن أن يتحدثوا لك عن "العنف" بدورهم الذي يطالهم هم أيضا ؛ عنف الأصوات وضجيج السيارات والدراجات النارية الكبيرة ذات المحركات الصاروخية..واستعمال المنبهات لإثارة الانتباه دون مبرر..والمحادثات الهاتفية المكشوفة بصوت عال في الفضاءات العامة وبشكل أرعن ومستفز..الخ. تتضارب الرغبات والمصالح والأهواء ..غير أن ما يمكن أن يقتنع به كل عاقل كل يوم هو فحوى قولة أحد الزعماء الأفارقة : " كيف لنا أن نقنع الجيل الجديد بأن التعليم مفتاح النجاح إذا كنا محاطين بخرجين فقراء ولصوص أثرياء.!!؟".

العنف؟ وجدلية المفهوم والواقع ..

أذكر كتابا يتحدث عن مفاهيم العنف المختلفة. استعرضت ذاكرتي بعضها، لعلي أجد تعريفا جامعا مانعا للعنف يشفي غليلي..أول ما استحضرته هو التعريف الأولي التالي : " العنف خاصية ظاهرة أو فعل عنيف. يتعلق الأمر باستخدام غير مشروع ، أو على الأقل غير قانوني، للقوة بالنسبة إلينا نحن الذين نعيش تحت نير قوانين مدنية، فنحن مجبرون على وضع تعاقد، إذ بواسطة القانون يمكننا أن تكون ضد العنف"..تعريف لمونتسيكيو، لكن تساءلت عن اسم العنف قبل أن أتأمل ذلك التعريف الأنواري من القرن السابع عشر.. تعريف آخر مادي فيزيائي ينسب إلى أرسطو، فوجدت أنه يشير في تعريفه إلى كل "حركة عنيفة..أي كل ما يفرض على الكائن، بحيث يكون متناقضا مع طبيعته. وما طبيعته؟ في قاموس آخر أذكر أنه يشير إلى أن هذه العبارة "حركة عنيفة" بالمعنى الأرسطي يمكن أن يساء فهمها ..لكن ماذا يمكن أن نقول عن "ريح عنيفة" و"صدمة عنيفة" و"انفجار عنيف" ؟..لم تقنعني هذه التعاريف بالرغم من وجاهتها.. هناك واقع آخر..أليس كل مفهوم مرتبط بمجاله العام؟ بالمجال الثقافي والاجتماعي والتاريخي والسياسي والحضاري العام .لذا وبعيدا عن تحاليل المكاتب أو الإدارات المغلقة..يلزم دوما مقاربة الظواهر المجتمعية والثقافية والتربوية..نظرية وتطبيقا ورؤية، و أن نفكر ونبحث ميدانيا في الظواهر التي تتناسل في المجتمع؟ غادرت الشاب وفي طريقي ، في الشارع العام .تلتقي بالأصحاب القدامى صدفة، وقد تقدم بهم العمر..تلمس عنف الحياة وعنف الزمن الذي يخترقنا جميعا، ويغير ملامحنا..أحدهم يحدثك عن حملة التلقيح.. ويتساءل عن الاختلافات في اللقاحات عالميا، ودور الشركات وصراعها "العنيف" في صناعته، وتباين مواقف الدول وعنف القوى الكبرى والشركات والسياسات.. الذي تنقله وسائل التواصل والمواقع الالكترونية ..حدثني أيضا عن تيهان الصاروخ الصيني ،وعن احتمالات مكان نزوله والكارثة المتوقعة وعن التأويلات والفيديوهات والتعليقات العنيفة المصاحبة للحدث التي تبعث الرعب والقلق ،أما الأرباح التي تجنى من وراء ذلك فهي المسكوت عنها ؛فهي تنقل حسب "زعمها" هبوطه على الأرض وسرعته بكل علمية ..كثير من المواقع أحاطت الموضوع بغطاء من الوصف ، يغلفه الرعب والقلق والعنف..أحالتني رواية صديقي هاته إلى عنف آخر غير العنف الفيزيائي المادي الذي يلحق الضرر بالآخرين جسديا وماديا وعضويا..فثمة عنف رمزي Violence symboliqueكما يوضحه Pierre Bourdieu؛ عنف مهذب يكون بواسطة اللغة ،والهيمنة والإيديولوجيا السائدة والأفكار المتداولة ..فهو غير محسوس وغير مرئي للضحايا أنفسهم ..ويعبر عنه بطرق ووسائل رمزية خالصة منها المعرفة، وذلك عبر عملية التعرف والاعتراف..أجهزة ايديولوجية كما ينعتها غرامشي وألتوسير وغيرهما، منها الإعلام والتربية والصحافة والفن ..الخ تكرس ذلك العنف الرمزي. ويتحدث هنا بورديو أيضا عن الحقل الاجتماعي والهابيتوس والرأسمال الثقافي والتمايز وسوق الخيرات الاجتماعية.. وبالطبع ينتج العنف الرمزي عن اختلاف الرأسمال لدى الفاعلين المجتمعيين، وذلك باختلاف مواقعهم الاجتماعية ووجود طبقات اجتماعية وباختلاف مصالح الأفراد والجماعات من حقل لآخر، ودور الدولة وأجهزتها ..الخ. قال صاحبي: العنف إذن ظاهرة ملازمة للإنسان وللجماعة ، وبالتالي هو محايث للتاريخ. لكني سألته من يصنع التاريخ. صمت قليلا وأجاب: الإنسان هو الذي يصنع تاريخه وهو مسؤول عنه..وبالتالي أسبابه ودواعيه.. يلزم البحث عنها في الواقع. فالعوامل التي تجعل من الفرد يكتسب ثقافة العنف..ينبغي أن يبحث عنها في الأسرة والمدرسة..والعلاقات والأدوار بين الأفراد داخلها، ومختلف المؤسسات وفي الاختيارات التربوية والثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة والمهيمنة التي تحكم المجتمع ..وفي تأثيرات العالم المعولم، وتناقضاته، وحروبه وانتهاكاته، وحداثته التقنية المادية الكاسحة لكل المجتمعات. يقول "بيير بورديو" وهو ينتقد عنف العولمة وكل السياسات التي تخضع لها : "كل عنف له ثمن، لنتذكر على سبيل المثال العنف البنيوي الذي تمارسه الأسواق المالية، في شكل تسريحات للعمال، وفي ما توفره من شغل مؤقت، إنه عنف سيؤدي بدوره، على المدى البعيد تقريبا ، إلى أشكال من العنف اليومي وتتجلى في الانتحارات المتكررة، في الانحراف، في الإدمان في التعاطي للمخدرات.."

إذن يتعلق الأمر "بثقافة تقنية عالمية عنيفة" أيضا تخضع لها المجموعة البشرية، ولا ينجو منها إلا الذي يتأمل ويفكر ويتطلع إلى تطوير علاقة الفرد بالمجتمع في الاتجاه الديمقراطي وفي العيش المشترك والحوار المتمدن، والتواصل والاعتراف بالآخر.. كما يؤكد على ذلك إدغار موران ..بالتأكيد ما هو حاصل وواقع، فالهيمنة والضغط والوحشية الإنسانية تتوطن وتتفاقم خطورتها فوق هذا الكوكب الذي نسكنه على حد تعبيره.. يتعلق الأمر بمشكل تاريخي أساسي، والذي ليس لدى أي واحد حلا جاهزا بصدده، ووحدها السيرورة المتعددة الأبعاد، والتي تسعى نحو تحضر كل واحد منا، وتحضر مجتمعاتنا، وتحضر الأرض، قادرة على معالجته. فبالإضافة إلى سياسة الإنسان، وسياسة الحضارة، وإصلاح الفكر، تعمل الأنتربولوجية - الأخلاقية بما هي نزعة إنسانية حقيقية، كما يعمل الوعي بالأرض على التقليص من الخزي الذي يطال العالم..وهكذا كما يقول إدغار موران مقصدنا الاخلاقي والسياسي، يتطلب منا في نفس الوقت تطوير علاقة الفرد بالمجتمع في الاتجاه الديمقراطي، وتطوير علاقة علاقة الفرد بالنوع بمعنى تحقق الإنسانية، وبالتالي يعني التطوير المتبادل لمصطلحات الثالوث الفرد والمجتمع والنوع .ويرتسم في غياب هذه الانتربولوجيا الأخلاقية التي تسعى الى خلق المواطنة الأرضية في إطار جماعة بشرية كوكبية .يرتسم في الأفق الخوف من المستقبل في شكلين أساسيين: الخوف من اتهام توجيه الأجيال الحالية الحية المقبلة انطلاقا من الاختيارات الحالية بصدد التعديلات الخاصة بالجينومات البشرية والحيوانية والنباتية، والخوف من تدمير الطفولة الإنسانية الحالية وذلك بإرغامها على الخضوع لمتعة الراشد.. لقد نبه "إدغار موران" إلى العنف ونزعة الاستحواذ أيضا، وأكد على أهمية التربية، تربية المستقبل، يقول : (لا ينبغي تسخير أية فكرة أو نظرية، كما لا ينبغي لأية فكرة أن تفرض أحكامها بطريقة سلطوية .يجب إضفاء الطابع النسبي على الفكرة ،يجب ترويضها .ينبغي للنظرية، كيفما كانت أن تساعد وتوجه الاستراتيجيات المعرفية الخاصة بالذوات البشرية).



لا تأسيس لدولة الحق والقانون دون حفظ حق المتقاضين في الولوج المستنير للعدالة

تقديم:

يتواصل الجدل والغليان وسط الجمعيات الحقوقية وهيئات جمعيات المحامين، بعد مصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون المسطرة الجنائية، وإحالته على المؤسسة التشريعية، لإتمام النقاش والمصادقة عليه، خاصة بعد مصادقة مجلس النواب على قانون المسطرة المدنية المثير للجدل، ويرتقب أن يشتد النقاش أكثر في الأسابيع المقبلة، حول المقتضيات التي جاءت بهما التعديلات الجديدة في هذا النص القانوني، بعد تلويح العديد من الجمعيات الحقوقية وجمعيات المحامين بالتهديد وتسعير الاحتجاج.

الجمعيات الحقوقية والمتتبعون لمسار إعداد النصين القانونيين (المسطرة الجنائية والمدنية) من طرف وزارة العدل، اعتبروا أن إطلاق ورش تعديل نصين من هذا المستوى، يتطلب مشاركة واسعة لكافة المعنيين من هيئات وجمعيات المجتمع المدني وهيئات سياسية، بدل استفراد وزارة العدل والتحكم في إخراج القانونين، مما يمس بالحق في المساواة في التقاضي، وبالتالي الولوج المستنير للعدالة، بما يتماشى مع الالتزامات الدستورية ومبادئ حقوق الإنسان.

ملفات تادلة في ملف هذا العدد، رصدت بعض ردود الأفعال التي خلفها مصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون المسطرة الجنائية، وكذا المدنية، وذلك من خلال مقالات ومتابعات مواكبة لهذا النقاش العمومي، وحوارات مع نشطاء حقوقيين حول تداعيات وأثار هذه التعديلات على المجتمع المغربي وحقوق المغاربة.

مسار الاصلاح القضائي بالمغرب

بعد دستور 2011 عرف قطاع العدالة في المغرب مسارا إصلاحيا مهما منذ سنة 2011، ولكن بالرغم من ذلك، لا زال يتميز بالبطئ في التنزيل.



عبد اللطيف الشنتوف*

الملخص التنفيذي

منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، عرف مسار إصلاح قطاع العدالة في المغرب محطات بارزة، إلا أن الحراك الاجتماعي الذي شهده المغرب في سنة 2011، أرسى مسار هذا الإصلاح من الناحية الدستورية والقانونية. ومنذ صدور ميثاق إصلاح منظومة العدالة في 2013، باشر الفاعل الرسمي سلسلة من الإصلاحات هدفت إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية، وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها تميزت بالبطء كما أن الحوار مع الفاعلين في قطاع العدالة لم يشهد حركية ملموسة، مما انعكس على هذا المسار من حيث الفاعلية والإنجاز.

تقديم

في شهر أبريل 2017، عين الملك محمد السادس أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كأحد المحطات الرئيسية في مسار إصلاح القضاء في المغرب، التي عرفت زخما لافتا بعد التعديل الدستوري سنة 2011 والذي كرس استقلالية السلطة القضائية في المغرب. وقد كان هذا التعيين جزء من مشروع واسع النطاق لإصلاح قطاع العدالة، حيث تضمن بالإضافة إلى تأسيس المجلس الأعلى للسطة القضائية، أيضا استقلالية النيابة العامة عن وزارة العدل، والتحديث الإداري والتقني لقطاع العدل بهدف تسريع الاحكام وتكريس نزاهة واستقلالية القضاء.

وبالرغم مما يظهر من الوهلة الأولى على أن هذه الإصلاحات كانت رد فعل على احتجاجات حركة 20 فبراير والتي من بين نتائجها الإصلاحات الدستورية في سنة 2011، إلا أن النظر المعمق لمسار اصلاح القضاء في المغرب يكشف أن منحى هذا الإصلاح عرف دينامية لافتة منذ تسعيينيات القرن الماضي.

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهم المحطات التي عرفها منحى اصلاح العدالة في المغرب، وأيضا توصيف أبرز الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع منذ التعديلات الدستورية سنة 2011، ثم أخيرا رصد لأبرز التحديات التي تعترض هذه الإصلاحات.

وتجادل هذه الورقة بكون أن مشروع اصلاح العدالة في المغرب تعترضه عدة تحديات، منها: تحدي تنزيل المبادئ الدستورية في باب السلطة القضائية بنفس السقف الحقوقي الذي جاء به دستور سنة 2011، فالملاحظ هو التقليص من مجموعة من الحقوق والمفاهيم بواسطة القوانين، وهو ما سيتم الوقوف عليه في هذه الورقة، فضلا عن معضلة البطئ في تنزيل المشاريع في هذا الباب أيضا، لا سيما طريقة اشتغال المؤسسات القضائية المركزية الجديدة، أي المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة، ثم المحاكم، إذ ينتظر المغاربة بعد سبع سنوات من النقاش العام، نتائج ملموسة لهذه النقاشات على أرض الواقع .

لمحة تاريخية

في بداية التسعينات، عملت الدولة على إحداث محاكم إدراية متخصصة بهدف التأسيس لدولة الحق والقانون من مدخل الإصلاح القضائي. وقد كان الغرض آنذاك عهو البت في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها. كما تم أيضا إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، ليتم الانتقال إلى تأهيل قضاء الأعمال بإحداث محاكم تجارية متخصصة لتشجيع الاستثمار سنة 1997.

ومنذ اعتلاء الملك محمد السادس للعرش في سنة 1999، حرص العاهل المغربي في عدد من خطبه، على إثارة موضوع الإصلاح العميق للقضاء، كضرورة وطنية لإرساء قوام دولة الحق والقانون. وقد شهدت هذه الخطب تطورا ملحوظا في تعاطيها مع مسألة الإصلاح، حيث ابتدأت على شكل توصيات وملاحظات، لتنتقل بعدها إلى مرحلة جديدة تمثلت في صياغة آليات إجرائية، إلا أنه و بعد سنة 2011، خصوصا مع الحراك السياسي والاجتماعي في المغرب، سيكون لخطاب 9 مارس 2011، تم إقرار الدستور الجديد من نفس السنة، لحظته الفاصلة في بداية مسار جديد من إصلاح هذا القطاع بالمغرب.

تتمة ص 12

حماة المال العام يدينون التضييق على ممارسة الجمعيات لحقها في التبليغ عن الفساد

عبرت الجمعية المغربية لحماية المال العام، عن استغرابها من وجود إرادة وتوجه يهدف إلى تكريس ردة حقوقية وقانونية ودستورية ضاربا عرض الحائط كل التزامات المغرب الدولية والوطنية، والتراكم الإيجابي الذي تحقق على مستوى الممارسة الجمعوية والحقوقية.

وأدانت الجمعية في بيان لها، "توجه الحكومة الرامي إلى التضييق على الجمعيات المدنية في ممارسة حقها الدستوري في الولوج إلى القضاء والتبليغ عن جرائم الفساد المالي".

واستنكرت بشدة "سعي الحكومة إلى التضييق على الجمعيات الحقوقية واستغلال البرلمان لتمرير قوانين تراجعية غير دستورية وتشكل انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان وحماية للمفسدين ولصوص المال العام من المحاسبة".

واعتبرت، أن رغبة الحكومة في حصر حق تحريك الأبحاث والمتابعات القضائية في رئيس النيابة العامة بناء على إحالة تقارير عليه من طرف الجهات الواردة في المادة 3 من مشروع قانون المسطرة الجنائية، يشكل تدخلا سافرا في السلطة القضائية من طرف السلطة التنفيذية.

وأكدت، أن إغلاق باب القضاء في وجه الجمعيات الحقوقية يشكل تعبيرا عن توجه سلطوي يهدف إلى التضييق على الحريات والحقوق، مستنكرة توجه وزير العدل في تحريك الشكايات ضد الصحافيين وآخرهم الصحفي حميد المهداوي الذي قررت النيابة العامة بالرباط متابعته بفصول القانون الجنائي عوض قانون الصحافة.

واعتبرت أن مكافحة الفساد والرشوة والريع ونهب المال العام، هو شأن عام يهم المجتمع والدولة، وأن محاولة الحكومة التضييق على المجتمع في هذا الشأن يتناقض مع القانون رقم 37.10 المتعلق بحماية المبلغين كما يشكل تعارضا مع الدستور واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وأعلن حماة المال العام، عن فتح مشاورات مع هيئات ديمقراطية وحقوقية وفعاليات مدنية للتفكير في تشكيل وتأسيس إطار يجمع طاقات مختلفة لمناهضة الفساد.

وأعلنت عن تنظيم وقفة احتجاجية يوم السبت 21 شتنبر الجاري، أمام البرلمان على الساعة الخامسة مساء تحت شعار "لا للتضييق على المجتمع المدني، لا للفساد ونهب المال العام" داعية كل الهيئات السياسية الديمقراطية والحقوقية والجمعوية وكافة المواطنين والمواطنات إلى المشاركة في هذه الوقفة.

ملفات تادلة

مشاريع عبد اللطيف وهبي تخرج أصحاب البدلة السوداء للاحتجاج

خرج المحامون المغاربة، يوم الأربعاء 11 شتنبر الجاري، في وقفات احتجاجية ضد مشاريع قوانين تقدمت بها الحكومة، وعلى رأسها مشروعي قانون المسطرة المدنية والجنائية، معتبرين أنها تمس بالولوج المستنير للعدالة، وتستهدف المكتسبات الحقوقية والدستورية.

وشهدت عدة محاكم بالمغرب، تنظيم وقفات احتجاجية نظمتها مختلف هيئات المحامين، استجابة لدعوة جمعية هيئات المحامين بالمغرب، كما هو الحال بمحاكم الاستئناف بالرباط والدار البيضاء ومراكش وطنجة وغيرها، حيث حمل المحامون الشارة الحمراء وقاطعوا الجلسات لمدة ساعة.

واستنكر المحامون خلال احتجاجاتهم تقديم وزارة العدل لمشروعي قانون المسطرتين المدنية والجنائية دون إشراك الجسم المهني وباقي الفاعلين المتدخلين في المجال، مجددين قلقهم إزاء مضامين هاته المشاريع، وما تعرفه من تراجعات خطيرة.

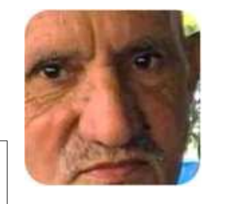


وأشار المحامون إلى أن هذه المشاريع تمس برسالة الدفاع وبالأحكام القضائية وأثرها الملزم، وتحرم المتقاضين من الطعن في الأحكام القضائية، ومن حقهم في استئناف الأحكام الماسة بحقوقهم، وكذا من حقهم في الطعن بالنقض والتوجه لمحكمة النقض، إضافة إلى مقتضيات ماسة بالحرية والمحاكمة العادلة.

وأكدت جمعية هيئات المحامين بالمغرب مواصلة الزخم النضالي المهني عبر مزيد من التصعيد، من أجل المطالب المشروعة والشاملة للمحامين، وغير القابلة للتجزيء، مع مواصلة العمل في مواجهة الوضع المتأزم الذي تعرفه المرحلة الحالية بكل الوسائل المشروعة والمتاحة.

وأثار مشروعا قانون المسطرة الجنائية والمدنية سجالا كبيرا وسط الأوساط الحقوقية وجمعيات هيئات المحامين والجمعيات النسائية الذين اعتبروا أن هذه المشاريع تشكل تراجعا حقيقيا لما جاء به دستور 2011 الذي منح لجمعيات المجتمع المدني أدوارا أساسية في المشاركة في تدبير الشأن العام.

ملفات تادلة



فجري الهاشمي

قـــانـــون الاضـــراب

حينما تتضرر مصالح الناس بسبب إضرابات متكررة وخصوصا في قطاع حيوي (وزارة العدل)، ويتم تجاهله من طرف الحكومة، فذلك [لا] يعني أن [ها ليست مهتمة، بل] عينها على قانون الإضراب، [فهي تنتظر] أن يصبح، قانون الإضراب مطلبا للرأى العام، [وفي نفس الوقت] لا تريد النقابات أن تضيع هذه الورقة من يدها بسبب الخدمات التي قدمتها الحكومة لها (خصوصا خلال إضراب رجال التعليم)، [لكن ذلك] يجعل الموقف النقابي ضعيف حيال رفض بعض مقتضيات القانون التي تخدم الباترونا على حساب الطبقة العاملة.

والنتيجة، تترك الحكومة الإضرابات تتواصل حتى يصبح منظور إليها من طرف المجتمع على أنها سيئة، وبالمقابل تعمل النقابات على "التجرجير" (التمطيط والاستدامة) لأنها لم تعد قادرة على التحكم في زخم الإضرابات، لأن الضغط أكبر منها، وثانيا فهي متخوفة من تمرير قانون الإضراب.

ولذلك بالأزمة في الحقيقة توجد في الطرف النقابي الذي يعيش أسوأ مرحلة، وهي ضعف القيادات النقابية التي أصبحت تعيش بالمنشطات التي تعطها لها الحكومة.

جمعيات تؤسس دينامية لمناهضة لمشروع قانون المسطرة الجنائية

"لمجتمعنا الحق في قانون مسطرة جنائية ضامن للعدالة والحرية"

أعلنت مجموعة من الجمعيات والائتلافات والديناميات المتابعة للشأن التشريعي بالمغرب، وخاصة التشريع الجنائي عن تأسيس دينامية لتحديد مداخل التناول والتفكير في منهجية العمل التنسيقي، وبلورة تصورات مشتركة لطرح مقترحات من شأنها ضمان المشروعية المسطرية، وتفادي كل الانتهاكات لحقوق الإنسان والاختلالات الإجرائية التي تسيء إلى قيم العدالة، وتحرم الدفاع من الحق في تساوي الأسلحة أمام ما يمارس خلال الدعوى العمومية بما لا ينتهك حق المتهم، وعلى رأسها قرينة البراءة والحق في السلامة البدنية والنفسية والتصدي لممارسة التعذيب والإكراه.

وأضافت الدينامية في بلاغ لها، أن عملها التنسيقي يهدف إلى منع أي نوع من التراجع يمكن أن يتضمنه المشروع، بقيد الحريات، وبوسع صلاحيات النيابة العامة والشرطة القضائية وقضاء التحقيق على حساب قواعد العدالة وقيم حقوق الإنسان، في غياب رقابة قانونية ومؤسساتية حقيقية، أو تضييق حق الولوج للقضاء وممارسة الحق في العدالة من قبل جمعيات المجتمع المدني سيما النسائية والحقوقية والمعنية بحماية المال العام، وتهميش حق الضحايا في العدالة وعلى رأسهم النساء ضحايا التمييز والعنف القائم على النوع.

واعتبرت، أن قانون المسطرة الجنائية يشكل مرآة عاكسة للسياسة الجنائية، مشددة على مكانة قانون المسطرة ضمن التشريع الجنائي، ودوره في ضمان شروط المحاكمة العادلة وحماية الحقوق والحريات خلال مراحل ما قبل وخلال وبعد المحاكمة، وخاصة مرحلة البحث التمهيدي وفق الدستور والتزامات المغرب الدولية بشأن ضمان المحاكمة العادلة وتحقيق الأمنين القانوني والقضائي وإصدار أحكام عادلة في حق المشتبه فيهم والضحايا على حد سواء.

وقالت الدينامية في ذات البلاغ، إنه سيتم رسم منهجية هذا العمل التنسيقي وفق مرجعية الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وقواعد القانون الدولي الإنساني، وما نص عليه دستور 2011، والمخرجات والمبادئ العامة المؤسسة للعدالة الجنائية والحريات العامة والخاصة، والضمانات القانونية للمحاكمة العادلة، وما وصلت إليه المرافعات الداعية للمساواة والمناصفة.

وأضافت، أن هذه الدينامية تتسع للجميع، معبرة عن أملها، أن تراعي المؤسسة التشريعية وجميع الجهات والمؤسسات التي تتدخل في مجال التشريع احترام قواعد ديمقراطية أكثر عدالة وحرية وإنسانية للسياسة الجنائية وأبعادها القضائية، ووضع قانون المسطرة الجنائية بعمق سياسي يعكس فلسفة الدستور في مجال الحرية والكرامة والمساواة والمحاكمة العادلة، ومنع التمييز ومنع التعذيب، ويحفظ المراكز القانونية لأطراف الدعوى العمومية، وضمان الشفافية والمصداقية وضمان المحاكمة العادلة وتعزيز الرقابة المسطرية على أعمال الضابطة القضائية وصلاحياتها، وخلق توازن يمنع هيمنة النيابة العامة على اختصاصات قضاء الحكم.

وشددت، على الحرص على ضمان عدالة جنائية للنساء تأخذ بعين الاعتبار حقهن في الحماية الحقيقية المسطرية من العنف الذي يتعرضن إليه وفداحة الآثار والأضرار الممتدة الناتجة عنه ومستلزمات الوقاية منه، وضمان حماية المرأة الضحية في كل مراحل مجريات الدعوى القضائية، والتكفل بهن وجبر الأضرار المترتبة عن ذلك، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب وعدم تكراره، وذلك وفقا للالتزامات التي تقع على المغرب طبقا للاتفاقيات الدولية والقانون الوطني.

وأشارت الدينامية، أنها ستعمل على تبليغ الرأي العام ببرامج العمل، ومراحل المتابعة التي يتطلبها الموضوع، وأنها تنتظر من كل الفاعلين الالتحاق بهذا الإطار، اعتبارا بأن المشروع المطروح يكتسي قضية أولوية وطنية ومجتمعية، سياسية وحقوقية.

ملفات تادلة

جمعيات نسائية: "مشروع قانون المسطرة الجنائية لا يترجم أي حماية قانونية للنساء وخاصة فيما يتعلق بحماية النساء من العنف"

خلفت التعديلات الجديدة التي جاء بها مشروع قانون المسطرة الجنائية، الذي صادقت عليه مجلس الحكومة يوم 29 غشت الماضي وأحيل على البرلمان، موجة استياء لدى الجمعيات النسائية، والتي رأت أن هذا المشروع لا يترجم أي حماية قانونية للنساء وخاصة فيما يتعلق بحماية النساء من العنف.

وفي هذا السياق، أعلنت جمعية التحدي للمساواة والمواطنة عن رفضها تعديل قانون المسطرة الجنائية بدون الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، بما يعزز من فرص حماية النساء وإنهاء معاناتهن بالتالي اضطلاعهن بالأدوار المنوطة بهن داخل المجتمع المغربي".

وأكدت الجمعية في بلاغ لها، أن مشروع قانون المسطرة الجنائية "لا يترجم أي حماية قانونية لفائدة المرأة المغربية في قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي"، مشيرة إلى أن إطلاق ورش تعديل نص من هذا المستوى بدون إعمال مقاربة النوع الاجتماعي، في صياغة مجموع التعديلات الواردة عليه يبين أنه نص لا يترجم الحماية القانونية المرجوة لفائدة المرأة المغربية".

واعتبرت، أن إعادة النظر في قانون مسطري أساسي يرتبط بشكل مباشر بالحقوق والحريات العامة والخاصة، التي يكفلها الدستور المغربي وعدد من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، لم تعد تسمح بأي شكل من الأشكال أن يحال مشروع قانون يحدد الآليات المسطرية الأساسية، والضمانات القانونية للمحاكمة العادلة، ومن تم سبل وآليات تحقيق العدالة، بدون الأخذ بعين الاعتبار التوجه الاستراتيجي للدولة الهادف لتمكين المرأة من مختلف حقوقها إسوة بنظيرها الرجل.

وأشار البيان، إلى أن نص قانون المسطرة الجنائية لم يخضع قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي إلى مقتضيات خاصة على مستوى آجال تقادم الجرائم، تستحضر خصوصية هذه الأفعال التي تجعل الضحايا تتأخر في التبليغ عنها مما يترتب عنه الإفلات من العقاب، وعدم التنصيص على حظر الوساطة والصلح في جرائم العنف الجنسي والجسدي ضد المرأة، وعلى إحداث صندوق لجبر ضرر الضحايا في حالة تعذر تنفيذ التعويضات المحكوم بها، إضافة إلى عدم التنصيص على أي شكل من أشكال مراعاة مركز الضحية في المنظومة الجنائية، ما يتسبب في ضعف ضمانات المحاكمة العادلة.



كما لم يتم، وفق البلاغ، التنصيص على إمكانية استفادة الناجيات من العنف من المساعدة القضائية بقوة القانون، وكذلك على اعتماد أي قواعد اختصاص محلي ونوعي تتصف بالمرونة لتشجيع المواطنين للتبليغ عن العنف الممارس ضد النساء، وعلى منع منح أي ظروف للتخفيف في جرائم الاعتداء الجنسي، فضلاً عن انعدام أي أجهزة لإنفاذ القانون أو أجهزة قضائية متخصصة لمعالجة قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، مع عدم التنصيص على جهاز للشرطة القضائية متخصص في قضايا العنف ضد النساء بصلاحيات واضحة، على غرار ضباط الشرطة المتخصصين في قضايا الأحداث.

وجددت الجمعية في ذات البلاغ، التأكيد على رفضها لتعديل قانون المسطرة الجنائية بدون الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، بما يعزز من فرص حماية النساء وانهاء معاناتهن وبالتالي اضطلاعهن بالأدوار المنوطة بهن داخل المجتمع المغربي.

من جانبها نورة المنعم عضوة فيدرالية رابطة حقوق النساء، أشارت إلى أن مشروع قانون المسطرة الجنائية، هو قانون مهم جدا، ولم يسبق للحكومات السابقة أن كانت لها الجرأة لتداول هذا المشروع، ولم تكن لها القدرة على الاتفاق عليه في المجلس الحكومي، والدفع به إلى البرلمان، والآن يتم إحالة مشروع قانون المسطرة الجنائية على المؤسسة للمصادقة عليه.

واعتبرت منعم، في تصريح لملفات تادلة، أن كل المغاربة والمغربيات معنيين ومعنيات بهذا القانون، وأن الأمر يتعلق بمعايير العدالة وبالمحاكمة العادلة، وهو مشروع يعكس أهمية السياسة الجنائية للدولة من خلال حماية الحريات، وكذلك حماية قرينة البراءة، ويجب على كل مغربي ومغربية، أن يحاكم وفق قرينة البراءة حتى تثبت الإدانة من خلال الالتزامات الدستورية والدولية.

وأكدت الناشطة الحقوقية، أن مشروع قانون المسطرة الجنائية، لم يوفر الحماية القانونية للنساء، ولا الأمن القضائي القانوني في ما يتعلق بقضايا النساء والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، خلافا لما صرح به وزير العدل عبد اللطيف وهبي أكثر من مرة، مضيفة أن مشروع القانون لم يتضمن آليات خاصة تنسجم مع خصوصية العنف من قبيل التنصيص على قضاء متخصص لمعالجة قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وشرطة مختصة في قضايا العنف ضد النساء وبصلاحيات محددة.

وأضافت "كنا نأمل داخل الفيدرالية بأن يتم تناول المشروع المساعدة القضائية والقانونية للنساء المعنفات، ولكن مع كامل الأسف تم تغييب هذا المعطى، وهو ما نعتبره كفيدرالية رابطة حقوق النساء معيبا، بالإضافة إلى غياب نصوص صارمة في قضايا العنف ضد النساء، ولا سيما الجرائم والاعتداءات الجنسية، وبالتالي فإننا نكون أمام افلات المعتدين من العقاب". تقول منعم.

وأبرزت منعم "أن مشروع قانون المسطرة الجنائية سيجعل النساء عاجزات عن الحصول على العدالة وتقديم الشكايات في وقت يبدو فيه الوضع خطيرا مع استمرار العنف ودق العديد من المؤسسات الحكومية ناقوس الخطر".

ملفات تادلة

(تتمة) مسار الاصلاح القضائي بالمغرب

بعد دستور 2011 عرف قطاع العدالة في المغرب مسارا إصلاحيا مهما منذ سنة 2011، ولكن بالرغم من ذلك، لا زال يتميز بالبطئ في التنزيل.

الدستور الجديد ورهان استقلالية السلطة القضائية

تضمن دستور سنة 2011، عددا من المبادئ الدالة والتي دفعت بمسار إصلاح القضاء نحو أجرأة فعلية، من خلال تنصيصه[1] بشكل واضح على كون القضاء يشكل سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، عوض تسمية جهاز القضاء التي كانت في الدستور السابق، وأيضا توسيع كل من تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ليشمل وجود شخصيات غير قضائية به، وأيضا صلاحيات المجلس الأعلى للسلطة القضائية ليشمل اختصاصات غير تقليدية، مثل حماية استقلال القاضي وإبداء رأيه في القوانين التي تهم العدالة وإصدار تقارير سنوية حول وضعية العدالة ومناقشة تقارير السياسة الجنائية التي ينفذها رئيس النيابة العامة.

كما تضمن أيضا حرية التعبير وحق التأسيس والانتماء الجمعوي للقضاة، وأيضا بعض المبادئ التي تهم حقوق المتقاضين والمحاكمة العادلة والدفاع، مثل حق التقاضي وحق الحصول على أحكام داخل آجال معقول وقرينة البراءة لفائدة المتهم والتعويض عن الخطأ القضائي ومنع إنشاء المحاكم الاستثنائية والتزام السلطات بتنفيذ الأحكام القضائية، وقد كان الرهان منصبا، مباشرة بعد سنة 2011 ، على تنزيل هذه المبادئ الدستورية العامة وأجرأتها على أرض الواقع في شكل قوانين تنظيمية، حيث اختلفت رؤى الفاعلين في مجال العدالة. بمناسبة اطلاق "الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة"في سنة 2012[2].

وتعد هذه المحطة، من أبرز محطات إصلاح قطاع العدالة التي حضيت بمواكبة حكومية أشرف عليها الوزير السابق للعدل والحريات المصطفى الرميد، حيث قام العاهل المغربي بتنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني، والتي تضمنت 40 شخصا مثلت جميع المؤسسات الدستورية والقطاعات الحكومية والقضائية فضلا عن تمثيلية وازنة للمجتمع المدني ومختلف الفعاليات المؤهلة المعنية بإصلاح منظومة العدالة. حيث حرص الوزير وبعد تعيينه، على إطلاق حوار وطني حول إصلاح القضاء بهدف الوصول إلى ميثاق وطني يشترك الجميع في إقراره، وعمل أيضا على الحصول على مباركة ملكية لهذه المبادرة، وهكذا استقبل الملك في 6 ماي 2012، أربعين عضوا مشكلين للهيئة[3].

وقد عملت الهيئة في إعداد الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، من خلال عقدها لعدد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات، فضلا عن الزيارات الميدانية واللقاءات مع ممثلي المجتمع المدني وغيره، بغية الوصول إلى صيغة مشتركة توافقية. حيث تم عقد 11 ندوة جهوية واكبتها زيارات ميدانية لمعاينة المحاكم، وعقد جلسات عمل واستماع مع قضاتها وموظفيها ومحاميها، كما عقدت الهيئة العليا 41 اجتماعا داخليا، وتلقت استشارية كتابية لـ 111 هيئة حزبية ونقابية ومهنية، مع عقد 104 ندوة مواكبة على صعيد المحاكم، ومشاركة 200 جمعية من منظمات المجتمع المدني، إلا أن خروج الميثاق في سنة 2013، وما واكبه من حركية على مستوى الفاعلين في مجال العدالة، أوجد معه خلافا بين مختلف الأطراف حول ثلاث نقاط أساسية، ارتبطت بمدى استقلال هذه السلطة ودور وزارة العدل في المرحلة الموالية ثم ضمانات الاستقلال الفردي للقضاة، وأيضا موضوع استقلال النيابة العامة.

وقد أثار الفصل 107 من الدستور الخاص باستقلال السلطة القضائية جدلا بين الفاعلين حول مفهوم الاستقلالية في حد ذاته. وبرز تفسيران، الأول يركز على استقلال القاضي كشخص يصدر الاحكام ومن ثمة إن على السلطات الأخرى توفير الأدوات الضرورية لخدمة هذا الاستقلال. التفسير الثاني يذهب إلى الاستقلالية المؤسساتية، وثم ثمة استقلال السلطة القضائية مؤسساتيا من حيث إدارة المرفق القضائي وتوفره على مالية مستقلة، وقد كان يقصد أصحاب هذا التفسير استقلال كل المرافق القضائية من مؤسسات مركزية إلى المحاكم بمختلف مناطق المغرب.

وبينما طالب القضاة عبر جمعياتهم المهنية[4] وكذا مسؤولين كبار في القضاء، من قبيل الرئيس الأول لمحكمة النقض، بضرورة منح الاستقلال المالي للسلطة القضائية[5] حتى تتحمل مسؤولياتها في المنتوج القضائي برمته إدارة وحكما، وحتى لا يشكل هذا الجانب مدخلا من مداخل التأثير على قرارات القضاء، تشبثت وزارة العدل بدور السلطة التنفيذية في عملية الإدارة استنادا على المادة الدستورية، كما أن هذا الأخير لم يمنح الاستقلال المالي والإداري إلا للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، دون المحاكم والمرافق القضائية الأخرى التي يجب أن تبقى تابعة لوزارة العدل، باعتباره لن يمس باستقلالية القرار القضائي في شيء. وفي الأخير انتصر القانونان التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة[6]، لرؤية وزارة العدل بعدم منح الاستقلال المالي والإداري للمحاكم.

وفي ما يرتبط بالقضاة، فقد منح الدستور المغربي الجديد، بشكل عام، ضمانات للقضاة تهم تدبير وضعيتهم المهنية من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمرتبطة بالتعيين والترقية والانتقال والتأديب إلى مرحلة التقاعد، كما منحت للقضاة عدد من الحقوق ذات العلاقة بحرية التعبير وتأسيس الجمعيات والانتماء إليها، وبما أن بعضا من هذه الحقوق كان متوقفا على صدور القانونين التنظيميين لتفصيلهما وأحيانا توضيحهما، فقد كانت السمة الغالبة التي طغت على مناقشة هذا الموضوع هي محاولة المشرع (السلطة التنفيذية باعتبارها مقدمة مشاريع القوانين والبرلمان) التقليص من إطلاقية تلك الحقوق كما وردت بالدستور، وهكذا تم تفريغ واجب تحفظ القضاة، ليكون مقلصا من حرية التعبير، وتم منع القضاة من تسيير الجمعيات المدنية والاكتفاء فقط بالجمعيات المهنية الخاصة بهم، منعا لأي اختلاط مع فعاليات المجتمع المدني بشكل منظم.

كما تم ضرب المبدأ الدستوري الذي ينص على منع نقل القاضي دون طلب منه من المحكمة التي هو معين بها إلى محكمة أخرى، إلا في الحالات التي يحددها القانون بشكل مسبق، وهذه ضمانة للقاضي حتى لا يستعمل النقل الإداري للانتقام من القاضي بسبب مواقفه أو أحكامه، لكن القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة قد سمح بنقل القاضي لمدة معينة إلى محكمة أخرى من طرف الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئيس النيابة العامة فيما يخص قضاة هذه الأخيرة، وكذا من طرف الرؤساء الأولون في مختلف الدوائر الاستئنافية بالمغرب والوكلاء العامون بها. مع أنه في النظام الأساسي للقضاة الملغى والذي يعود لسنة 1974 كان هذا الانتداب من صلاحيات وزير العدل وحده، ومع ذلك سجل التاريخ القضائي أن هذه الآلية استعملت كطريقة انتقامية ضد بعض القضاة.

كما أن إعطاء صلاحية تقييم عمل القضاة السنوي بشكل حصري إلى رؤسائهم المباشرين، أي رؤساء المحاكم حسب الدرجات، قد يشكل مدخلا من مداخل التأثير على القاضي المستقل، لا سيما في ظل غياب لجان للتقييم تعتمد على مؤشرات موضوعية واضحة، وفق ما هو معمول به في عدة تجارب مقارنة.

كذلك، كان موضوع استقلال النيابة العامة في المغرب عن وزارة العدل، من المواضيع الخلافية الحادة بين الفاعلين في مجال العدالة، خصوصا بعد المرحلة التي تلت الدستور مباشرة، إذ اعتبرت السلطة التنفيذية ومعها جزء كبير من الفاعلين السياسيين[7] أن الدستور لم يحسم في وضع النيابة العامة من حيث الجهة التي تتبع لها بل ترك أمرها للقانون بعد الحوار، لكون الفقرة الثانية من الفصل 110 من الدستور نصت على ما يلي : "يجب على قضاة النيابة العامة تطبيق القانون. كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يتبعون لها". وقد ذهب هذ التوجه أن إبقاء تبعية النيابة العامة لوزارة العدل يعتبر ضمانا لمحاسبتها من طرف البرلمان في موضوع تنفيذ السياسة الجنائية، فيما رأى فريق آخر في مقدمتهم الجمعيات المهنية للقضاة وبعض الفاعلين الحقوقيين والأكاديميين [8]، أن الدستور أعطى لأعضاء النيابة العامة صفة قضاة، وذلك على خلاف العديد من التجارب الدولية، ومن ثمة جعلهم خاضعين للنظام الأساسي للقضاة. كما ذهب أصحاب هذا التوجه إلى أن الدستور تحدث عن سلطة قضائية واحدة ولم يفرق بينها – أي بين القضاة والنيابة العامة -، وأن المقصود بالسلطة التي يتبعون لها والواردة في الفصل 110 من الدستور، هي السلطة الرئاسية داخل القضاء وهي إحدى خصائص النيابة العامة، وأن وسائل المحاسبة والمراقبة هي متعددة [9]، فضلا عن أن تجربة رئاسة السياسي للنيابة العامة لم تكن مثالية في الفترة السابقة[10]. وقد حسم القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة بناء على توصية الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة هذا النقاش لصالح استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل.

تنصيب المؤسسات القضائية ورهان الانتظارات

منذ سنة 2011 كانت حصيلة الإصلاح القضائي في المغرب هي صدور قانونين تنظيميين تمت الإشارة إليهما أعلاه، وقانون آخر عادي مكون من 10 مواد ينظم في معظمه الجانب الهيكلي والإداري لرئاسة النيابة العامة بعد استقلالها، كما تم تنصيب مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية من طرف الملك في شهر أبريل من سنة 2017، وتم نقل صلاحيات وزير العدل إلى الوكيل العام لمحكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة في شهر أكتوبر من نفس السنة.

ورغم أهمية هذه الإجراءات كخطوات تأسيسية ضرورية لاستقلال السلطة القضائية، إلا أنها محدودة لا سيما مقارنة بحجم الغلاف الزمني الذي استغرقته (حوالي سبع سنوات)، وهي المدة الزمنية التي كان من المفترض أن ينجز فيها أغلب خطوات الإصلاح القضائي المتطلبة.

كذلك، فإن الحركية التنظيمية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، لم تشهد فعالية من حيث الإنجاز، باستثناء القانون التنظيمي الداخلي الذي وافقت عليه المحكمة الدستورية في شهر أكتوبر 2017 بعد إدخال تعديلات عليه. وبعد مرور أكثر من سنة على تأسيس المجلس لم يتم وضع مدونة السلوك القضائي والتي تعتبر من أبرز المهام الموكولة للمجلس في هذه المرحلة. وتسعى مدونة السلوك القضائي إلى الإسهام في نزاهة القضاء، خاصة مع إشراك باقي الفاعلين من جمعيات مهنية ومحامين وغيرهم، من أجل بلورة رؤية مشتركة، تمكن الجسم القضائي بتحقيق مزيد من الشفافية والنزاهة.

وبعد مرور سبع سنوات على بدء مشروع إصلاح العدالة يمكن رصد ثلاث تحديات تعترض هذا المسار.

التحدي الأول هو تطوير الإطار التشريعي: فعدد من القوانين تحتاج مواءمة مع التطورات الدستورية والمؤسساتية والاجتماعية التي عرفها المغرب في العقود الماضية، ومن هنا أصبح ملحا مراجعة أغلب القوانين التي تعود لعقود الستينات من القرن الماضي، مثل القانون الجنائي والتنظيم القضائي والمسطرة المدنية وقانون المحاكم الادارية والتجارية وغيرها وهي قوانين تحتاج إلى تعديلات كبيرة ولم يتم إخراجها إلى حيز الوجود إلى حدود يونيو 2018. ويمكن البدء بتنفيذ قانون التنظيم القضائي الجديد ومراجعة قانوني المسطرة المدنية والجنائية (قانون المرافعات) ثم تأتي بعد ذلك مراجعة وتحيين باقي القوانين.

التحدي الثاني هو استرجاع ثقة المواطنين في القضاء وهنا تبرز عملية تخليق منظومة العدالة كأحد الأوراش الأساسية العاجلة. فبعد تنصيب مؤسستي المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة، وبغض النظر عن الإمكانات القانونية والمادية المتاحة أمامها، هناك انتظارات لدى الرأي العام حول مدى انخراطهما في الإصلاح بشكل تام من خلال إجراءات ملموسة، أهمها تكريس مبدأ الشفافية والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص وتعيين الأجدر لتحمل المسؤولية في المحاكم وخلق قنوات جديدة للتواصل الواضح مع الرأي العام. وأما المحاكم فيتعين عليها كذلك الاشتغال بطريق مختلفة تراعي تحقيق نجاعة العمل الاداري والقضائي وتحديثه حتى يحصل المتقاضي على حقوقه داخل أجل معقول وبجودة معقولة أيضا ، فضلا عن سن إجراءات إدارية تساعد على ولوج المواطنين إلى العدالة، من خلال خلق نظام متماسك للإرشادات ورقمنة الإجراءات، بغية إنهاء عدة ظواهر سلبية عرفها محيط المحاكم، مثل السمسرة والرشوة، وأيضا تنظيم عملها بشكل علمي وفعال.

التحدي الثالث هو قيام المؤسسات القضائية بعملية تخليق ذاتي، ومن ثمة إسهامها الفعال في تخليق الحياة العامة، من خلال سياسة جنائية واضحة للنيابة العامة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله وألوانه. ومن شأن مدونة السلوك التي سينتجها المجلس الأعلى للسلطة القضائية أن تساعد على وضع آليات للرقابة الذاتية.

خلاصة

ساهمت هذه الورقة، في تتبع أبرز الخطوات التي شهدها مسار إصلاح قطاع العدالة في المغرب، منذ إقرار دستور سنة 2011، وتأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية وإستقلال النيابة العامة، وأيضا إصدار القوانين المرتبطة بها، خاصة القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون الأساسي للقضاة. إلا أن هذا المسار شهد بطئا من حيث الفعالية والإنجاز، الأمر الذي يتطلب اليوم وبعد مرور سبع سنوات على مباشرة هذا الورش، الإسراع بوثيرة الاصلاح من طرف الجهات المختصة التشريعية والقضائية والإدارية حتى يلمس المواطن هذا الإصلاح في الخدمات القضائية على أرض الواقع وفي قيام هذا الأخير بدوره الدستوري المتمثل في "حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون "(الفصل 117 من الدستور).

كما أن مرفق العدالة باعتباره مرفقا عاما ، يجب أن لا يكون مستثنى من قيم الشفافية والمساواة والتخليق، بذريعة استقلال القضاء، بل يجب أن يعطي القدوة في هذا الأمر، وعلى هذا الأساس، نوصي أن تسود شفافية التسيير عمل المؤسسات القضائية من خلال نشر مصاريف الميزانية والتحملات، ليطلع عليها الرأي العام وفق ما هو معمول به في التجارب الدولية المقارنة، كما أن التعيين بمناصب المسؤولية بهذه المؤسسات والمحاكم يجب أن تتوفر فيها أعلى مبادئ تكافؤ الفرص والجودة، من خلال سن إجراءات عملية، كنشر الإعلان عن المناصب الشاغرة وسير المرشحين وحتى المقابلات معهم، وغير ذلك من الإجراءات التي تضمن هذا الهدف، حتى يتمكن الرأي العام والإعلام من القيام بدورهم الرقابي.

الهوامش

[1] – من الفصل 107 إلى الفصل 128 من الدستور المغربي لسنة 2011.

[2] – "الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة"، هيئة شكلتها وزارة العدل جمعت فيها العديد من الشخصيات والهيئات للنظر في كيفية تنزيل مبادئ الوثيقة الدستورية على أرض الواقع من خلال القوانين التنظيمية أو القوانين العادية التي تهم العدالة، وقد أشرف الملك محمد السادس شخصيا على تنصيب أعضاء لجنتها العليا بتاريخ 12-05-2012. وخرجت بعدة توصيات اطلق عليها " ميثاق "، وهو منشور بالموقع الالكتروني لوزارة العدل على الرابط الآتي : http://www.justice.gov.ma/lg-1/documents/doccat-0.aspx

[3]عبد العزيز النويضي، القضاء المغربي في ظل الحراك العربي: الإصلاح الدستوري الجديد، الحوار الوطني، حراك القضاة، ص: 7 .

[4] – انظر مذكرة نادي قضاة المغرب حول هذا الموضوع في موقع النادي الإلكتروني على الرابط: ، تاريخ التصفح 08-01-2018.

[5] – موقفه المعبر عنه في كلمته الافتتاحية بمناسبة اليوم الدراسي الذي نظمه المرصد الوطني لاستقلال السلطة القضائية تحت عنوان: " مشاريع القوانين التنظيمية للسلطة القضائية بالمغرب وسؤال استقلال القضاء" بالرباط 14-12-2013 .

[6] – يمكن الاطلاع عليهما في الموقع الالكتروني لمجلس النواب المغربي على الرابط الآتي : http://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/loi_organique_n_106.13.pdfتاريخ المشاهدة 20-01-2017.

[7] – انظر مثلا موقف الوزير السابق والبرلماني لحسن حداد في موقع الايام الاخباري على الرابط الآتي : http://www.alayam24.com/articles-41121.htmlتاريخ المشاهدة 17-01-2018.

[8] – العديد من الاكاديمين عبروا صراحة عن ضرورة استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل ، منهم الباحث في القانون الدستوري احمد مفيد – انظر تصريحة لموقع العدالة التنمية على الرابط الآتي : https://goo.gl/Phjw3h

– [9]ياسين مخلي (وهو عضو للمجلس الاعلى للسلطة القضائية حاليا): استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية : تنزيل عملي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة – منشور بموقع هسبرس الاخباري يوم 15-03-2015 على الرابط الآتي : https://www.hespress.com/writers/258050.htmlتاريخ التصفح هو 11-01-2018

[10] – تصريح عبداللطيف الشنتوف لموقع اليوم 24 المغربي على الرابط الآتي : http://m.alyaoum24.com/332845.html#تاريخ المشاهدة 17-01-2018

vc_column_text][/vc_column][/vc_row]/]

عبد اللطيف الشنتوف*

حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق، وأستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط وسلا، ورئيس سابق لنادي قضاة المغرب، كاتب مقالات بعدة منابر وطنية عربية ودولية.

محمد الغلوسي*: " مشروع قانون المسطرة الجنائية استهدف تجريد المجتمع من آلياته القانونية والمؤسساتية للقيام بدوره في مكافحة جرائم المال العام وإيقاف الوعي المتنامي بضرورة التصدي للفساد"

أجرى الحوار: محمد لغريب



* رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام

س- أثارت مصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون 03.23 بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية رقم 03.23 الذي أعدته وزارة العدل، موجة غضب واسعة في أوساط الجمعيات الحقوقية، ومنها الجمعية المغربية لحماية المال العام. هل كنتم تتوقعون كجمعية أن يخرج المشروع بهذه الصيغة بالنظر إلى السياق العام الذي يعيشه المغرب، والمتسم بتراجع دور وفعالية جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية؟

ج- في الحقيقة، فإن موضوع المادة الثالثة من مشروع قانون المسطرة الجنائية لم يكن مفاجأ لنا، لكون وزير العدل عبد اللطيف وهبي تحدث عن الموضوع أكثر من مرة، وتحدث بصيغة اليقين والجزم تارة وبصيغة التهديد والوعيد تارة أخرى، وتبين أن هذه التصريحات المتواترة تمت من داخل قبة البرلمان ومن داخل المؤسسة التشريعية، واختار الرجل البرلمان ليطلق منه هذه التصريحات والوعيد اتجاه الجمعيات التي تقوم بالتبليغ عن الفساد، واتضح أيضا أن الوزير ما كان ليتحدث بتلك الطريقة وبذلك الوضوح لو لم يكن قد حصل على الضوء الأخضر من أجل تمرير هذه المادة.

فهذا التهديد والوعيد أصبح واقعا وصادق عليه مجلس الحكومة أي الأغلبية وننتظر الوقت ليمر عبر مؤسستي مجلس النواب ومجلس المستشارين، هذه المادة للأسف الشديد شكلت وتشكل تراجعا كبيرا عن المكتسبات الدستورية، وخاصة المادة 12 من الدستور التي تخول لجمعيات المجتمع المدني أدوارا رئيسية، وأيضا تراجعا عن التزامات المغرب الدولية، بحيث أن المغرب صادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تعطي دورا رئيسيا ومهما للجمعيات والمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد.

واعتقد أن التوجه الحكومي استفاد من واقع قائم، وهو اختلال موازين القوى بسبب تراجع الأحزاب السياسية وهشاشة فعلها وضعف هذه الأحزاب، بما فيها الأحزاب اليسارية والديمقراطية التي من المفروض أن تشكل حصانة للمجتمع اتجاه مثل هذه الانقلابات على الدستور وعلى القانون.

وهذا الضعف استغله هذا التحالف لتمرير هذا القانون الذي يهدف في عمقه إلى شيئين أساسيين، الأول هو تجريد المجتمع من إمكانياته وآلياته القانونية والمؤسساتية للقيام بدوره في مكافحة جرائم المال العام، ومن جهة ثانية إيقاف وعي بدأ يتنامى في المجتمع حتى لا يتحول إلى وعي مؤثر ورأي عام وزان وضاغط قادر على القيام بدوره في مكافحة الفساد، وبالتالي إزعاج القوى والمراكز المستفيدة من واقع الريع والإثراء غير المشروع.

س- حصرت المادة الثالثة من مشروع قانون المسطرة الجنائية حق تحريك الأبحاث والمتابعات القضائية في رئيس النيابة العامة بناء على إحالة تقارير عليه من طرف الجهات الواردة في المادة 3 من مشروع قانون المسطرة الجنائية، وقلتم إن ذلك يشكل تدخلا سافرا في السلطة القضائية من طرف السلطة التنفيذية. هل يمكن الحديث عما وصفه البعض بتكريس المزيد من التغول لهذه السلطات؟

ج- هذه المادة أولاد قيدت دور المجتمع المدني في القيام بدوره والتبليغ عن الفساد، وثانيا قيدت دور النيابة العامة، لأن هي من تعرف بأن الجمعيات هي التي تضع الشكايات، وأن النيابة العامة هي صاحبة السلطة، فالمجتمع المدني لا يملك سلطة، فالجمعيات تقدم شكايات وتبلغ عن الفساد، والنيابة العامة لها سلطة الملاءمة ولها العديد من الإمكانيات في البحث عن الوقائع الواردة في التبليغات والشكايات والوشايات التي تتوصل بها، لذلك فإن مهندسي هذه المادة أدركوا جيدا بأنه إذا كانت الجمعيات المدنية والجمعيات الحقوقية تلعب دورا في إثارة هذه القضايا وإخراجها إلى الوجود، والتبليغ عن تلك الشبهات فحسب، فهي أدركت أن من يتمم هذا العمل ويعطيه روحا وحياة هي النيابة العامة التي تحيل على الأبحاث، وهي التي تحرك المتابعات بمعنى أنها هي المبتدأ والخبر في نهاية المطاف وصاحبة القرار، لذلك فإنها اهتدت إلى تقييد المجتمع المدني بعدم التبليغ، وضمنت وهذه أخطر ما في الموضوع، أنها قامت بغل يد النيابة العامة في مجال جرائم المال العام، لذلك حصرت الموضوع في رئيس النيابة العامة الذي له هذه الصلاحية، وهي مشروطة ومقيدة بالإحالات التي يتوصل بها من طرف المؤسسات الواردة في المادة الثالثة، كالمجلس الأعلى للحسابات وغيرها من المؤسسات الأخرى.

" واضعو المشروع تدخلوا في عمل الجمعيات المدنية لتقزيم وتحجيم أدوارها، وتدخلوا أيضا في السلطات القضائية وقاموا بغل يد النيابة العامة "

فواضعو هذا المشروع تدخلوا في عمل الجمعيات المدنية لتقزيم وتحجيم أدوارها، وتدخلوا أيضا في السلطات القضائية وقاموا بغل يد النيابة العامة وتقييدها فيما يتعلق بجرائم المال العام، ونتحدث بالدرجة الأولى عن اختلاس ونهب الأموال العمومية، وهذه النيابة العامة أصبحت لا تتحرك من تلقاء نفسها على خلاف ما ورد في مشروع قانون المسطرة الجنائية، فما هو متعارف عليه في التشريعات الدولية، هو أن النيابة العامة يجب عليها أن تتحرك ولو تعلق الأمر بوشاية مجهولة المصدر.

س- هل أنتم المقصودون كجمعية مغربية لحماية المال العام بالمادة الثالثة من مشروع قانون المسطرة الجنائية، خاصة و أنكم كنتم ممن فجر ملفات فساد ونهب للمال العام بعضها حسم فيه القضاء، والبعض لا زالت التحقيقات جارية فيه، فضلا عن شكايات لا زلتم تنتظرون إزالة الغبار عنها؟

ج- يمكن أن تكون الجمعية المغربية لحماية المال العام هي المقصودة، ولكن في نهاية المطاف المقصود بالدرجة الأولى هو المجتمع ككل، بمعنى أن هذه المادة تستهدف الجمعية المغربية لحماية المال العام وتستهدف من جهة أخرى المجتمع ككل بتنظيماته المدنية والحقوقية، وذلك بلجم هذا المد المجتمعي الذي تعبر العديد من المؤشرات التي لا تخطئها العين، وبالتالي لجم الوعي المتنامي اتجاه جرائم المال العام، للأسف الشديد موازين القوى لصالح التوجه المستفيد من واقع الفساد وواقع الريع والإثراء غير المشروع.

بالمناسبة، فهذا التوجه هو نفسه الذي أجهض تجريم الإثراء غير المشروع، وهو نفسه الذي جمد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، هو نفسه الذي يرفض حتى حدود اليوم تعديل قانون التصريح بالممتلكات، هو نفسه اليوم الذي يجهض أقسام جرائم الأموال، ونحن نعرف أن هناك أربع محاكم للاستئناف في المغرب المختص في جرائم المال العام مراكش، الدار البيضاء، فاس، الرباط. بمقتضى هذه المادة تصبح هذه الأقسام بلا معنى، لأن الوكلاء العامين بهذه المحاكم وفقا لقانون المسطرة الجنائية الحالية، ووفقا للمرسوم الذي أحدث أقسام جرائم المال العام تصبح هذه النيابات العامة لها صلاحيات في تحريك الأبحاث والمتابعات القضائية في الشق المتعلق بجرائم المال العام.

" نص المادة الثالثة من مشروع قانون المسطرة الجنائية يجعل سلطة تحريك الأبحاث والمتابعات القضائية في يد جهات أجنبية خارج جسم السلطة القضائية "

اليوم نكون أمام نص المادة الثالثة الذي يفرغ هذه الأقسام من أي محتوى، ويجعل سلطة تحريك الأبحاث والمتابعات القضائية في يد جهات أجنبية خارج جسم السلطة القضائية، وبالتالي يهدم هذا المكتسب الذي تحقق، والمتعلق بأقسام جرائم الأموال ويهدم مقتضيات قانون 10-37 الذي يفرض على الناس التبليغ عن جرائم الفساد.

إذا يبدو أن هناك صراعا في الدولة والمجتمع أيضا بين أطراف وأقطاب وتوجهات، على الأقل بين توجهين كبيرين توجه، يطمح إلى توسيع دائرة الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية ومكافحة الفساد في الحياة العامة والقضاء على اقتصاد الريع وعدم الإفلات من العقاب، وبناء نموذج تنموي يقوم على المساواة في التوزيع العادل للثروة والعدالة المجالية، وتوجه آخر يرى بأن مثل هذه الإصلاحات تشكل خطرا عليها وعلى مصالحها، ولذلك فهي توظف كل الإمكانيات والآليات من أجل لجم أي تحول ديمقراطي يمكن أن يحصل على هذا المستوى، مستغلا كافة الإمكانيات بما في ذلك مؤسسة البرلمان الذي من المفترض أن يكون دستوريا وسياسيا في خدمة تطلعات وطموحات المجتمع في التنمية والعدالة، إلا أنه استغل لخدمة مصالح هذا التوجه المستفيد من زواج السلطة بالمال.

س- لمحتم في خرجات إعلامية متعددة كجمعية مغربية لحماية المال العام، أن وزير العدل عبد اللطيف وهبي هو من سعى ويسعى إلى حرمان الجمعيات الحقوقية من حق تقديم الشكايات إلى النيابة العامة في شأن الجرا ئم الماسة بالمال العام، وأن وزير العدل عبد اللطيف وهبي يدافع عن مركب مصالح معين. هل هو تخوف من تحول قضية الفساد ونهب المال العام إلى قضية رأي عام، خاصة بعد الملفات التي تفجرت في الأشهر الماضية؟

ج- في الحقيقة هناك شعور عام حتى لدى بعض المؤسسات في الدولة بشيوع الفساد والرشوة والريع في الحياة العامة، وفي المجتمع والدولة، هذا الشعور العام هو نتاج بالدرجة الأولى عن تقارير وواقع يتحدث عن شيوع هذا الفساد وخطورته على كافة المجالات، بحيث أنه لم يعد خافيا على أن المغرب يحتل المرتبة 123 في مؤشرات التنمية البشرية، أيضا لم يعد خافيا على أن الفساد في المغرب يلتهم 5 في المائة من الناتج الخام أي ما يشكل 5 مليار درهم سنويا، لم يعد خافيا على أن الدولة أطلقت برامج ومولت برامج بأموال عمومية كبيرة إلا أن هذه البرامج لم يلاحظ أثرها على المجتمع وعلى الفئات المستهدفة من هذه البرامج، والزلزال الذي ضرب الحوز والأقاليم الأخرى مثلا كشف عن الهوة الشاسعة في العدالة المجالية واتضح أن ثمار البرامج التنموية التي يتم الحديث عنها لم تصل إلى هذه المناطق المعزولة، كما بينت الفيضانات التي وقعت في طاطا وورزازات وزاكورة... أن هناك تفاوتا وهوة شاسعة في العدالة المجالية، واتضح أن هناك شبكات ومافيات تغولت ووصلت إلى مواقع القرار، وتفكيك شبكة إسكوبار الصحراء مثلا التي فيها قياديون حزبيون ويحتلون مواقع متقدمة في المسؤولية العمومية الإقليمية والجهوية، أيضا تفكيك شبكات تتاجر في الرضع وفي تجهيزات المستشفيات العمومية، وتفكيك شبكات تستغل مجال الصفقات العمومية للإضرار بالمصالح العليا للبلاد، وبالتالي مراكمة الثروة بطرق مشبوهة.

هذه الشبكات والمافيات التي تم تفكيك جزء بسيط منها، بين على أن الفساد تمكن من دواليب الدولة والمجتمع، وبالتالي لم يعد الأمر يقبل التسامح معه أو التساهل مع مرتكبيه، وفي هذا الإطار تعالت الأصوات المستفيدة من واقع الريع والفساد، والتي تم المساس بمصالحها، وبالثروة التي راكمتها، فبدأت تضغط على الدولة على أن هذا المنحى يمكن أن يشوش على التنمية ويمكن أن يمس بصورة المغرب، ويمكن أن يقدم المغرب على أنه مجرد مجال فساد والرشوة واللصوص وما إلى ذلك، وهذا يهدد الاستثمار، وبالتالي ضغطت النخبة الحزبية والسياسية بأنها تترشح للانتخابات وتقدم أشخاصا بهدف تحصين البلد من كل الانزلاقات والتوترات الاجتماعية.

وهذا التوجه والمنحى على عكس ما يوحى إليه فهو يصب الزيت على النار ويؤجج الأزمات ويساهم في تعميق المخاطر، وبالتالي على الدولة ألا ترضخ لهذا التوجه لأنه اتضح أن هناك من يريد أن يؤسس دولة داخل الدولة من خلال الدفاع وتحصين الامتيازات والمكتسبات، وكان الهدف من ذلك هو إيجاد تبرير من أجل إخراج المادة الثالثة في مشروع قانون المسطرة الجنائية وإثارة الخوف لدى مؤسسة الدولة بأن السير في هذا المنحى سيجلب أضرارا كبيرة وسيمس بصورة ومصداقية المغرب وهو المقبل على استحقاقات كبيرة.

وهكذا تمكنت هذه النخب والمواقع بالنظر إلى قوتها وأنها تشكل لوبيات ضاغطة، تمكنت من إخراج هذه المادة وأنها تعمد إلى إيقاف كل المنحى الذي يهدف إلى مكافحة الفساد والمطالبة بربط المسؤولية بالمحاسبة فهذه المادة الثالثة تقنين ما هو مقنن، فالمجلس الأعلى للحسابات لا أحد يمنعه من إحالة التقارير على القضاء بل هناك المادة 111 من مدونة المحاكم المالية قانون 69-160 التي تفرض على الوكيل العام للمجلس الأعلى للحسابات إما تلقائيا أو بطلب من رئيس المجلس الأعلى للحسابات، أن يحيل التقارير ذات الصبغة الجنائية على القضاء، بمعنى أن لا أحد يمنع المجلس الأعلى للحسابات من إحالة هذه التقارير، لا أحد يمنع تلك المؤسسات كالمفتشيات العامة من إحالة هذه التقارير على القضاء، لذلك ما الداعي إلى تنظيم هذه العملية المنظمة أصلا بمقتضى قوانين خاصة، وبالتالي يصبح واضحا الهدف في عمقه أن هذه المؤسسات يمكن أن نجد معها توافقات ومخارج، ويمكن أن تخضع لتقديرات سياسية يمكن أيضا لضعف إمكانياتها ومواردها أن لا تقوم بالدور الكامل في هذا المجال.

تتمة الحوارص 14



النقيب عبد الرحيم الجامعي

أحزان المحاكم ، مآسي المتقاضينات وغضب الموظفين/ت
حكومة الانهيارات و الأزمات...

حركة احتجاج واسعة في قطاع العدل تعيشها محاكمنا اليوم، بعد أن انطلقت تاريخيا بعد اقرار الدستور قبل أكثر من عشر سنوات ومع بداية الحوار الوطني حول إصلاح القضاء كما يتذكر الجميع.

وصمت رهيب يُقابل به المسؤولون بالحكومة سخط الموظفين ومآسيهم و ظروف عملهم و أسباب معاناتهم. واحتقار لا يُطاق يُمارسه المسؤولون و يَشعر به المرتفقون والمتقاضون وهم أمام محاكم شلت حركتها، وأُغلقت جلساتها، وأجلت أحكامها ، وسادها البؤس وقتلها الفراغ.

إن الرأي العام لا يعرف تفاصيل الوضعية وخلفياتها وخصوصا ما هي الحلول السياسية والإدارية والمالية التي اقترحتها الحكومة كجواب على الإضرابات المتتالية احتراما لمئات من الموظفات والموظفين. ينتظر ويراقب المواطنون/ت، من هو المسؤول السياسي الحكومي أو المسؤول القضائي الذي سياخذ الكلمة أمام العموم ليخبر الرأي العام لماذا الاضراب المتواصل، وما هي الحلول التي قدمت والتي ستقدم، وما هي الوسائل التي سترد الثقة للمتقاضين في مستقبل عدالة محاكمهم، إذ لا شك بأن هناك من الأسباب الموضوعية والإدارية ما دفعت بموظفي/ت المحاكم وهيئاتهم النقابية إلى ممارسة حق الإضراب وحق التعبير العلني والمنظم عن الانشغالات التي لا يمكن الاستمرار في تجاهلها من قبل الحكومة، فمن المسؤول؟

الجواب في اعتقادي بديهي، وهو أن الدولة والحكومة ووزارة العدل مسؤولون كلهم سياسيا وحتى قضائيا، أمام الرأي العام تجاه المتقاضين/ت عن الكُلفة الباهظة للإضرابات التي طال عمرها واستمرت متقطعة على مدى شهور، وهي غير مبالية أو تنتقم بطريقتها الخاصة من الجميع، أي من موظفين/ت، ومتقاضين/ت و قضاة ومحامين، وكل الأطراف الأساسية في قطاع العدالة. إن الدولة والحكومة ووزارة العدل مسؤولون عن ضياع الزمن القضائي وهدر حقوق المتقاضين، لأنها سدت آذانها عن سماع صوت الاحتجاج ونداءات الإسراع بالحوار، والجلوس للتفاوض وللنقاش احتراما لموظفين/ت قطاع حساس وخطير لا يقدر على تحمل آثار الشلل، مُستعملة بكامل الأسف منطق القوة والتعنت مثلها مثل ارباب المعامل والحرف والمقاولات حين ينتهكون قوانين الشغل ويتباكون أمام الحكومة او يتظاهرون بأنهم مظلومون. إن منطق التهرب من المسؤولية من قبل الحكومة "هو" شانطاج حكومي دفع سابقا ولا زال يدفع بالعديد من الوزراء وصف الإضراب والمضربين بأنهم أشخاص "يريدون طي ذراع الدولة"، ولكنهم من وراء إطلاق شعار التخويف هذا، يريدون في الحقيقة أن يتنصلوا من المسؤولية ويتهربون من نتائج فشل سياستهم في قطاع العدل، ويريدون التستر وراء شعار فارغ لا معنى له كي يلقوا باللائمة على الموظفين الذين لا يطوونَ لا دِراع ولا رجل و لا راس ولا أذن الدولة ولا الحكومة ولا أي وزير من وزرائها لأن الموظف عاجز حتى على الحصول على الحوار والاستماع إليه فبالأحرى إضعاف الدولة بقوتها و أجهزتها وسلطات وزراؤها.

إن السؤال نفسه يطرح على السلطة القضائية وهي بالتأكيد تعلم أسباب الإضرابات وآثار الإضرابات، ماذا فعلت؟ وبماذا نصحت ؟ لماذا تفاعلت ومع من؟ مواقف الحكومة السلبية التي تركت انهيار المحاكم يسقُط على رؤوس قُضاتها ومحاميها وموظفيها والمتقاضين ومساعدي القضاء، وهي كمسؤولة عن قطاع القضاء، تعرف بأن مهامها القضائية في تدبير قضايا المواطنين تجُمدت بفعل ممارسة الدولة لسياسة النعامة، وتعرف بأن الدولة والحكومة تتحمل آثار الوضعية التي وصل إليها المرفق لكنها ظلت وإلى اليوم ظلت على مسافة بعيدة وكأنها سترتكب زلة إن هي أعلنت عن عدم رضاها على مواقف الحكومة إزاء الموظفين/ت، أو أنها لا تتفق مع تعاملها معهم وتطلب منها البحث بطريقة مستعجلة عن الحلول الملائمة والجدية بالتوافق والحوار مع الموظفين/ت ومن هنا فان السلطة القضائية لها مسؤولية بدورها، لأن الآثار القضائية للإضراب المرتبطة بملفات المرتفقين والمواطنين سواء من جلسات ومداولات وأحكام وغيرها وإجراءات وتبليغات وتنفيذات هي من عليها ايجاد حلول وبدائل لتدبيرها خلال مرحلة الإضراب خصوصا وأن الدستور يجعلها جهة تقدم الرأي والمشورة للحكومة في كل ما له علاقة بالعدل والقضاء حسب الفصل 113 منه، وما لذلك من علاقة بالمحاكم والأحكام والملفات القضائية، وهي مسؤوليتها بامتياز، لكن مع الأسف لا نعرف وإلى اليوم ما هو رأيها وما هي مقترحاتها للخروج من ازمة صنعتها الحكومة بإهمالها وصمتها.

فهل تريد الحكومة أن تفرض على ملك البلاد إعلان حالة الاستثناء طبقا للمادة 59 من الدستور لأن مصالح الدولة ومؤسسة القضاء والعدالة مصابة بالشلل ومهددة بالانهيار بسبب سياسة الحكومة ؟

وهل تريد الحكومة أن تهدم بنيات الدولة وعلى رأسها بنية العدالة والجهاز القضائي، بالركون للصمت والعجز عن تقديم وبلورة الإصلاحات، لتخلق ظروف المعارك والإضرابات والدفع بالمغرب نحو المجهول ؟

وهل نطلب من مجلس النواب ومن أعضائه إن كانوا مستقلين في مواقفهم ويشعرون بواجباتهم إزاء المواطن والرأي العام، أن يقدموا " ملتمس الرقابة لإسقاط الحكومة " طبقا للمادة 103 من الدستور، قبل أن تطيح الحكومة بالدولة ومؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة القضائية، أو أن يؤسسوا لجنة تقصي الحقائق فيما يمارس من قبلها في حق مرفق العدالة وفقا للمادة 67 من الدستور والقانون التنظيمي لمجلس النواب، لتتوقف عن ممارسة عنفها السلطوي على رؤوس فئات الجميع وبالاساس في التعليم والصحة والعدل؟

إن المغرب يعرف ظاهرة صادمة، وهي ظاهرة انهيار "الضمير" لدى المسؤولين، أي ضمير الحكومة التي لم تفهم بأنها هي من تحتاج لثقة المواطن ولصوته ويفترض فيها اقناعه بالحفاظ على ثقته فيها، ويبدو أن المسؤولين عاجزين عن فهم حقيقي لهذا المعطى، وهذا هو المرض السياسي الحقيقي الذي استفحل اليوم والذي سيؤدى إلى انهيار بنيان الدولة الأساسي وهو العدالة، وهذا في اعتقادي ما دفع بالدكتور والفيلسوف الأستاذ إدريس بنسعيد بذكاء وبصوت واضح لطرح الحاجة إلى "الصدمة" "LE CHOC"

إن الحكومة المعنية بالشأن السياسي العام تحتاج حقيقة لهزة سيكولوجية حتى تستيقظ في أبراجها، لأنها تتصور أنها لابد من أن تنتصر على المضربين وعلى الإضرابات في قطاع العدل وفي غيرها، وكأنها في دولة ومجتمع القبائل، وتعتقد بأن المعارك الاجتماعية ستذوب بعملية استنزافية، وسيرجع الموظفون/ت إلى أوكارهم نادمين، وما هذا في اعتقادي إلا ضلال سياسي مبين.

ستستمر الأزمة التي خلقتها الحكومة مع الأسف الشديد، و سَتطال الجسم القضائي وستجره للأسفل، في هذا الزمن الحكومي المعروف بالعبث، وذلك في انتظار أن تفهم الحكومة بأن قطاع العدالة والقضاء ليس مركزا تجاريا تبيع فيه اختياراتها كما تباع السلع الفاسدة.

الرباط : 2024.2.8

(تتمة) محمد الغلوسي: " مشروع قانون المسطرة الجنائية استهدف تجريد المجتمع من آلياته القانونية والمؤسساتية للقيام بدوره في مكافحة جرائم المال العام وإيقاف الوعي المتنامي بضرورة التصدي للفساد "

فالمجلس الجهوي الأعلى للحسابات بمراكش أنجز تقريرا على مستوى جهة مراكش أسفي، ولم ير الرأي العام إلا تقريرا واحدا يتعلق بفترة عبد العالي دومو الذي كان يتولى رئاسة الجهة لما كانت تسمى جهة تانسيفت الحوز، لم نر التقرير في عهد أحمد التويزي، لم نر التقرير في عهد حميد مغري، لم نرى التقرير في عهد سمير كودار، هولاء القياديين في حزب الأصالة والمعاصرة لم نر تقريرا صادرا عن المجلس الأعلى للحسابات يهم هذه الجهة خلال تولي هؤلاء مسؤوليات تدبير هذه الجهة، إذا الأمر بات واضحا أن هناك ضغطا كبيرا على مؤسسات الدولة وعلى مؤسسات الحكامة من أجل أن تخضع للتوجه المستفيد من واقع الفساد والريع، وبالتالي على المجتمع أن يكون يقظا وحيا لكي يرد على مبررات هذا التوجه الذي يهدف إلى تحصين قلاع الفساد بالمغرب.

وهكذا تمكنت هذه النخب والمواقع بالنظر إلى قوتها وأنها تشكل لوبيات ضاغطة، تمكنت من إخراج هذه المادة وأنها تعمد إلى إيقاف كل المنحى الذي يهدف إلى مكافحة الفساد والمطالبة بربط المسؤولية بالمحاسبة فهذه المادة الثالثة تقنين ما هو مقنن، فالمجلس الأعلى للحسابات لا أحد يمنعه من إحالة التقارير على القضاء بل هناك المادة 111 من مدونة المحاكم المالية قانون 69-160 التي تفرض على الوكيل العام للمجلس الأعلى للحسابات إما تلقائيا أو بطلب من رئيس المجلس الأعلى للحسابات، أن يحيل التقارير ذات الصبغة الجنائية على القضاء، بمعنى أن لا أحد يمنع المجلس الأعلى للحسابات من إحالة هذه التقارير، لا أحد يمنع تلك المؤسسات كالمفتشيات العامة من إحالة هذه التقارير على القضاء، لذلك ما الداعي إلى تنظيم هذه العملية المنظمة أصلا بمقتضى قوانين خاصة، وبالتالي يصبح واضحا الهدف في عمقه أن هذه المؤسسات يمكن أن نجد معها توافقات ومخارج، ويمكن أن تخضع لتقديرات سياسية يمكن أيضا لضعف إمكانياتها ومواردها أن لا تقوم بالدور الكامل في هذا المجال.

فالمجلس الجهوي الأعلى للحسابات بمراكش أنجز تقريرا على مستوى جهة مراكش أسفي، ولم ير الرأي العام إلا تقريرا واحدا يتعلق بفترة عبد العالي دومو الذي كان يتولى رئاسة الجهة لما كانت تسمى جهة تانسيفت الحوز، لم نر التقرير في عهد أحمد التويزي، لم نر التقرير في عهد حميد مغري، لم نرى التقرير في عهد سمير كودار، هولاء القياديين في حزب الأصالة والمعاصرة لم نر تقريرا صادرا عن المجلس الأعلى للحسابات يهم هذه الجهة خلال تولي هؤلاء مسؤوليات تدبير هذه الجهة، إذا الأمر بات واضحا أن هناك ضغطا كبيرا على مؤسسات الدولة وعلى مؤسسات الحكامة من أجل أن تخضع للتوجه المستفيد من واقع الفساد والريع، وبالتالي على المجتمع أن يكون يقظا وحيا لكي يرد على مبررات هذا التوجه الذي يهدف إلى تحصين قلاع الفساد بالمغرب.

س -أعلنتم في بيانكم الأخير عن فتح مشاورات مع هيئات ديمقراطية وحقوقية وفعاليات مدنية للتفكير في تشكيل وتأسيس إطار يجمع طاقات مختلفة لمناهضة الفساد. ألا ترون أن الفساد اليوم اكتسب مناعة قوية وبدأ يوظف المؤسسات والقوانين للدفاع عن مصالحه، مما يستدعي معركة في حجم هذه المناعة؟

ج- نحن في الجمعية المغربية لحماية المال العام سننظم وقفة احتجاجية يوم 21 شتنبر أمام البرلمان، ونحن الآن نجري مشاورات ونقاشات مع أطراف نقابية وسياسية وحقوقية، وفعاليات مدنية وطاقات أكاديمية وغيرها من المجتمع، المؤمنة بأن المغرب يتوفر على مؤهلات ومقومات التقدم إلى الأمام، وراكم مكتسبات على مستويات مختلفة لا بد من تعميقها، ولا بد من تعزيز الإصلاحات المؤسساتية والدستورية في بلادنا لرفع التحديات المطروحة علينا داخليا وخارجيا، وأيضا حتى لا نتفاجأ بعد مرور عشر سنوات بأن النموذج التنموي الجديد قد فشل بسبب سياسة الريع والفساد.

س -الجمعيات النسائية اشتكت بدورها من مشروع قانون المسطرة الجنائية واعتبرت أنه لا يتضمن ما يكفي من الحماية القانونية للمرأة المغربية، خصوصا فيما يتعلق بجرائم العنف ضد النساء، من موقعكم كمحام بهيئة مراكش، هل كان استهداف المجتمع المدني بشكل مقصود من خلال بعض المقتضيات في المشروع؟

ج- مشكلة المسطرة الجنائية ومشكلة القانون في المغرب، هو التنزيل لهذه المقتضيات بحيث أن الممارسة هي الكفيلة أن تعطي دفعة لأي قانون وأن تبث الحياة في النصوص، ويمكن أن تكون النصوص القانونية متقدمة والممارسة متخلفة، وبالتالي فإن تلك النصوص ستصبح ضررا على المجتمع بينما وضعت من أجل أن تحقق تقدما وهو الشيء الذي نلاحظه على مستوى مدونة الأسرة بحيث أن النصوص متقدمة وأن بنيات التخلف لا زالت متغلغلة ولا زال لها دور في المجتمع، ولتأخرنا في مجال التعليم والثقافة والبحث العلمي والمعرفة.

" فإذا كان القانون الموضوعي مهم فإن القانون المسطري هو الأهم، لأن هذا الأخير هو الذي يضع القنطرة والجسور للوصول إلى تحقيق تلك الحقوق "

فالنصوص القانونية مهما تقدمت إذا لم تجد بيئة ومناخا يساعد على أن تكون لها روح ومعنى، فإنها ترتد وتعطي عكس المأمول منها، بحيث تصبح تلك القوانين هي السبب في التأخر وفي التعثر كما وقع في مدونة الأسرة، فمثلا أصبح الجميع يتحدث عن أن ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع راجع لمدونة الأسرة، والحال أن الأمر لا يرجع إلى القانون، بل يرجع في جزء كبير منه إلى تخلف العلاقات الاجتماعية وغياب الوعي الاجتماعي بأهمية ودور العلاقات الإنسانية، وبالتالي فمشروع قانون المسطرة الجنائية هو البوابة أو المنفذ إلى العدالة، فإذا كان القانون الموضوعي مهم فإن القانون المسطري هو الأهم، لأن هذا الأخير هو الذي يضع القنطرة والجسور للوصول إلى تحقيق تلك الحقوق.

س- -انتقدتم مشروع قانون المسطرة الجنائية المصادق عليه من طرف المجلس الحكومي، وركزتم على المادة الثالثة بالتحديد، ألا يمكن القول إن المشروع جاء بالعديد من المقتضيات التي تهدف إلى تكريس العدالة الجنائية بالمغرب وحماية الحقوق والحريات، مثلا وضع آليات للوقاية من التعذيب وتعزيز المراقبة القضائية على عمل الشرطة القضائية وغيرها؟

ج- هناك مكتسبات بالفعل جاء بها مشروع قانون المسطرة الجنائية، وهذا لا ننكره ولا يمكن إلا تثمينها واعتبارها مهمة وإيجابية لا بد من الدفع بها كي تصبح قانونا، إلا أنه كما قلت سابقا تبقى الممارسة والبيئة الحاضنة لهذه المسطرة هي الكفيلة بتقدير مدى جودة هذه النصوص، فالممارسة هي المعول عليها لإعطاء زخم لهذه النصوص الواردة في مشروع قانون المسطرة الجنائية.

مصطفى سندية* في حوار مع ملفات تادلة:

الحكومة تريد إصلاح العدالة بصفر درهم والتاريخ سيسجل انسحاب الأحزاب من نقاش سيرهن حرياتنا 50 سنة


مصطفى سندية

س- صادق مجلس الحكومة على مشروعي قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية، وإحالتهما على البرلمان للمناقشة والمصادقة، في ظل معارضة قطاعات واسعة للمشروعين، وبشكل خاص منظمات نسائية ومنظمات حماية المال العام، من جانبكم سجلت اعتراضا على عدة نقاط في مشروع قانون المسطرة المدنية، ما هي منطلقات اعتراضكم وما هي مقترحاتكم العامة لتجويد المشروعين؟

ج- شكرا جريدة ملفات تادلة. بداية نحن كنقابة ديمقراطية للعدل لم نصدر موقفا رسميا من المسطرتين من موقعنا كجهاز كتابة الضبط، إلا أن النقابة الديمقراطية للعدل وبشراكة مع ودادية موظفي العدل، التنظيم الجمعوي لكتابة الضبط، قد ساهمنا من موقعنا عبر ندوات مشتركة مع وزارة العدل والسلطة القضائية بشعار مركزي "لا لهدر الزمن القضائي".
بخصوص رأيي الشخصي، فأنا طبعا ضد حرمان المجتمع المدني من حقه في تقديم شكايات بخصوص المال العام، والمغرب صادق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007، والتي تفرض على المغرب التزامات من ضمنها المادة 20 من الاتفاقية، التي تنص على تضمين الأنظمة الداخلية ما يتعلق بمحاربة الإثراء غير المشروع، وحماية المبلغين والشهود عن الفساد.
وإذا ما بحثنا في قضايا الفساد الرائجة فإننا سنجد بعضها مبلغا عنه إما من طرف جمعيات المجتمع المدني أو الإعلام، لأن الشخص العام أجرأ في التبليغ من الافراد.

س- الاعتراضات التي سجلتها العديد من المنظمات ارتكزت على مجال اهتمامها ونشاطها، من موقعكم وبناء على الفئات المهنية التي تمثلونها، ما هي الفصول التي تجب مراجعتها من أجل تحسين مناخ عمل موظفي وزارة العدل بما يخدم مصالح المرتفقين والمتقاضين؟

ج- هذا سؤال ذكي، ذلك أن النقاش حول مشروعي المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية أريد له أن يكون نقاشا فئويا منسلخا من النقاش المجتمعي، الذي ينبغي أن يسود هكذا نقاشات لقوانين تتعلق بالحقوق والحريات.
لا اصادر حق الفئات في تعزيز مكانتها في منظومة العدالة، لكني أعتبر أن الأولى بالانخراط في هذا النقاش هم الأحزاب السياسية التقدمية والديمقراطية، والجمعيات الحقوقية الجادة، لأن قانوني المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية في الواقع هما قانونا حقوق وحريات المواطنات والمواطنين بالدرجة الأولى.
وبالتالي نستطيع أن نستشف إن كانت الدولة متجهة نحو تعزيز الحقوق والحريات، وجعل القضاء في حمايتهما، أم نتجه نحو تشريع يضيق على حريات الناس وحقوقهم.
من جهتنا ككتابة للضبط، وبالنظر اننا الفئة الأكثر احتكاكا بالمساطر فقد صغنا رأينا في مذكرة مرفوعة إلى وزارة العدل، من خلالها نعرض مساهمتنا ككتابة الضبط في التقليص من زمن التقاضي، والذي قد يفوق في الدعوى الواحدة سنوات، واقترحنا منهجية معتمدة في العديد من الأنظمة القضائية الديمقراطية من أجل التقليص من الزمن القضائي، ذلك أن تجهيز الملفات شكليا تمنح صلاحياتها لكتابة الضبط، ولا تحال على جلسة الحكم للبث في الموضوع إلا بعد أن تجهز شكليا، لأن مسطرة الشكل وحدها قد تستغرق شهورا ليجهز الملف لمناقشة الموضوع.

س- اعتبر وزير العدل أن المصادقة على مشروع قانون المسطرة الجنائية "ليس مجرد خطوة نحو تحديث منظومتنا القانونية، بل هو تجسيد لإرادتنا السياسية الصارمة لإرساء عدالة قوية"، بالنظر إلى الاعتراضات التي تطرح أسئلة حول المقاربة التشاركية لوزارة العدل، كيف تنظرون إلى المقاربة التي اعتمدتها الوزارة قياسا إلى الأهداف المرجوة؟

ج- "من الخيمة خرج مايل"، بعد دستور 2011، والذي غير الهيكلة الدستورية للقضاء بالمغرب، فتح وزير العدل السابق مصطفى الرميد حوارا وطنيا أسماه "الحوار الوطني لإصلاح العدالة " في 2012، والذي بالمناسبة أقصينا من هيئته العليا، ونظمنا احتجاجات قوية إبان عقد ندوات الحوار الجهوية، حيث ووجهنا بقمع شرس وعنيف لاحتجاجاتنا.
هذا الميثاق الصادر عن هذا الحوار الوطني حول إصلاح العدالة هو من حدد العناصر التي ينبغي أن يطالها التعديل في المسطرة الجنائية.
إلا أن رأيي، الذي صغته سابقا، هو أن القوانين الماسة بالحريات والحقوق لا ينبغي أن تخرج من دائرة النقاش الفئوي إلى دائرة النقاش العام، الخاص بالديمقراطية وحقوق الانسان ودولة الحق والقانون، وهو نقاش مجتمعي. وسيسجل التاريخ انسحاب الأحزاب السياسية من نقاش سيرهن حقوقنا وحرياتنا لما يزيد عن 50 سنة القادمة.

س- يأتي تمرير مشروعي قانوني المسطرة المدنية والجنائية في سياق يتسم بارتفاع التوتر داخل منظومة العدل، وبشكل خاص موظفي العدل والمحامين، إلى أي مدى وبأي شكل قد يؤثر هذا السياق على هذين النصين القانونين المهمين؟

ج- كل الفئات المهنية تخوض احتجاجات ضد وزارة العدل، بدءا من كتابة الضبط والعدول والمفوضين القضائيين والمحامين، وفي تقديري أن الدولة تريد تنزيل مشاريع الإصلاح الكبرى المهيكلة لمنظومة العدالة بالمغرب دون أن تخصص ميزانية لهذا الإصلاح، سأعطيك مثالا لتفكير الدولة، ومن خلالها وزارة العدل، كيف تدبر الإصلاح بتقشف غير مراع لكل هذه التضحيات، سأعطيك مثالا برقمنة العدالة بالمغرب:
كل الإدارات والوزارات، بدءا من وزارة المالية مرورا بالتعليم والمحافظة العقارية وغيرها من القطاعات التي رقمنت إجراءاتها، قامت بها بصفقات مالية كبرى استفادت منها عدة شركات، ويكفي ان تدخل الرقمنة في بوابة الصفقات العمومية لتعرف حجم الأموال التي صرفت.
وزارة العدل تمت رقمنتها من ألفها إلى يائها بصفر درهم، بمعنى أن مهندسي وزارة العدل هم من أنتج التطبيقات والبرامج التي تشتغل بها وزارة العدل بل، أصبحت تبيع هذه البرامج لدول أخرى وتستفيد من عائداتها.

كما أن إدخال كل المعلومات القضائية المتضمنة في كل السجلات أنجز من طرف كتابة الضبط وبدون تعويض ناهيك عن استمرار الموظفين في أداء مهامهم اليومية، بل حتى التكوين في الرقمنة قام به الموظفات والموظفون بتكوين ذاتي.
بخلاصة كل هذه الاحتجاجات التي تجري في قطاع العدل يمكن تأطيرها تحت شعار "لا يمكن إنزال إصلاح العدالة بدون ميزانية استثنائية ككلفة لهذا الإصلاح "

س- في سياق التوتر الذي تعرفه منظومة العدل، خضتم وتخوضون عدة إضرابات، فضلا عن مسيرة وطنية تم منعها، وتأتي احتجاجاتكم بعد توصلكم لاتفاق مع وزارة العدل لكن الاعتراض أتى من وزارة المالية، كيف تفسرون رفض وزارة لاتفاق أبرمته وزارة أخرى في نفس الحكومة؟

ج- نفس الجواب السابق الدولة تريد تنزيل إصلاح العدالة وما يفرضه من مهام جديدة وتحديات دون أن تحدد له ميزانية توازيه.

س- قررتم مجموعة من الخطوات التصعيدية خلال شهر شتنبر، بينها إضرابان وطنيان مدة كل منهما 3 أيام، وهو ما يعني شل المحاكم لمدة 6 أيام عمل خلال شهر واحد فقط، فضلا عن إضرابات عديدة سابقة، بينما لازلتم تلوحون بالتصعيد، وهذا الأمر يعيد إلى الأذهان سيناريو إضرابات قطاع التعليم السنة الماضية، حسب تقديراتكم ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين المعركتين؟

ج- في الحقيقة، الدولة تتجه نحو إعادة هيكلة الوظيفة العمومية، تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي بالتقليص من كتلة الأجور، بعد أن كانت الدولة قد قامت في مرحلة سابقة بما أسمته المغادرة الطوعية أملا في إرضاء صندوق النقد الدولي، عادت هذه المرة من خلال تجربة الأنظمة الأساسية عبر إخراج موظفي الصحة والتعليم باعتبارهم أكبر مشغلين في الوظيفة العمومية من الميزانية العامة، إرضاء "للتوصيات المقرضين"، وفي رأيي كان هذا هو السبب الرئيسي لاحتجاجات نساء ورجال الصحة والتعليم.
أما معركة كتابة الضبط والمحافظة العقارية والمالية فقد كانت من أجل تعديل أنظمتها الأساسية، والتي حصلتها في موازين قوى أخرى غير التي نعيشها الآن، وبالتالي فاختلاف جذر المعركتين مختلف.
لكن في رأيي أن نضالا موحدا للموظفين من أجل الحفاظ على مكتسبات ظهير 1958، المنظم للوظيفة العمومية، ضرورة ملحة وآنية، وعلى كل النقابات التي تنظم الموظفين بمختلف انتماءاتهم النقابية أن تفتح جسور التواصل والنقاش بينها على قاعدة حماية مكتسبات ظهير 1958، المنظم للوظيفة العمومية بالمغرب، والذي جاء في ميزان قوى كان في مصلحة الحركة النقابية بالمغرب.

س- لستم الوحيدين الذين يحتجون داخل منظومة العدل، حيث أن هيئات المحامين مثلا بدورها تحتج، والمؤشرات تدل على أنها تتوجه نحو خطوات قد تشل المحاكم بدورها، إلى أي مدى قد نشهد تنسيقا بين مختلف القطاعات المتدخلة في هذه المنظومة من أجل خطوات أكثر فاعلية وأقل تأثيرا على مصالح المرتفقين والمتقاضين؟

ج- طبعا علاقتنا بهيئات المحامين بالمغرب علاقة تاريخية، يطبعها العمل المشترك المهني اليومي، كما أن تأسيس النقابة الديمقراطية للعدل بقطاع العدل قد حظي بدعم ومساندة هيئة المحامين، وإن النقابة الديمقراطية للعدل منفتحة على كل أشكال التنسيق مع كل المهن القضائية بما يخدم العدالة بالمغرب.

حاوره: خالد أبورقية

*مصطفى سندية منتدب قضائي بالمحكمة الابتدائية وعضو المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل
(ف.د.ش)



عبد الواحد شعير*

أكيد ف حاجة غلط (1/2)

مشروع قانون المسطرة المدنية

أتقدم باعتذاري للإخوة والأخوات في مصر على استعمال هذا المثل المعبر

استهلال

بوصفي أستاذا باحثا، ما المطلوب مني على وجه التحديد في خضم ما يحدث الآن، أخص بالذكر مشروع قانون المسطرة المدنية سواء عبر المقالات، الندوات، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي. قيل عنها ما لم يقل مالك في الخمر، فلم يدع الإمام مالك شيئا يقال في الخمر إلا قاله وأصبح قوله في الخمر يضرب به المثل، فيقولون مثلا: (قال فيه ما لم يقل مالك في الخمر)هل أدلي بدلوي كذلك؟ هل أكتب؟ هل أعبر عن رأيي؟ بطبيعة الحال مع احترام الرأي الآخر أم أبقى مجرد شخص مهمش، وهذا ما قد يعطل عزيمتي المرتبطة بالرغبة بإحداث تغيير ولو بسيط، لكن من أجل إحداث تغيير إيجابي، يجب أولا فهم المشكلة، فهم هذا السجال يعد أول خطوة حقيقية لعملية التغيير.

لقد قضيت ربع قرن بصفتي أستاذا التعليم العالي في القانون الخاص، لا أبخل على طلبتي بأفكاري التي كنت أجزم أنها في مصلحتهم، لكن هل ما يجري الآن في الساحة القانونية من مناقشة مشاريع واقتراحات ستصبح مصدر إزعاج؟ الحقيقة أنني لم أستطع أن أجد لنفسي عذرا مقبولا، أتعلل به.

لعل القارئ اللبيب عرف سبب هذا الاستهلال:

"مشروع قانون المسطرة المدنية" : المثير للجدل

المسطرة المدنية هي عصب التقاضي، هي القانون الأم للقوانين كافة المتعلقة بالقضاء، أو يمكن القول أنها بمثابة الشريعة العامة، باعتبارها نصا مركزيا في التشريعات الوطنية، يتوخى فضلا عن الأهداف التقليدية لكل نص، كفالة حسن سير العدالة، وتكريس وحدة القضاء، وتحقيق النجاعة القضائية والإجراءات، إلى جانب تكريس استقلالية السلطة القضائية

أين الخلل؟

سأحاول أن أسلط الضوء، وأركز الجهد في مسألة جوهرية:

المشروع المثير للجدل. لماذا هذا السجال، الذي ولا ريب سيشكل من الناحية الفكرية، قيمة في حد ذاته، مع أنني لا أملك الحقيقة كاملة.

أسباب النزول

قد يتساءل الكثيرون عن الدافع أو لنقل المحرك الذي أدى إلى هذه "الثورة"، فمعرفة السبب الحقيقي الذي دعا إلى هذا المشروع سينفع المواطن، ويجعله حريصا كل الحرص على احترام مواده ، فالعلم بالسبب يورث العلم بالمسبب (بضم الميم) ، فإذا عرف السبب فهم (تضم الفاء) المراد، كما يقول شيخ الإسلام – رحمه الله – في مقدمة التفسير.

لكن ليسمح لي القارئ، قبل أن أشرع في ذكر الأسباب، من إلقاء نظرة على هذا المشروع رقم 02.23، كما وافق عليه مجلس النواب في 23 يوليوز 2024.

مواد المشروع

يحتوي المشرع على 644 مادة، حسب السيد وزير العدل 400 مادة عدلت، 45 مادة جديدة، 45 مادة أدمجت، قدم لمدة 7 أشهر أمام لجنة العدل والتشريع، 7 أشهر وهو محل نقاش تفصيلي أكثر من ، 14 اجتماع.

السؤال المطروح:

أليس منكم رجل رشيد؟

ألا يعتبر هذا إفراطا في سن القوانين؟

أليس كثرة المواد والفصول تقتل القانون؟ كما قال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك.

صحيح أن الزمان يتطور، وأفكاره تتطور معه، وأن أحوال الأمم والعالم غير مستقرة ولا ثابتة، ولا سائرة على نسق دائم، فكل ما في هذا الكون ينشد الأفضل ويتوق إلى الأحسن، ناظرا إلى المستقبل، كثيرا ما تباينت آراء قانونيين وأساتذة حول دلالات تكرار إجراء تعديلات على قوانين ناظمة، وإصدار قوانين جديدة، بطريقة أصبحت لافتة مؤخرا في المشهد التشريعي، حيث اعتبر البعض أن تلك التعديلات تستند للتشريعات الأصلية وتتطور مع حدوث أي تغيير مجتمعي، فيما رأى آخرون أن كثرة التعديلات تؤثر على مفهوم الأمن القانونيوالقضائي.

هل المشروع الحالي سار على هذا النهج؟

المواد المثيرة للجدل:

1- زعزعة المراكز القانونية

1- أنه يحق للنيابة العامة الطعن في أي قرار وفي أي وقت ليتم إبطاله، حتى ولو طال الزمان، أي أن النيابة العامة غير مقيدة بأجال. (المادة 17 من المشروع).

"يمكن للنيابة العامة المختصة، وإن لم تكن طرفا في الدعوى، وبدون التقيد بأجال الطعن المنصوص عليها في المادة السابقة أن تطلب التصريح ببطلان كل مقرر قضائي يكون من شأنه مخالفة النظام العام. يتم الطعن أمام المحكمة المصدرة للقرار، بناء على أمر كتابي يصدره الوكيل العلم للملك لدى محكمة النقض تلقائيا أو بناء على إحالة من الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في حالة ثبوت خطأ قضائي أضر بحقوق أحد الأطراف ضررا فادحا".

بطلان كل مقرر قضائي يكون من شأنه مخالفة النظام العام

النظام العام:

مفهوم النظام العام مفهوم هلامي، مرن و الفقه والقضاء لم يتفقا على تعريف حاسم لهذه الفكرة، بالرغم من القضاء عرفه بشكل مرن دون حسم، ففكرة النظام العام تختلف باختلاف المكان والزمان ومفهومه يختلف في الدول الإسلامية عن الدول العربية، كذلك في المجتمع الواحد.

فكيف يمكن للنيابة العامة أن تحدد مفهوم النظام العام؟

ونظرا لمرونة وغموض فكرة النظام العام؛ فقد سعى الجميع خلفها دون أن يتم احتواؤها وتحديدها بدقة ولا تعريفها تعريفا جامعا مانعا. إذ أن فكرة النظام العام والآداب العامة (les bonnes mœurs) من المسائل المكرسة والمطبقة في القواعد القانونية، سواء كانت تنتمي لفروع القانون العام أو فروع القانون الخاص، وغني عن القول أن تطبيقات النظام العام والآداب العامة في القانون واسعة لا يمكن حصرها، بحكم طبيعة مفهومهما.

الأمن القانوني

الأمن القانوني يخص قدرا من الثبات في القواعد القانونية للحفاظ أولا على استقرار العلاقات القانونية، وثانيا على استقرار المراكز القانونية المختلفة. والهدف منه إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية، بحيث يمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان اعتمادا على القواعد القانونية النافذة، دون التعرض لمفاجآت، أو تصرفات مباغتة صادرة عن السلطات العامة قد تزعزع هذه الطمأنينة وهذا الاستقرار.

الأمن القضائي : منذ الوهلة الأولى يتضح أن ما جاءت به المادة 17 يمس الأمن القضائي، الذي يعتبر مؤشرا على الثقة في الدولة ومؤسساتها، وعلى رأسها السلطة القضائية، وما ينتجه القاضي من أحكام في إطار مهمته الدستورية المنوطة به، والمتمثلة في التطبيق العادل للقانون ستصبح جميع الأحكام إن دخل المشروع حيز التنفيذ أحكاما **مؤقتة** فالأمن القضائي غايته المثلى هي ترسيخ الثقة في المؤسسات القضائية والاطمئنان إلى ما ينتج عنها.

وللإشارة فالأحكام تصدر وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون، وتكون معللة وتصدر في جلسة علنية، وفق الشروط المنصوص عليها في القانون، **الأحكام النهائية** الصادرة عن القضاء **ملزمة للجميع**.

الغرامات : لا عزاء للفقراء

نتساءل هل الأمر يتعلق بالمسطرة المدنية أم بمدونة تكميلية للضرائب وقانون المالية؟ أكثر من 20 مادة جاءت بها المسطرة المدنية. أرقام ومبالغ معروضة على إثر خسران قضية أو عدم الاستجابة لطعون. فما هي الدوافع الحقيقية وراء هذه الغرامات؟

أن المدعى عليه إذ دفع بعدم قبول الدعوى وقضت المحكمة برد الدفاع يحكم عليه بغرامة قدرها 10.000 درهم؛

إذا قدمت تجريحا ضد قاض أو خبير وتم الحكم برفضه سيتم الحكم عليك بغرامة هل القاضي أصبح شخصه مقدسا؟

إذا تقدمت بدعوى المخاصمة ضد أي قاض وتم رفض دعواك سيتم الحكم عليك بغرامة يمكن أن تصل إلى 50.000 درهم.

أين مجانية القضاء؟ يتساءل البعض

نحن نعرف بأن مجانية القضاء مبدأ دستوري هام يتمثل في الحق في التقاضي، إذ من المنطقي أن تتكفل الدولة بأداء رواتب القضاة لا المتقاضين، حفاظا على مبدأ استقلالية القضاء، وتلافيا للانحياز الذي قد يكون أداء الأطراف لرواتب القضاة سببا فيه.

التقاضي بحسن نية:

تنص المادة 10 من المشروع على ما يلي:

"يجب على كل متقاض أن يمارس حقه في التقاضي طبقا لقواعد حسن النية، وبما لا يعرقل حسن سير العدالة.

لمشروع ابتكر مبدأ جديد ، متمثل في التقاضي "بسوء نية"، ضاربا بعرض الحائط مقولة : المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته . وهذا في حد دانه مخالف للدستور

للمحكمة أن تحكم تلقائيا أو بناء على طلب من النيابة العامة أو من أحد الأطراف، على كل من تبث لها أنه يتقاضى بسوء نية، بغرامة لفائدة الخزينة العامة تتراوح ما بين 5.000 درهم و10.000 درهم وذلك بصرف النظر عن التعويض الذي يمكن أن يطالب به المتضرر".

ما يلاحظ على هذه المادة

أن القاضي أو الوكيل قد يخطئ في فهم الواقعة، وأن الشهادات المدلى بها أمام القضاة رسائل الأدلة المعروضة عليه من طرف النيابة العامة لا تكفي وحدها دليل نفي أو إثبات، فهناك الشخصية التي تدور عليها هذه الأدلة وهي شخصية المتقاضي، والشاهد ولا بد من إيضاح الخطوط الدقيقة التي تتجاذب أو تتنافر عندها تلك الأدلة، وما يضطلع به علم النفس، فكيف للقاضي أن يفرق بين حسن النية من عدمها؟

سوء النية من عدمه موكول إلى السلطة التقريرية للمحكمة التي سيقدر مدى توفره على إطار **الموازنة بين الحق والواجب** إلا أنه قد يبدو سوء النية للبعض قد لا يبدو للبعض الآخر مما قد يخلق تضارب في عمل المحاكم بهذا الشأن.

فالقضاة بشر يجوز في حقهم الخطأ والنسيان والسهو وهم يتفاوتون من حيث درجة الذكاء وقوة الفهم والضبط و الاستيعاب.

عن أم سلمة رضي الله عنها "إنّما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار" متفق عليه صدق رسول الله (ص)

الغرامة ستذهب للخزينة العامة التي هي ليست بطرف في الدعوى حسب ذ/ عبد الكبير طبيح إنفاس بريس

يتبـــع

* أستاذ باحث
دكتور الدولة في الحقوق
دكتور في الآداب



التقييد الفريد في ما جرى بلقاء [المواطن صابر] و [مشروع قانون المسطرة المدنية الجديد]

الأستاذ صالح الزرود*

إبتليت -يا سادتي- منذ الصغر بكتابة شيء من هذه القصص والحكايات، ولكنها كما تعلمون خليط: نزر يسير من الحقائق وكثير من التوهمات، ولأنني رأيت أنكم معشر القراء ما تزالون -قدامى مثلي- و الكاغد (الورق) تقرؤون، فلن أضيع وقتكم الثمين بسرد شيء من هذه التأملات والظنون، وسوف أسمعكم قصة واقعية يا سيدات ويا سادة، كما تلقفتها حرفيا من لسان من لست أكذبه عرفا ولا عادة !!

فأصيخوا السمع، فإني متحدث:

في زاوية شارع "المامونية" إلتقى المواطن "صابر" ب: "مشروع قانون المسطرة المدنية"، كان اللقاء عفوا، عابرا، دون ميعاد، بتدبير إلهي صرف، تلاقت أعينهما فجأة، فحث "السيد المشروع" السير وأطلق رجليه للريح، فهو في حضرة الناس واللغط والزحام أبدا لا يستريح، لكن "صابرا" ابتدره بالسلام وقائلا مد حبل الكلام:

_ سيدي المشروع الأعز، إنه لشرف قلما ينال، أن ألقاك وأسعد برؤية محياك، فأنت وما أدراك ما أنت، أسرع من رجع العطاس، وأشد من ثلم الفاس في الراس!!

رسم "السيد المشروع" ابتسامة بلهاء على محياه و باستغراب فاه:

_ شكرا وافرا لك أيها المواطن، وإن كنت لا أدري أمدح ما قلت في أم ذم!؟

أجاب "صابر":

_ بل مدح صراح وإطراء!! ألست "شريعة التقاضي العامة"، ألست "سيد القوانين الإجرائية"، وفوق ذاك ألم تجز من أصوات نواب الأمة على الأغلبية، دون بالغ جهد منك أو كثير حمية، صوت عليك منهم مائة ونيف في مثل سرعة السيف، فما أشد بأسك وما أسرعك وما أقدرك!!

_ وما ضرك أنت في قبولي أيها المواطن، أليس النواب نوابك، أترى أحد جرك على الأرض حين انتخبتهم من ثيابك!؟؟

ماذا ضرني!؟

أنا يا سيدي الفاضل لم ولن يضرني شيء، فأنا منذ أنهيت دراستي، مزقت كراستي بعد أن خطت الدروب بحثا عن عمل، وشمست نفسي طويلا دون أمل، وأنا الآن حلس بيتي، منزو عن الناس، ولم ألج محكمة ولن ألجها ما لم يجهل علي أو عرضي يداس، لذا تراني لست من أمرك في وجل، وسواء عندي أن تبقى أو تزل!!

كل ما في الأمر أنني قبل يومين جلست إلى صديق لي محام، فبالغ في الملامة، وأقام القيامة، ووسمك ب: "الخطر الداهم"، وألقى كلاما ثقيلا حتى قال:

أنك تضرب في الصميم قيم الحق ومبادئ القانون، وتبخل على المعوزين وتنتصر للأغنياء والمترفين، وأنك -في كبر- حفي بما تصنع، وأنك إنما تضر ولا تنفع، وأن سلفك الطاعن في السن [قانون المسطرة المدنية] خير منك وو ...وقد رطن صديقي موادا وذكر فصولا على مسمعي انهالت لها أدمعي!! وكان آخر ما قال: (تمخض الجبل فولد فأرا)!!

أرغد "السيد المشروع" وأزبد، وانقلب لونه من الفاتح إلى الأسود، وصاح:

_ محام مرة أخرى !! أولئك قوم لا يستحون، وعن سيرتهم لا يتحولون، لا يعجبهم العجب، ويدخلون ألسنتهم جحر ضب، تراهم تارة يقفون ويصرخون، وأخرى يضربون أو شارة حمراء يعلقون، عن كلامهم يا هذا - وأنا لك ناصح - إضرب صفحا وإطو كشحا، فقبل أيام فقط قال رئيس جمعيتهم كلاما مثبورا، فرد عليه وزير عدلنا وكان منصورا، وإن ظلوا على هاته السيرة سوف نقلب لهم ظهر المجن، ونأتيهم من بين أيديهم ومن خلفهم، حتى يقولوا مع العرب: [في الصيف ضيعنا اللبن] !!

لم يبدو أن في نية "السيد المشروع" أن يمسك لولا أن "صابر" قاطعه مهدئا:

_ رويدك يا سيدي، إنما أريد منك في هذا المقام بيانا لحالك، وردا شديدا يفحم خصومك هؤلاء ويوردهم المهالك !!

تمتم "السيد المشروع" في استسلام:

_ ولو أنني مشغول، ولا تهمني لا أنت ولا حتى عشرات الفلول، قل ولا تطل!

_ لن أطيل سيدي المشروع، سوف أختصر لك الموضوع، يقول صديقي هذا المحامي:

أنك بسطت يد النيابة العامة في العمران والإنسان، فغدا من حقها أن تثير ضد جميع الأحكام النهائية طلبات البطلان، في أي مكان ومهما انصرم من زمان، ففلان مثلا أو علان ليس يملك ما قضى به لفائدته القضاء، ولو استنفد جميع درجات التقاضي وناله فيها العناء، عليه أبدا أن يخشى التصرف فيما له، فله حق وليس له، هو يملك ولا يملك، إذ أن أماله وأمواله قد تتحول الى سراب، وقد يفتح عليه طلب شارد في أي وقت باب العذاب!!

ويقول صديقي أن "الولوج المستنير للعدالة" سوف يصبح مثل [العنقاء] أو [الغول]، مجرد حيوان خرافي أو أسطورة، بعيدة المنال غير منظورة، فإذا ما أنا -لا قدر الله- قصدت القاضي لظلم بي أو بلاء، فحكم في حقي بعدم القبول أو رد الطلب على السواء، سوف تغرمني الدولة مالا، فأغدو حقي لم أنل، ومالي بجيبي لن يظل.

ويقول صديقي: أنك ناصبت المحامين العداء وابتدعت تشريعا يجعلهم - وهم العارفون بالقانون- وعامة الناس سواء، فبالله عليك من هذا الذي أسميته [الوكيل] ! ؟وأوقفته في منصة الدفاع دون إجازة في الحقوق أو أهلية في المحاماة أو زكاة علم أو دليل، من أين به أتيت؟ وأي مأرب وغرض به نويت؟ أليس هذا الرأي يرجع القضاء القهقرى ألف ميل وميل، ولعله يبلغ به عام الفيل!!

ويقول صدي....

هنا عيل صبر "السيد المشروع"، فوثب سيء المزاج، منتفخ الأوداج، وقال مغضبا:

_ يقول صديقي .. يقول صديقي ... ما بال صديقك ..

لكن "صابرا" كان على غير مسماه، ونفسه الحماس أنساه، فقاطع خصمه بحزم:

_ حسبك يا مشروع، أنا على وشك الإنتهاء ولك أن تبدي بعدئذ من الآراء ما تشاء!

يقول صديقي: أنك فرقت الناس، وكان ما يملكون هو الأساس، فأدناهم دركا لا يجاوز المحكمة الابتدائية، فهو ينازع في قيمة متهاوية، لا تفوق ثلاثين ألف درهم مغربية، ويليه رتبة من مددت لهم في التنازع مدا رقيقا ليجدوا لمحكمة الاستئناف طريقا، وأسعدهم المرضيون الذين محكمة النقض يدخلون، ودرجات التقاضي يلجون، وهم فئة قليلة لا يعدون.

ألست يا سيدي معنا تعيش، وتعلم خلو الجيب، وسعار الأسعار هذه الأيام، وخفة الأجور، وشظف المعيش!؟ وتعلم أن أغلبنا يعيش على التلفيق، فلم كل هذا التضييق!؟

عدل المشروع من وقفته، وأحد من لهجته، وبعنف وغضب وفراغ صبر ألقى خطبته:

_ إسمع يا هذا: أسئلتك كثيرة، ولمزاتك خطيرة، قد أذقتني من المطاعن عسرا، ونقلت عن محاميك قولا خسرا، وأنا في عجلة من أمري، وليس لي وقت أفضي إليك فيه بعجري وبجري، ولست وراء رضاك أو سخطك أجري، ففي المجلس ينتظرني مستشارون، سوف يقولون في حقي قولهم الأخير لأنظر إلى ماذا أصير، لكنني فلتعلم قرير العين، مطمئن البال، إذ ليس في السياسة محال، وليس فيها محام كمحاميك، الذي ملأ عقلك أوهاما وأصم أذنيك، وإذا أرت أن تعرف ما يرضيك وعن جوابي يغنيك، فضغطة في اليوتيوب و[كليك] تكفيك، وستجد محاميا فذا لا يشبه محاميك، قوي الحجة، رصين التحليل، كثير الدهاء، فهم عني ما لم يفهمه أعظم فقهاء القانون، وبز من هم بالشرائع عارفون، بين تحليلاته الرصينة وشعارات محاميك ألف بون، هو زميل، وفوق هذا وزير عدلية، لا يشبهه أحد في حسن الطوية.

قال "السيد المشروع" ذلك وحث خطاه، لكن "صابر" لمح رعشة ورعدة تغشاه، من قدميه حتى قفاه، حتى غاب عن ناظري المواطن في الزحام وبين خلق كثير تاه.

بني ملال في: 2024/09/15

*محام بهيئة المحامين ببني ملال

مستجدات قانون المسطرة المدنية وحقوق المتقاضين

عتيقة العوفير

أحدث مشروع قانون المسطرة المدنية جدلا واسعا لدى مختلف الهيئات المهنية والمهتمين بالشأن القانوني، نظرا لما يحمله من مستجدات، يرى المختصون أنها تمس الحقوق الدستورية المخولة قانونا للمتقاضين.

وقد جاء المشروع تبعا لمخرجات ورش إصلاح منظومة العدالة، والذي يهدف إلى تحديث القوانين وجعلها دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار.

ونظرا لأهمية قانون المسطرة المدنية كقانون إجرائي، ينظم التشريع العام الإجرائي للتقاضي، وكيفية الولوج للعدالة، فإن مقتضياته بلا شك تؤثر في الأمن القضائي وتحقيق العدالة وبث الثقة في نفوس جميع المواطنين بلا استثناء.

ومن أبرز المستجدات التي جاء بها مشروع قانون المسطرة المدنية، وهي المادة 17 التي تمكن النيابة العامة من الطعن في الأحكام القضائية المخالفة للنظام العام، وذلك دون التقيد بآجال الطعن سواء كانت طرفا أصليا في الدعوى أم منضما. وهذا في نظري له جانب إيجابي يتمثل في إحقاق الحقوق وتتبع الأحكام القضائية حتى بعد مرور فترة من الزمن. أما الجانب السلبي، فإن تخويل النيابة العامة لهذه الآلية سيؤثر في الأمن القضائي وفي زعزعة الثقة بالأحكام النهائية خاصة بعد القيام بإجراءات التنفيذ التي تطول أو تقصر حسب الحالة.

ومن بين المستجدات المهمة أيضا تحديد الاختصاص القيمي للدعاوى، بمعنى أن الحق في التقاضي على درجتين لم يعد متاحا للجميع، ونستخلص ذلك من المادة 30 وكذا المادة 375 من المشروع، وتنص المادة الأولى أن المحاكم الابتدائية مختصة بالنظر ابتدائيا وانتهائيا إلى غاية 40000 درهم مع حفظ حق الاستئناف في الطلبات التي تتجاوز هذا المبلغ، وهذا يعني أن الدعاوى التي تقل قيمتها عن 40000 درهم لا يمكن لأطرافها الطعن بالاستئناف، وهذا بلا شك يمس مبدأ التقاضي على درجتين المنصوص عليه دستوريا.

كما أن المادة 375 تنص على أن الطعن بالنقض يكون في حدود 100000 درهم، وهذا من شأنه أيضا أن يحرم فئة عريضة من المتقاضين من حقهم في الولوج المستنير إلى العدالة، خاصة أن محكمة النقض كهيئة عليا تراقب تطبيق القانون. ومن باب الانصاف فإن الاحكام القضائية قد يشوبها الخطأ. ومع كثرة القضايا المعروضة على القضاء قد يغفل القاضي جانبا قانونيا فيلجأ المتضرر لمحكمة النقض باعتبارها محكمة قانون لتتولى مراجعة الحكم والتعليل الذي تبناه القاضي ومدى التطبيق السليم للقانون فتصدر قرارها تبعا لذلك، إما بنقض القرار الاستئنافي أو تأييده. وبهذا فإن الرفع من المبلغ القيمي للدعاوى سيؤثر في الحقوق الدستورية المخولة قانونا للمتقاضين.

من بين المستجدات أيضا تكريس مبدأ التقاضي بحسن نية، حسب ما ورد في المادة 10، غير أنه إذا ثبت في حق أحد الأطراف التقاضي بسوء نية، فإنه معرض للحكم بغرامة مالية لا تقل عن 10000 درهم. وهذا في رأيي سيساهم بلا شك في تخفيف العبء على المحاكم والتقليص من دعاوى لا طائلة منها إذ أن المتقاضي سيفكر كثيرا قبل أن يرفع دعواه، خاصة أن المحكمة قد تحكم تلقائيا بالغرامة المذكورة. ومن جهة أخرى فإن سؤالا يطرح نفسه في هذا الباب. ما هو معيار تقييم سوء النية؟ وماهي الآليات التي سينبني عليها اثبات سوء النية؟ وأيضا كيف سيدافع المتقاضي حسن النية إذا تم التشكيك في حسن نيته؟

أظن أن طرح هذه التساؤلات والجواب عنها يبقى مشروعا.

من المستجدات أيضا تخويل مهمة التبليغ للمفوضين القضائيين كقاعدة أي أن التبليغ اختصاص أصيل للمفوض القضائي مع الاحتفاظ بآليات التبليغ الأخرى عند الحاجة. كما ألزم مشروع قانون المسطرة المدنية المحامين بالسهر على تبليغ الأطراف تحت طائلة عدم القبول، وإن كان هذا المقتضى من شأنه أن يساهم في الاسراع في البث في الملفات والتقليص من هدر الزمن القضائي، فإنه قد يثقل كاهلهم بمهمة التبليغ خاصة مع ما يترتب عن عدم القيام بذلك، وهي الحكم بعدم قبول الدعوى. ونذكر في هذا الإطار رفض مجموعة من الفعاليات والهيآت الحقوقية أغلب المستجدات التي جاء بها مشروع قانون المسطرة المدنية خاصة منها التي تمس بحقوق المتقاضين وتقزم دور بعض الهيئات المهنية.

ويبقى مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية محط اهتمام كل متتبع للشأن القانوني. خاصة أن مضامينه وخطورتها على عملية التقاضي بدء من رفع الدعوى إلى تنفيذ الحكم، قد لا يدركها المواطن العادي لكنه سيلامسها دون شك عند أول نزاع وعند أول خطوة يخطوها للمحاكم.

هل تعرف من أنت؟ إنك أنا!

سعيد يقطين

لا شك أنكم تعرفون مَثَل الفارس الذي أراد لص سرقة رمحه فقال له: »ذكَّرتني الطعن وكنت ناسيا«، وقام إليه وقتله. وجدتني أستحضر هذا المثل، من يقول: أنت أمازيغي، وكل المغاربة أمازيغ، ولا علاقة لهم بالعروبة؟ عندما تقول: أنت هو أنا، تسلبني هويتي الشخصية والثقافية التي صنعتها خلال عدة عقود. إنه اقتحام لمغربيتي الجامعة، وعزلي في خانتك التي تختلقها؟ سبق أن كتبت: »لستُ أسيرَ هويتي .«هوية الإنسان متحولة، ومتفاعلة، وليست ثابتة. الإنسان ثابت الهوية جامد، ولا يصنع مستقبلا. وكل الشعوب التي حافظت على هويتها منذ آلاف السنين، دون اتصالها بغيرها، يسمّونها: »الشعوب البدائية«، وبعضها ما يزال موجودا. يمكن لهذا النوع من الشعوب ادعاء صفاء عرقه وجغرافيته، وثبات هويته.

لم يكن أحد في المغرب، وحتى الساعة، يسألك: مَن أنت؟ قاصدا شلْح ولَاَّ عرْبي؟ ولكنه يسألك حين لا يعرفك: »منين أنت في الخوت؟ «(من أين أنت من الإخوة؟). سؤالان مختلفان: مَن؟ (الشخص) ومِن أين؟ (المكان المحدد). وليس المكان هنا سوى المنطقة الخاصة التي نشأت فيها، وليس الجغرافيا التي تتحول حدودها لأن التاريخ يغيرها باستمرار. انظر أخلاق المغاربة ذوي التاريخ الذي ألف بينهم، وجعلهم يصنعون تاريخا وحضارة. إنه اعتراف بأن الآخر ليس عدوا، ولكنه أخ. أحد المتمزغين في التسعينيات، وكان من المثقفين الذين كنت أحترمهم، قال لي: ما معنى السلام عليكم؟ هل نحن في حرب! لم أردَّ عليه لأنني فهمت قصده، وكانت النبرة التي نطق بها جارحة. وها هي الحرب التي يريدون إشعالها تدفع إلى سؤال المغربي عن هويته التي لم يطرحها عن نفسه أبداً لأن لسان حاله، يقول: »كلنا مغاربة .«وكل مغربي هو دكالي أو سوسي... يجمعهم تراث واحد، ودماؤهم متمازجة، وإن اختلفت المناطق واللهجات. عندما أوجد في أي مكان خارج المغرب أُقدَّم على أنني »ناقد مغربي«، ولا أحد يتساءل: عربي؟ أو أمازيغي؟ وكان المغاربة قديما في عُرف المشارقة مغاربة بلا تحديد عرقي.

حين كنت أملأ استمارة الدخول إلى بلد عربي في شبابي، لم يثرني سؤال حول الديانة، فأنا مسلم، وأشترك فيها مع كل المغاربة. لكن السؤال الذي أثارني يتعلق بالمذهب. فلم أعرف ماذا أكتب؟ فأنا مسلم فقط. وكان عليّ أن أكتب: سني. وها هي الاكتشافات الجينية والحفريات تحتم عليَّ »تصحيح «هويتي: أنا لست مغربيا، أنا أمازيغي، ولست شيئا آخر. وإلى جانب الجينات زاد أحدهم عاملا آخر: الجغرافيا، معتبرا كل من سكن المغرب أمازيغيا. والأمازيغي الأصل، الذي ولد وعاش ومات خارج هذا الفضاء الذي لم يزره قط، نعدُّه من أي قوم؟ ولعل كل الشعوب التي مرت من هنا يعدونها أمازيغية؟

صارت الهوية البشرية تتحدد بالجينات التي اكتشفها علماء الغرب بالأمس فقط. وكانت لمن يشك في نسب أبنائه إليه، أو للتعرف على الأمراض، وتحسين بذور النباتات وزيادة الإنتاج الحيواني، وليس للتمييز بين البشر لإعطائهم هوية جديدة. فما القيمة المضافة لجينات قوم بالمقارنة مع آخرين؟ لنفرض أن العرب لا وجود لهم، وليس فقط في هذه الجغرافيا، وأن الإسلام لم يدخل هذه الجغرافيا نهائيا، وأن لا علاقة بين المشرق والمغرب مطلقا! فماذا كان سيكون المهدي بن تومرت، لولا العربية والإسلام وهجرته إلى المشرق؟ وكيف كان سيكون سكان هذه المنطقة؟ سيكون نكرة مثل آلاف النكرات الذين عاشوا هنا: راعيا أو فلاحا لا يعرف سوى لهجة قبيلته. لنقل، كما يزعمون: إن الأمازيغ هم من فتحوا الأندلس، والتراث الأندلسي تراث أمازيغي وليس عربيا، فلماذا لم يفتحوها قبل »الغزو «العربي الإسلامي؟ أليست أقرب إليهم من دمشق؟ ولماذا كان التراث العربي الأندلسي أعلى مستوى مما هو عليه في كل الجغرافيا الأمازيغية؟ ما الفرق بين المعتمد بن عباد وابن تاشفين؟ لماذا خلَّد الأندلسيون بالعربية الفصحى تراثا خالدا، وكانت لهم دارجتهم العربية؟ فلماذا لم يتكلموا ويكتبوا تراثهم بلغة »هويتهم «الأمازيغية؟

يكتب شارون غو في كتابه »التاريخ الثقافي للغة العربية :(2024) ««البشر كائنات ثقافية. وليسوا قوالب نمطية لغوية، أو عرقية، أو نفسية. إنهم يتشكلون ثقافيا وفق بيئتهم الثقافية المباشرة .« بالهوية الثقافية التاريخية العربية ـ الإسلامية تآخى العرب والأمازيغ والزنوج... وصنعوا التاريخ المغربي، والحضارة المغربية، وبها تحددت الجغرافيا المغربية إلى الآن. أما بهويتهم الجينية، ولغتهم أصل اللغات، فلم يتركوا كتابا نعود إليه. إن كل من يميز بين المغاربة على أساس اللغة، أو الدين، أو العرق، وأي تفاخر أو تنابز بينهم، وتحت أي مبرر أيديولوجي، أو علموي، فهو مدّعٍ ومحارب لهذه الهوية التاريخية الجامعة.

لا يحتاج العربي والمسلم لأن يتفاخرا بالماضي. فالعربية من أقدم اللغات، وهي الآن خامس لغة عالمية حية، والإسلام أول دين عالمي. لكن العرب، اليوم، متفرقون، والمسلمين منقسمون، فبماذا نفتخر؟ أما المتفاخر بالجينات وبالجغرافيا فمتأزم، يهرب إلى »أطلانتيس«، بحثا عن تاريخ وجغرافيا وهميين، لأنه ناقص فكريا، وعاجز سياسيا عن مواجهة مشاكل »مغرب اليوم «حتى إن ادعى أنه يغيره؟

عندما تقول لمغربي: لقد كذبوا عليك. إن جدك الحقيقي هو ماسينيسا، وليس بوعبيد الشرقي، أو مولاي عبد السلام بنمشيش، فلا تنتظرْ منه أن إنك »يرشَّك بماء الورد. ولا أريد تخيُّل قوله لك: «تُذكِّره، وهو ناسٍ؟.

تقبل اللّه الطواف على أضرحتنا

د.الحبيب ناصري

وأنا طفل صغير، كنت أفرح كثيرا بحلول ضيف عندنا. كانت فرصة للاستمتاع بطعام غير معتاد، وفرصة للجلوس على أفرشتنا الجديدة، وداخل البيت المعروف، والمسمى بيت "الضياف" أو بلغة عصرية "الصالون". كانت فرصة أحتمي بها بالضيف أو الضيوف الذين يحلون ببيتنا، لأنهم هم من كانوا يوجهون لي الدعوة بعد الإطلالة عليهم من فج باب البيت، وإن كنت أعرف مسبقا، أن "سلخة" تنتظرني بعد ذهابهم وصاحبتها دوما، أمي رحمها الله، لأنها كانت ترى في دخولي للبيت وجلوسي مع الضيوف "قلة الترابي"، لكن الرغبة في أكل طعام الضيوف وعدم انتظار بقاياه، كانت لذة لا تقاوم، بل كان طعام الضيوف لذيذا ينسيني تلك "السلخة".

بمجرد خروج الضيوف، يتم تنظيف بيتهم (وليس بيتنا)، وإغلاقه بشكل دائم إلى أن يعودوا مرة أخرى. بيت الضيوف، في منازلنا المغربية، وربما الشيء نفسه في كل المنازل العربية، كانت له وظيفة اجتماعية مهمة، في زمن كان "عيبا" الأكل خارج البيت، بل في زمن كان الصبي الذي يحمل خبز السوق في يده وهو ذاهب لبيتهم، بمثابة رسالة مشفرة، معناها أن أمه مريضة أو غير موجودة في البيت، وبالتالي على الجارة القريبة منهم القيام باللازم، أي تخصيص خبزة أو أكثر لأطفال جارتها إلى أن تعالج أو تعود إن كانت مسافرة..

اليوم تغير الحال كثيرا، بل أصبح من النادر أن نستقبل ضيوفا في بيوتنا. معظم الدعوات لتناول وجبة طعام تتم خارج البيت. بل حتى أعراسنا اليوم هي خارج البيت، وفي قاعات مخصصة لهذا الغرض والتي تناسلت حتى داخل مدن صغيرة، في حين كانت الأعراس سابقا تقام في الخيام وفوق سطوح البيت.

على الرغم من تغير أحوالنا وطباعنا وركوبنا موجة التحديث الظاهري، وليس موجة الحداثة بمعناها الثقافي والفكري والعلمي، الخ، لكن "الصالون" المغربي ظل الركن الثابت في منازلنا. هو بمثابة ضريح، قد نطوف حوله مرات قليلة ونادرة جدا، وقد تكون بمناسبة الأعياد الدينية فقط، وقد يبقى على مر العام مغلقا في انتظار فتحه "والتعبد" داخله.

هو اليوم شبيه بضريح. وفي كل بيوتنا المغربية هذا الضريح موجود، ونصرف عليه أمولا طائلة دون الاستفادة منه وبشكل دائم، في زمن يتميز بقلة الضيوف وبتحولات اجتماعية رهيبة نعيشها داخل عولمة مبضعة للحياة وراغبة في تعليب كل شيء وبيعه، وتحويل الإنسان إلى كائن استهلاكي بامتياز.

بيت "الضياف" أو "الصالون" المغربي الجميل والذي تصنعه وتبدعه أياد مغربية جميلة، أصبح مكلفا جدا. وعلى الرغم من هذا الثمن الجد مرتفع، نحوله إلى مزارأو ضريح نطوف حوله مرات قليلة وبمناسبة بعض الأعياد الدينية أو غيرها. ويبقى السؤال متى من الممكن خلخلة صورة هذا الضريح وتحويله إلى بيت عاد يستفيد منه الجميع؟.

بيت "الضياف" أو "الصالون" المغربي، مكان نوليه اهتماما كبيرا، بل نصرف عليه مبالغ مالية كبيرة وفي معظمها بمثابة دين، لاسيما من لدن الفئات المحدودة الدخل أو المتوسطة، هو بمثابة خطاب اجتماعي قابل للتفكيك، ووفق مرجعيات منهجية عديدة. طبعا ذكرياتنا تتأسس أيضا بناء على البيت الذي عشنا فيه، وداخله البيت/الضريح المتحدث عنه، نسجنا العديد من العلاقات كأطفال صغار داخله، وحتى ونحن نتقدم في العمر، بقينا على صلة به. اليوم نعيش في زمن آخر، وحياة جديدة تتأسس خارج البيت. طعام الجدة والأم والخالة والعمة والزوجة، قد بدأ يعوضه صاحب المطعم، وما يحمله صاحب الدراجة النارية في صندوقه العجيب الحامل للأكل السريع، والذي يباع عبر الاتصال الهاتفي المعدم للتواصل العائلي الحميمي. تحولات رهيبة نعيشها اليوم، لاسيما من لدن من تعود على أكل طعام جدته وأمه وزوجته وخالته وعمته، الخ.. بينما من ازداد ووجد ما وجد أمامه، فقد يعتقد أنه أمام حياة عادية، لأن المسكين لم يجرب أعراس البوادي في الخيام وفوق السطوح في المدينة، وكيف كان العنب يخرج مباشرة من صندوقه ليضع الموزع نصيب كل مائدة فوقها. لم يعش عالم الشيخات والرما ومولاي السلطان و"روحوا بابا العريس روحوا مولاي السلطان" و"المرقه" و"السفه" و"الحنة" وانتظار الجميع للحظة الفجر..

العالم تحول فعلا.. الحياة تغيرت فعلا.. ضريحنا ثابت شاهد على زمن راح.. أصبح باردا في الشتاء، وساخنا في الصيف، ورائحة الغبار من شدة عدم فتحه علامة مميزة لزمن "اللاضيف"..

كل عام وطوافنا على أضرحتنا ليس بألف خير..

المدرب أشرف حنزاز استدعى 11 لاعبا من بني ملال المنتخب الوطني لأقل من 15 سنة يخوض تجمعا إعداديا بسلا



يخوض المنتخب الوطني لأقل من 15 سنة تجمعا إعداديا من 11 إلى 15 شتنبر الجاري، بمركب محمد السادس لكرة القدم بسلا.
وأوضحت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، في بلاغ نشرته يوم 12 شتنبر 2024، على موقعها الإلكتروني، أن مدرب المنتخب لأقل من 15 سنة، أشرف حنزاز، استدعى لهذا الغرض 31 لاعبا للمشاركة في هذا التجمع المغلق، الذي يندرج ضمن الإعداد للإستحقاقات المقبلة.
وفي ما يلي لائحة اللاعبين الذين تم استدعائهم:

الاسم واللقب......................... الفريق
1- هديلي أيوب ....الفتح الرياضي
2- الصقلي حسين يانيس......... الرجاء الرياضي
3- نعمي يوسف ...... المركز الفيديرالي بني ملال
4- امباركي أنوار.... المركز الفيديرالي بني ملال
5- غزبوري نوح... المركز الفيديرالي بني ملال
6- مزودي آدام ...... المركز الفيديرالي بني ملال
7- سوني رضى....... المركز الفيديرالي بني ملال
8- لغمايد أمين ...... المركز الفيديرالي بني ملال
9- خربوش يحيى.... المركز الفيديرالي بني ملال
10- لكويري رضى .. المركز الفيديرالي بني ملال
11- طايرو معاذ ... المركز الفيديرالي بني ملال
12- الحزومري يحيى. المركز الفيديرالي بني ملال
13- بودي سعيد .... المركز الفيديرالي بني ملال
14- جبران حمزة ... المركز الفيديرالي السعيدية
15- شهيد نبيل .... المركز الفيديرالي السعيدية
16- المرابطي سعد .... المركز الفيديرالي السعيدية
17- شنوف أحمد .... المركز الفيديرالي السعيدية
18-الكريري رضى ... المركز الفيديرالي السعيدية
19- الناضوري زايد... المركز الفيديرالي السعيدية
20- غريدا هشام ...... المركز الفيديرالي السعيدية
21- جميلة جاد .... المركز الفيديرالي السعيدية
22- الساخي آدام المركز الفيديرالي الدار البيضاء
23- الترغي آمين المركز الفيديرالي الدار البيضاء
24- مجدي رضى المركز الفيديرالي الدار البيضاء
25- حمدي يوسف المركز الفيديرالي الدار البيضاء
26- عزوز يحي...المركز الفيديرالي الدار البيضاء
27- الشاوي إسلام المركز الفيديرالي الدار البيضاء
28- صديق إلياس المركز الفيديرالي الدار البيضاء
29- بوياغرومني جعفر المركز الفيديرالي الدار البيضاء
30- آيت الطالب إسماعيل . المركز الفيديرالي الدار البيضاء
31- بكاري أمين المركز.. الفيديرالي الدار البيضاء

ملفات تادلة 24

المغرب يشارك في بطولة إفريقيا لكرة اليد للفتيان بتونس



تنطلق، يوم الخميس 18 شتنبر الجاري، بمدينة المهدية (تونس)، الدورة العشرين لبطولة إفريقيا لكرة اليد للفتيان بمشاركة المغرب.
وقد وضعت عملية القرعة الخاصة بهذه البطولة، التي ستتواصل منافساتها إلى غاية 26 شتنبر الجاري، المنتخب المغربي ضمن المجموعة الثانية بمعية منتخبات تونس وليبيا وكينيا .
أما المجموعة الأولى فتضم منتخبات مصر والجزائر وبوروندي وغينيا.

سريع وادي زم يحسم 10صفقات قبل "الميركاتو" الصيفي

أعلن فريق سريع وادي زم لكرة قدم، عن تعاقده بشكل رسمي، خلال فترة الانتقالات الصيفية الحالية، مع عشرة لاعبين جدد استعدادا للموسم الكروي المقبل والذي لم يبقى عليه الا اياما معدودة.
ووقعت إدارة سريع وادي زم عشرة عقود جديدة لكل من المهدي أهلان قادما من سطاد المغربي، سليمان قروق قادما من وداد فاس، الرحالي السملالي علاء الدين قادما من اتحاد تمارة، ادريس شكور قادما من جمعية سلا، بوبا لحسن عبد الحميد قادما من وداد تمارة، أشرف كواي قادما من الاتحاد الاسلامي الوجدي، محمد اسكندر قادما من نهضة الزمامرة، سفيان شاكرني قادما من رجاء بني ملال، جودي عبد الفتاح، وحمزة الفطواكي قادمين من شباب المسيرة.

اهم تعاقدات سريع وادي زم خلال الميركاتو الصيفي 2024:



جودي عبد اللطيف مدافع ايمن قادم من فريق شباب المسيرة



حمزة الفطراكي مهاجم قادم من فريق شباب المسيرة



سفيان شاكرني مد افع اوسط قادم من فريق رجاء بني ملال



اشرف الكواي جناح ايمن قادم من فريق الاتحاد الاسلامي الوجدي



محمد اسكندر مدافع اوسط قادم من فريق نهضة الزمامرة

بوبا لحسن عبد الحميد مدافع أيسر قادم من فريق وداد تمارة



الرحالي السملالي علاء الدين وسط ميدان هجومي قادم من فريق



ادريس شكور وسط ميدان هجومي قادم من فريق جمعية سلا



سليمان قروق مهاجم قادم من فريق وداد فاس

المهدي أهلان وسط ميدان فريق سطاد المغربي

سعيد عيلول



نتائج وبرنامج البطولة الاحترافية للقسم الأول "إنوي"





في ما يلي نتائج وبرنامج الدورة الثانية من البطولة الاحترافية للقسم الأول "إنوي" موسم 2024-2025، عقب إجراء مباريات يوم الأحد 15 شتنبر 2024

السبت 14 شتنبر:
الوداد الرياضي...المغرب التطواني(0-1)
المغرب الفاسي...اتحاد تواركة(2-1)
الأحد 15 شتنبر:
الشباب السالمي...حسنية أكادير(1-0)
نهضة الزمامرة...الدفاع الحسني الجديدي(2-1)
الفتح الرياضي...شباب المحمدية(0-4)
الأربعاء 25 شتنبر:
أولمبيك آسفي...نهضة بركان (الرابعة عصرا)
اتحاد طنجة...الرجاء الرياضي (السادسة مساء)
الجيش الملكي...النادي المكناسي (الثامنة مساء).

اتفاقية شراكة تجمع الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين والعصبة الاحترافية

جرى يوم الثلاثاء 10 شتنبر 2024، بالدار البيضاء، التوقيع على اتفاقية شراكة بين العصبة الوطنية لكرة القدم الاحترافية والجمعية الوطنية للإعلام والناشرين تحت إشراف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، بهدف تنظيم عملية التغطية الإعلامية للتظاهرات والمباريات الكروية داخل الملاعب الوطنية.

وتروم هذه الاتفاقية، الموقعة من قبل رئيس العصبة الوطنية لكرة القدم الاحترافية عبد السلام بلقشور، ورئيس الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين إدريس شحتان، إنجاز برنامج مسطر حول تنظيم عملية التغطية الإعلامية للتظاهرات والمنافسات الرياضية داخل المملكة، وفقا للالتزامات المحددة بموجب هذه الاتفاقية.

كما تهدف الاتفاقية إلى مواكبة الصحافة الوطنية للأحداث الرياضية التي تشارك فيها الفرق الوطنية الخاصة بكرة القدم، بطريقة مهنية تتوخى الارتقاء بالعمل الإعلامي الرياضي الوطني، حتى يواكب التطور النوعي الذي تشهده مختلف الأنواع الرياضية الوطنية.

وبموجب الاتفاقية، تلتزم الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين، بتنسيق مع مديري النشر لمختلف المؤسسات الصحافية المحدثة طبقا للتشريع الجاري به العمل، بانتداب الصحافيين الحاصلين على البطائق المهنية الصادرة عن المجلس الوطني للصحافة قصد التغطية الإعلامية للتظاهرات والمنافسات الرياضية.

كما تلتزم الجمعية بأن يقوم الصحافيون بعملهم داخل الفضاءات المخصصة لإجراء المنافسات الرياضية التي تشارك فيها الأندية الوطنية محليا وجهويا ووطنيا، بتنسيق مع السلطات والمصالح الوصية والمعنية.

من جهتها، تلتزم العصبة الوطنية لكرة القدم الاحترافية بتفويض عدة صلاحيات للجمعية الوطنية للإعلام والناشرين، تهم تنظيم العمل الصحافي الخاص بالصحافيين المعتمدين لحضور المباريات وتغطيتها إعلاميا، والسهر على حُسن سير الندوة الصحافية التي تنظم مباشرة بعد نهاية المباراة، وتنظيم الولوج لرقعة الميدان واختيار الأماكن الخاصة بالمصورين الصحافيين.



وفي كلمة بالمناسبة، قال السيد بلقشور إن هذه الاتفاقية تندرج في إطار المبادرات الرامية إلى تعزيز وتثمين الجهود التي تبذلها الصحافة الرياضية الوطنية، حتى تكون في مستوى التطلعات والانتظارات وتتمكن من منافسة وسائل الإعلام الدولية، منوها في هذا الصدد بالحضور المتميز للوفد الصحافي الرسمي في منافسات كأس إفريقيا بالكوت ديفوار.

وأكد أن هذه الاتفاقية تتوخى مأسسة وتطوير العلاقات التي تجمع بين العصبة الوطنية لكرة القدم الاحترافية والجمعية الوطنية للإعلام والناشرين، بهدف مواكبة مختلف المنافسات الرياضية الوطنية، والتحضير لتغطية التظاهرات الدولية الكبرى التي حظيت المملكة بشرف تنظيمها.

من جهته، قال السيد شحتان إن هذه المبادرة، التي تأتي تفعيلا للاتفاقية الموقعة بين الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين والوزارة الوصية والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم واللجنة الوطنية الأولمبية المغربية، تستهدف تنظيم عملية الولوج إلى الملاعب والمركبات الرياضية في البطولة الوطنية بمختلف أقسامها، وكذا تغطية مباريات الأندية الوطنية المشاركة في مختلف المحافل الدولية.

وأضاف، في تصريح للصحافة، أن استضافة المغرب لعدد من التظاهرات الرياضية المقبلة (كأس إفريقيا، كأس العالم..) تفرض على الصحافة الرياضية الوطنية الارتقاء بمستوى التنظيم والاستعداد لمواكبة هذه التحديات الكبرى، والمساهمة في إنجاز وتطوير هذه الأوراش المفتوحة، وإبراز التطور الذي تشهده الرياضة الوطنية عموما وكرة القدم على وجه الخصوص.

وعقب التوقيع على هذه الاتفاقية، تم تنظيم حفل استقبال لوفد رسمي من ممثلي وسائل الإعلام الوطنية سيتوجه لتغطية منافسات كأس العالم لكرة القدم داخل القاعة، التي ستنظم خلال الفترة الممتدة من 14 شتنبر الجاري إلى 06 أكتوبر المقبل بأوزبكستان.

و م ع

التصنيف السنوي للاتحاد الدولي للتأريخ والإحصاء/ ن. بركان الأول محليا يليه الرجاء والجيش الملكي والوداد يتراجع للمركز الرابع



كشف الاتحاد الدولي للتأريخ والإحصاء عن تصنيف الأندية خلال السنة الماضية من الفترة الممتدة من 1 شتنبر 2023 إلى الـ31 من شهر غشت الماضي.

واحتل نهضة بركان المركز الأول وطنيا، والرابع قاريا، والـ131 عالميا، بتنقيط بلغ 121.25، علما أن الفريق البرتقالي احتل وصافة كأس الكونفدرالية الأفريقية الموسم الماضي.

وصعد الرجاء الرياضي للمرتبة الثانية، محتلا المركز الـ11 قاريا، والـ188 عالميا، بتنقيط بلغ 98.25 نقطة، يليه الجيش الملكي صاحب المرتبة الـ13 قاريا، والـ232 عالميا بتنقيط بلغ 85.5.

وواصل الوداد الرياضي تراجعه في الترتيب، بعد أن احتل المركز الرابع وطنيا، والـ15 قاريا، ثم الـ267 عالميا، برصيد بلغ 79.75 نقطة.

وجاء ريال مدريد في صدارة التصنيف، يليه مانشستر سيتي، ثم باير ليفركوزن، وأتالانتا بيرغامو، ثم برشلونة وأتلتيكو مدريد وبوروسيا دورتموند.

البطولة

فريق نهضة بركان يعود بفوز ثمين من ميدان إف سي دادجي البينيني



تمكن فريق نهضة بركان من العودة بفوز ثمين من ميدان إف سي دادجي البينيني، بهدفين دون رد، في المباراة التي جمعت بينهما، يوم السبت 14 شتنبر 2024، في إطار الدور التمهيدي الثاني ذهاب لكأس الكونفدرالية الافريقية لكرة القدم.

وافتتح التسجيل للفريق البرتقالي اللاعب السينغالي بول باسين (د 56)، قبل أن يعزز المدافع أيوب خيري النتيجة في الدقيقة (3+90)، وهو ما مكن الفريق من تحقيق فوزا ثمينا.

وستجري مباراة الإياب بين نهضة بركان، وصيف بطل مسابقة كأس الكونفدرالية في الموسم السابق، والفريق البينيني إف سي دادجي، يوم الجمعة 20 شتنبر الجاري بمدينة بركان.

ويعتبر فريق نهضة بركان الممثل الوحيد للمغرب في المسابقة بعد خروج اتحاد تواركة.

الجامعة تعلن تعيين نور الدين النيبت مدربا جديدا لمنتخب أقل من 18 سنة



أعلنت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، يوم الخميس 12 شتنبر 2024، تعيين الدولي المغربي السابق نور الدين النيبت مدربا جديدا للمنتخب الوطني المغربي لأقل من 18 سنة.

وسيتولى النيبت هذا المنصب الذي يعتبر الأول في مشواره، بعد رحيل سعيد شيبا الذي التحق بفريق الفتح الرياضي.

يشار إلى أن نور الدين النيبت كان قد بصم على مشوار احترافي مميز، إذ لعب لأندية الوداد الرياضي ونانت الفرنسي وسبورتينغ لشبونة البرتغالي وديبورتيفو لاكورونيا الإسباني وتوتنهام الإنجليزي قبل أن يعتزل سنة 2006.

كما خاض النيبت 115 مباراة بقميص المنتخب الوطني المغربي، سجل خلالها 4 أهداف، وكان من بين أبرز إنجازاته مع المنتخب هو الوصول إلى نهائي كأس أفريقيا بتونس 2004.

الجيش الملكي يتعادل مع المريخ السوداني برسم الدور التمهيدي لعصبة الأبطال

تعادل فريق الجيش الملكي أمام مضيفه نادي المريخ السوداني نتيجة (2-2)، في المباراة التي جرت بينهما يوم السبت 14 شتنبر 2024، بملعب جوبا الوطني، بمدينة جوبا عاصمة دولة جنوب السودان، برسم ذهاب الدور التمهيدي الثاني لدوري عصبة الأبطال الإفريقية.

وتقدم الفريق السوداني في الشوط الأول بهدف للاعب السماني الصاوي في الدقيقة 28 قبل أن يضيف زميله محمد قباني الهدف الثاني في الدقيقة 38، فيما تمكن فريق الجيش الملكي من العودة في النتيجة في الشوط الثاني، بواسطة اللاعب محمد ربيع حريمات الذي سجل هدف فريقه الأول في الدقيقة 79 عن طريق ضربة جزاء، قبل أن يعادل اللاعب عبد الفتاح حدراف النتيجة في الدقيقة 89 إثر ضربة جزاء ثانية.

وكان فريق الجيش الملكي قد بلغ الدور التمهيدي الثاني، عقب فوزه على فريق ريمو ستارز النيجيري بنتيجة (2-0)، في مباراة الإياب التي جمعتهما، يوم 25 غشت الماضي، على أرضية ملعب ولي العهد الأمير مولاي الحسن بالرباط، برسم إياب الدور التمهيدي الأول، بعد أن انهزم في مباراة الذهاب أمام الفريق النيجيري بهدفين لواحد.

ملفات تادلة 24

أسود الأطلس يخوضون المنافسات برهان تحقيق إنجاز تاريخي في كأس العالم لكرة القدم داخل القاعة 2024

يخوض المنتخب المغربي لكرة القدم داخل القاعة، نهائيات كأس العالم للعبة (ما بين 14 شتنبر و6 أكتوبر بأوزبكستان)، متسلحا بتجربة وسمعة تؤهلانه ليس فقط للعب أدوار طلائعية، بل لتحقيق إنجاز تاريخي غير مسبوق.

ويقدم المنتخب الوطني، في مشاركته الرابعة في المونديال، نفسه كقوة كروية باتت تحتل مكانة بارزة على المستويين العربي والإفريقي، ويبعث رسائل قوية حول جاهزيته للتألق في هذا المحفل العالمي.

ويدخل أسود القاعة المنافسات كفريق مستقر تقنيا، يحقق تقدما مستمرا، وفق مسار تصاعدي على الصعيدين الإقليمي والقاري، ويتطور بشكل جيد على المستوى الدولي.

وعلاوة على ذلك، فقد أكد المنتخب الوطني ريادته على المستوى القاري قبل الانتقال إلى أوزبكستان، بظفره ببطولة إفريقيا للأمم في أبريل الماضي على أرضه، للمرة الثالثة على التوالي بعد نسختي 2016 و2020.

وخلال هذه النسخة، حصل حارس مرمى أسود القاعة، عبد الكريم أنبيا، على جائزة أفضل حارس في كأس إفريقيا للأمم، وسفيان الشعراوي على جائزة أفضل هداف، فيما نال بلال بقالي جائزة أفضل لاعب في المسابقة.

قبل ذلك بسنة، وبالضبط في يونيو 2023، فاز المنتخب المغربي بكأس العرب بالمملكة العربية السعودية للمرة الثالثة على التوالي، بعد إزاحته لجميع منافسيه نتيجة وأداء.

وبفوزه بهذا اللقب، أصبح المنتخب المغربي الفريق الأكثر تتويجا بالمسابقة العربية منذ نسختها الأولى التي أقيمت في 1998، بعد ظفره بلقبي 2022 أمام العراق (3-0) و2021 على حساب مصر.(4-0)

وبخصوص منافسات كأس العالم، يواصل المنتخب الوطني حضوره بقوة على الساحة الدولية، بعد نسختين من التأقلم مع الأجواء المونديالية في 2012 بتايلاند و2016 بكولومبيا، وحقق المغرب أولى انتصاراته في المونديال، في نسخة 2021 بليتوانيا، ضد جزر سليمان (6-0)، ليواصل عروضه القوية بعد ذلك بتعادلين أمام تايلاند (1-1) والبرتغال بطل هذه النسخة (3-3)، لينهي مباريات مجموعته الثالثة في المركز الثاني. وفي دور الـ16، عاد ليضرب بقوة ويحقق الفوز على فنزويلا (2-3)، قبل أن ينهزم بصعوبة في ربع النهائي أمام البرازيل (1-0)، التي أنهت منافسات هذه النسخة في المركز الثالث.



وقد أكسب هذا المسار المثير للإعجاب، المنتخب الوطني اعترافا وتقديرا عالميين، على المستويين الفردي والجماعي.

ومنذ إطلاق تصنيف الفيفا لمنتخبات كرة القدم داخل القاعة في ماي الماضي، يحتل المغرب المركز السادس في التصنيف العالمي. كما حصل المدرب الوطني هشام الدكيك على جائزة أفضل مدرب في العالم لعام 2023 من قبل الموقع المتخصص " فوتسال بلانيت"، ليصبح أول مدرب عربي وإفريقي يفوز بهذه الجائزة.

كما نال المنتخب الوطني جائزة أفضل منتخب في العالم لنفس العام من قبل نفس الموقع المتخصص.

ومع كل هذه الإنجازات، فإن الاستقرار التقني ظل دائما جزء أصيلا من هذه النجاحات، وفي هذا الصدد، أضحت كلمة الـ"فوتسال" بالمغرب متناغمة مع اسم الإطار الوطني هشام الدكيك.

وتمكن الدكيك الذي يوجد رأس على الإدارة التقنية للمنتخب المغربي منذ 2010، من الاستفادة من كل هذه المدة على أكمل وجه، وشكل فريقا لا يقهر في أفريقيا، مكون من لاعبين موهوبين يمارسون على أعلى المستويات.

كما بات أحد أبرز صناع أفضل النجاحات في تاريخ المنتخب الوطني، بفوزه بثلاث كؤوس عربية وثلاث كؤوس إفريقية وكأس القارات مرة واحدة، كما وصل إلى الدور ربع النهائي لكأس العالم 2021.

ولمواصلة هذا الزخم، اختار الناخب الوطني نهج الاستمرارية، من خلال إعداد لائحة لاعبين مطابقة تقريبا لتلك التي شاركت في كأس الأمم الأفريقية الأخيرة، حيث استدعى للعرس المونديالي 12 متوجا باللقب الإفريقي من أصل 14.

كما بنى منظومة فريقه حول لاعبين ذوي خبرة، كما هو الحال بالنسبة لسفيان المسرار وأنس العيان وإدريس الرايس الفني، الذين أصبحوا مع تراكم التجارب والمباريات من ركائز المجموعة الوطنية.

وفي كأس العالم، سيلعب المنتخب المغربي، الذي وصل إلى طشقند مبكرا (2 شتنبر) لإتاحة الوقت الكافي أمام العناصر الوطنية للتأقلم، في المجموعة الخامسة إلى جانب البرتغال وبنما وطاجيكستان.

ومن المؤكد أن منتخب البرتغال، الفائز بلقب 2021 وثالث نسخة 2000، ورابع نسخة 2016، يظل على الورق المرشح الأوفر حظا، لكن الواقع على أرضية الملعب قد يكذب التوقعات، خصوصا بعد العروض القوية التي قدمها المنتخب المغربي، خلال مبارياته الودية والرسمية الأخيرة، والتي أبان خلالها عن مستوى تقني وتكتيكي عال، ما مكنه من تسطير سجل حافل بالانتصارات، ولعل أبرزها تحقيقه لفوز كبير على الأرجنتين بطل العالم في 2016 ووصيف نسخة 2021 بـ 7 أهداف مقابل لا شيء.

و م ع

أرباح رونالدو على "يوتيوب" تتخطى راتبه مع ريال مدريد

ما زال النجم كريستيانو رونالدو، قائد النصر السعودي والمنتخب البرتغالي، يتابع نجاحه داخل وخارج الملعب، وخاصة في مجال الإعلام.

وأطلق "الدون" منذ عدة أسابيع قناة عبر موقع "يوتيوب"، تحت مسمى(UR CRISTIANO) ، بهدف التواصل مع متابعيه وعشاقه، وعرض تفاصيل حياته اليومية، بالإضافة إلى حوارات حصرية عبر "بودكاست."

وحققت قناة رونالدو، أرقاما قياسية خلال وقت قياسي بعد أن تخطت قناته حاجز الـ14 مليون مشترك في أول 24 ساعة، ليتمكن من حسم دروع الـ100 ألف والمليون والـ10 مليون مشترك في يوم واحد.

وحتى تاريخ كتابة الخبر، قاربت قناة "صاروخ ماديرا" على تخطي حاجز الـ60 مليون مشترك، بعد أقل من 3 أسابيع على افتتاح القناة.

وبحسب التقرير الذي نشره حساب "TCR " على منصة "إكس"، والمهتم بمتابعة أخبار النجم البرتغالي، فإن أرباح رونالدو، من موقع "يوتيوب" ستصل إلى 20 مليون دولار، بنهاية العام.

وعلى هذا ستكون أرباح رونالدو البالغ 39 عاما، من يوتيوب متساوية تقريبا مع راتبه السنوي عندما كان لاعبا مع ريال مدريد، مع العلم أن أرباح "يوتيوب" كانت في الثلث الأخير من العام، عكس راتبه مع الفريق الإسباني، الذي كان على مدار العام بأكمله.

وفي تقرير سابق لصحيفة "ماركا" الإسبانية، ذكر أن المعدل القياسي الحالي الذي يدفعه يوتيوب هو حوالي 6 دولارات لكل ألف مشاهدة.

ومنذ بدء تشغيل قناته نشر كريستيانو نحو 20 فيديو تجاوز مجموع مشاهداتها الـ177 مليون مشاهدة، وفق هذه الإحصائيات يمكن تقدير الإيرادات بين 1,200 و6 آلاف دولار لكل مليون مشاهدة.

وكالات

السلامي يقود الأردن لتحقيق أول فوز في التصفيات المؤهلة لكأس العالم

تجاوز الأردن بدايته المخيبة في تصفيات آسيا لكأس العالم لكرة القدم 2026 ليحقق فوزا ثمينا على نظيره الفلسطيني بحصة 3-1، في مباراة أقيمت اليوم الثلاثاء 10 شتنبر 2024، على ستاد كوالالمبور بماليزيا، ضمن الجولة الثانية من الدور الثالث من هذه التصفيات.





وأحرز ثلاثية النشامى كل من اللاعب المتألق يزن النعيمات في الدقيقة 5 وفي الدقيقة 50، ونور الروابدة في الدقيقة 72، فيما حمل هدف المنتخب الفلسطيني توقيع لاعبه وسام أبو علي.

وبهذه النتيجة، يتصدر المنتخب الأردني المجموعة الثانية مؤقتا بعدما رفع رصيده إلى 4 نقاط، قبل مباراة العراق والكويت التي تقام في وقت لاحق من اليوم، فيما توقف رصيد المنتخب الفلسطيني عند نقطة واحدة.

وكان التعادل قد حسم مواجهة الأردن مع الكويت بنتيجة 1-1 ضمن منافسات الجولة الأولى للمجموعة الثانية بالتصفيات النهائية المؤهلة لكأس العالم 2026، في حين تعادل منتخب كوريا الجنوبية بدون أهداف مع نظيره الفلسطيني.

يذكر أن المنتخب الأردني حل بالمجموعة الثانية لتصفيات الدور الثالث والحاسم من كأس العالم 2026، إلى جانب كوريا الجنوبية، والعراق، وعمان، وفلسطين، والكويت. وحسب نظام التصفيات، تم تقسيم المنتخبات على ثلاث مجموعات، تضم كل مجموعة ستة منتخبات، ويتأهل أول فريقين في كل مجموعة مباشرة إلى كأس العالم 2026، فيما تخوض الفرق أصحاب المركز الثالث والرابع من كل مجموعة الدور الرابع من التصفيات.

ملفات تادلة 24

المغرب يتصدر ترتيب البطولة العربية العاشرة لألعاب القوى للناشئين والناشئات في السعودية

تصدر المنتخب المغربي لألعاب القوى الترتيب المؤقت للبطولة العربية العاشرة لألعاب القوى للناشئين والناشئات التي تختتم فعالياتها يوم الأحد 15 شتنبر الجاري في الطائف بالمملكة العربية السعودية.

وفي ختام اليوم الثالث من هذه البطولة التي انطلقت يوم الخميس 11 شتنبر الجاري، حصد المنتخب المغربي 20 ميدالية منها ثمان ذهبيات وست فضيات وست برونزيات ليتصدر الترتيب المؤقت متقدما على المنتخب الجزائري الذي حل ثانيا ب14 ميدالية ثم المنتخب السعودي ب14 ميدالية أيضا. وتختتم، اليوم الأحد، البطولة العربية العاشرة للناشئين والناشئات لألعاب القوى، بحضور رئيس الاتحادين العربي والسعودي لألعاب القوى حبيب الربعان، ورؤساء الوفود وعدد من الشخصيات الرياضية.

ويأتي ذلك على مضمار وميدان مدينة الملك فهد الرياضية بمحافظة الطائف، بعد أربعة أيام من التنافس المثير والجميل بين 241 لاعب ولاعبة يمثلون 18 دولة.

ويتقدم منتخب المملكة العربية السعودية، قائمة المشاركين بالبطولة إلى جانب منتخبات المغرب والأردن، والإمارات، ومصر، واليمن، والبحرين، وقطر، والكويت، وعمان، وسوريا، ولبنان، والجزائر، والسودان، والعراق، وتونس، وموريتانيا، وليبيا.

وكان الاتحادان الآسيوي والدولي، قد اعتمدا ترخيص البطولة وفقا للأنظمة الدولية، حرصا على مصداقية نتائج البطولات العربية القادمة، تزامنا مع البطولة العربية العاشرة للناشئين والناشئات 2024.

يذكر أن البطولة العربية العاشرة للناشئين والناشئات لألعاب القوى، شهدت تدشين حساب الاتحاد العربي في اللجنة الدولية لمكافحة المنشطات Wada

ملفات تادلة 24

نادي غلطة سراي التركي يعلن إصابة زياش على مستوى الظهر

أعلن نادي غلطة سراي التركي يوم 13 شتنبر 2024، عن إصابة لاعبه الدولي المغربي حكيم زياش بعد عودته من التوقف الدولي رفقة أسود الأطلس.

وقال النادي التركي في بيان عبر صفحته الرسمية: "خلال مباراة المنتخب المغربي ضد ليسوتو، شعر زياش بألم في أعلى ظهره الأيمن، وتم إخضاعه للفحوصات."

وأضاف البيان : "زياش بدأ العلاج، بعدما وجدنا أنه يعاني من إجهاد من الدرجة الثانية في مجموعة من عضلات الظهر اليمنى العليا، وذلك بعد الفحوصات التي أجراها في مستشفى ميديكانا الراعي."

ومن المرجح أن يغيب حكيم زياش عن الملاعب لـ 3 أسابيع وفقا لما أوردته تقارير إعلامية تركية، في الوقت الذي لم يكشف فيه نادي غلطة سراي مدة الغياب.

وكالات



Les gens traversent la rue

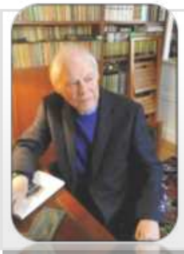


Mostapha Hasnaoui



Les gens traversent la rue
comme dans une fuite collective
Ils marchent près des murs
comme des ombres
les yeux éteints
les pas lourds
Ils courent avant que l'heure fatidique arrive
La peur coule de leurs yeux immenses
Le chanteur crie dans les entrailles de la terre : "Highway To Hell"...
C'est l'heure des vampires....

Est-ce qu'il y a une gloire terrestre pour le poète ?



Hocine Bouakkas

– Non, pas du tout, surtout pas pour les enfants de Rimbaud, Lautréamont, Blaise Cendrars et autres, le poète n'est pas ici-bas d'ailleurs pour atteindre une gloire terrestre, il est là pour mener un obscur combat dont il ignore la finalité, si il y en a une, il est là pour attester que ça ne va pas et que ça ne va pas seulement dans l'ordre social, j'ai toujours pensé que le poète est concerné par l'ordre social, il est aussi un citoyen, un individu mais il est là aussi pour mettre en cause quelque chose qui est bien plus difficile à expliciter, c'est la situation humaine quoi, la place entre les étoiles, la terre, les astres, les énigmes de la vie, de la mort de la haine, de l'amour.

Entretien d'Hocine Bouakkas avec André Laude

QUE SERAIT LA VIE ?!



Que serait la vie si ce n'est cette innocente enfance
Ou ces mères et fellahs animés d'espoir et de patience?!
Que serait, la vie sans les gestes d'amour au sens large
Qui excluent équivoques et «virages»?!
Que serait la vie sans proches compréhensifs et sympathiques
Ou sans amis lucides échangeant des intérêts réciproques?!
Que serait la vie sans culture et sans expériences
Aidant à surmonter les difficultés de toute circonstance ?!
Que serait la vie sans ambition et sans progrès
Ou sans cette humanité errant bon gré mal gré?!
Que serait la vie si les partisans de la sagesse font défaut
et que les autres deviennent vachement fous ? !
Peut-être qu'avant de mettre la vie en question
Il faut qu'entre la Vie et notre propre vie saisir la nuance
Car pour bien comprendre un tel dilemme
la connaissance de soi-même s'avère première.

Hanafi Abderrazzak
EL KELAA DES SRAGHNA-DECEMBRE 1985

HUMILIATION D'UN PROFESSEUR DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR RETRAITE PAR UN ORTHOPEDISTE TRAUMATOLOGUE A BENI MELLAL

En emmenant l'un de mes voisins chez un orthopédiste traumatologue de Béni Mellal le 4 septembre 2024 à 9 h 30, et après avoir réglé le montant de la visite, j'attends à l'extérieur que le patient sorte et qu'il me parle de l'état de son bras.

Au bout de quelque temps, l'assistante m'appelle pour me dire que le médecin et mon voisin voudraient me voir. Je la suis, content de faire la connaissance du toubib dans son bureau. En entrant, je dis poliment : Bonjour docteur !

Dis : assalamou aalaykoum comme le faisait le prophète !

Et je répète les aimables salutations, sans ressentiment, bien que le ton sur lequel le monsieur me les a dites soit très désagréable.

Tu es musulman ? continue-t-il, sur le même ton.

Oui, je suis musulman, et je dis achahada habituelle.

Tu es marocain ? enchaîne-t-il.

Oui je suis marocain, lui dis-je, de la façon la plus calme qui soit

Parle-moi en arabe ! continue-t-il en criant et en me regardant avec des yeux exorbitants.

Je ne vous ai dit que bonjour docteur.

Sors d'ici, tu es malade, sors d'ici ou bien, sors d'ici ou bien !

Je ne sais pas quel sens a-t-il donné à « ou bien ». Peut-être que le docteur a-t-il voulu me tabasser pour réveiller ses muscles encore endormis. En tout cas la façon dont il a agité les deux bras aurait donné la frousse à un couard.

Je me lève donc pour ne pas essuyer une correction matinale et je me dirige vers la porte en lui disant : Je parle aussi le tamazighte qui est une langue nationale, à ce que je sache. Et j'ajoute : Si vous ne voulez pas qu'on vous dise « bonjour docteur ! », écrivez-le en gros caractères à l'entrée.

Ayant été agressé et humilié de la sorte, devant un témoin et une femme - je ne parle pas des patients de la salle d'attente - je me demande bien si ce docteur traumatologue, qui m'a traumatisé, a lu et compris le serment d'Hippocrate, médecin et philosophe de l'antiquité grecque dont les préceptes ne sont pas connus chez quelqu'un à Beni Mellal, ou négligés volontairement.

FERTAHI ALI
Professeur de l'enseignement supérieur retraité, âgé de 74 ans.
Béni Mellal, le 05 septembre 2024

Bobbi Gibb

En 1966, une jeune femme nommée Bobbi Gibb tente de s'inscrire au marathon de Boston. Sa demande a été rejetée pour une raison déconcertante : "En raison de leur constitution physique, les femmes ne sont pas capables de terminer un marathon. Nous ne pouvons pas prendre ce risque." Le jour de la course, il y a près de soixante ans, Bobbi se cachait dans la végétation en attendant le départ. Quand environ la moitié des participants furent passés, elle rejoignit le manège. Ses vêtements ont été improvisés : un short de son frère, des chaussures de sport pour hommes, un maillot de bain et un pull. Malgré la chaleur, Bobbi n'osait pas enlever son sweat-shirt. "J'avais peur que s'ils m'identifiaient comme une femme, ils essaient de m'arrêter", a-t-elle déclaré plus tard. En fait, elle pensait risquer d'être arrêté. Bientôt, les autres coureurs se rendirent compte que ce n'était pas un homme. Contrairement à ses craintes, au lieu de la gêner, ils lui ont promis de la protéger de quiconque tenterait d'interrompre sa course. Rassurée, Bobbi ôta son pull. La réaction du public, lorsqu'il a réalisé qu'une femme courait le marathon, a été surprenante : les hommes ont applaudi, les femmes ont été émues. Alors qu'elle passait devant le Wellesley College, les étudiants l'ont accueillie avec un enthousiasme débordant. À son arrivée, le gouverneur du Massachusetts lui-même lui a serré la main. La première femme à terminer un marathon avait reçu son prix ! À ce jour, Bobbi Gibb reste une icône du sport féminin de compétition. Pas à pas, Bobbi Gibb a non seulement couru un marathon, mais a ouvert la voie à des générations de femmes, prouvant que les limites n'existent que dans l'esprit de celles qui les imposent.



Le roi, la reine, et le nègre d'or

Abstracts

Français English Español

Pour perpétuer une « tradition » littéraire, Michel Georges Michel invente un nouveau rôle à Shéhérazade, l'héroïne des Mille et Une Nuit. Il s'agit d'une transposition du conte-cadre dans laquelle le poète, qui est aussi peintre et dessinateur, nous peint un tableau d'un Orient paradisiaque qui se transforme rapidement en une scène tragique, en un massacre. Il s'agit aussi d'une interrogation sur la relation du couple homme-femme.

In order to perpetuate a so-called literary tradition, Michel George Michel invents a new role for Shehrezed, the heroine of A Thousand and One Night. The poet, who also paints and draws, transposes the framing tale in order to depict a picture of a paradisical Orient, which quickly turns, however, into a tragic scene of a massacre. The story also interrogates the relationship between men and women.

Para perpetuar una « tradición » literaria, Michel Georges Michel crea un nuevo papel para Scherezada, heroína de las Mil y Una noches. Se trata de una transposición del cuento original en la que el poeta, poeta y dibujante, nos pinta el cuadro de un Oriente paradisíaco que se transforma rápidamente en una escena trágica, en una masacre. Además, el poeta interroga la relación del binomio hombre-mujer.

1- Depuis la traduction d'Antoine Galland, Les Mille et une Nuits ne cessent d'être une source féconde d'inspiration pour de nombreux écrivains, poètes et artistes en Orient comme en Occident. L'œuvre a ainsi fait rêver les auteurs lecteurs occidentaux, excité leur imagination et inspiré des formes artistiques et littéraires variées comme la peinture, la musique, le théâtre ou l'opéra.

2- Nous nous proposons d'analyser ce poème dans cette optique. C'est une vision dramatique qui se dégage à travers l'œuvre de Michel Georges Michel, poète, peintre et dessinateur français (1768-1843). Il s'inspire de l'œuvre arabe et orientale pour créer Shéhérazade. Le poème est composé de trois chants intitulés successivement « Le triomphe des nègres, Le massacre des favorites, La mort de Shéhérazade ». La matière thématique qui s'y fixe, non pas au hasard mais selon un schéma bien déterminé, nous révèle des traits spécifiques aisément décelables sous des ajustements imposés par les circonstances. Il s'agit, en effet, d'une transposition du conte-cadre des Mille et une Nuits : le retour du roi Shahriar qui surprend la tromperie de son épouse et de tout son harem avec des nègres. Meurtri par la douleur et touché dans son honneur, ce dernier se venge d'une façon atroce. Nous assistons alors à un passage d'Orient en Occident avec toutes les transformations nécessaires pour répondre au goût spécifique d'une époque et d'un espace. Le renvoi à un monde imaginaire soustrait aux règles bien établies de l'univers puise sa source dans une matière traditionnelle. C'est en corrélation avec l'émergence d'œuvres s'inspirant des Nuits que l'opéra de notre auteur prendra racine.

3- À partir du deuxième chant, Michel Georges Michel nous révèle une image d'un Orient rêvé. Cette image se manifeste à travers l'ambiance festive de l'orgie. Définie comme une partie de débauche et de plaisir licencieux, l'orgie est un phénomène social oriental qui s'attache à la classe aisée. Il est question dans cette transposition d'une « fureur génésique qui dépasse les simples limites affabulatrices » des contes. Elle ne relève d'aucun registre de morale ou de transgression connu dans le monde arabo-islamique.

4- Deux transgressions parcourent le poème, la première est une transgression de l'interdit, le zinâ, pêché à caractère sexuel et l'autre transgression du rapport sexuel conventionnel, l'orgie. Les deux sont bannies et interdites dans toutes les civilisations humaines. L'orgie se veut ici " anti-système, contre ordre et négation des vertus" élémentaires qui fondent la morale sociale. C'est en fait un aspect de liberté qui se dégage de ces transgressions. Une liberté qui donne un dynamisme ardent, un frémissement vital incomparable. Non pas un esprit de révolte, mais une générosité à l'égard de cette femme-reine. C'est aussi un départ pour une œuvre dramatique.

5- Le poète nous peint une orgie en décrivant minutieusement la fête privée organisée par la reine au sein du harem. Le cadre spatial répond à ce cliché d'un Orient immensément riche « Le sérail immense, le jardin, les plateaux surchargés, les tapis. » où le luxe et la volupté sont les deux maîtres mots. Un grand nombre d'esclaves « deux cents » mâles et femelles, les mâles n'étant pas des eunuques, est indispensable au bon déroulement de l'orgie.

6- Tous les ingrédients de l'orgie sont réunis : le palais, le nombre d'hommes et de femmes, leur égale jeunesse, leur disponibilité, l'appétit miraculeux dont ils font preuve, tous ces éléments situent le poème dans « un territoire autre » celui de « l'anomie, de la contestation et du dépassement ».

7- Le caractère grandiose du lieu ouvert reflète l'absence de limites. Tout est permis dès l'instant où nous sommes en présence d'un cadre royal ou de classe aisée. Le statut princier ou nobiliaire des participants ou des organisateurs joue un rôle prépondérant dans la réalisation et le déroulement des festivités.

8- Cette idée se dégage aussi à travers l'exagération de la fête orgiaque :

Les nains, porteurs de fruits, élèvent sur leurs têtes des plateaux surchargés / les pétales volent aux chevilles / le vin, la senteur de la chair jeune et chaude, nègres, favorites, ivres de toutes les joies… .

9- L'orgie présente ainsi un trait singulier : la fascination de la durée de copulation. Image allusive au fait que les mâles et les femelles qui sont conviés à de telles ripailles ont des capacités génésiques qui dépassent la moyenne. L'ambiance, exagérée, nous donne l'impression d'émerger d'un rêve qui cherche à se définir par rapport au monde oriental paradisiaque. La démesure gustative renforce l'idée de l'excès « plateaux surchargés [comparés aux] jardins du ciel ». Ces lieux renvoient aux jardins de Babylone, symbole de la richesse orientale et du faste par excellence. L'image de la luxure caractérise cet univers orgiaque qui évoque un plaisir double. Au plaisir de la vue des espaces splendides et harmonieux s'ajoute le plaisir olfactif relatif à l'odeur « des parfums et des

9- pétales de roses ». Mais ce plaisir ne tarde pas à se transformer en une « odeur de sang tiède apportée par le vent [qui] se mêle à la transpiration des roses ». Ce mélange entre le plaisir sexuel, le plaisir visuel et olfactif est très vite sanctionné car il est interdit et découvert. Il est aussi sanctionné car la démesure et l'excès ne sont pas permis. Le poète focalise sur cette ivresse charnelle non seulement de la reine mais aussi de ses esclaves pour montrer à quel point le personnage de la reine s'abaisse pour assouvir un plaisir éphémère.

10- L'image de la nudité et « les senteurs des chairs jeunes et chaudes » montre le personnage dans un état d'animalité. Cette image montre la femme comme personnage de débauche qui ne cherche que le plaisir instantané.

11- La nudité est un état antinomique par excellence. Il s'agit de l'évocation des tabous vestimentaires touchant déjà à la société. La levée des tabous a une signification de déchaînement des forces primordiales, seule condition de recomposition et de renouveau.

12- Michel Georges Michel décrit un univers paradisiaque, imaginaire et rêvé relatif à l'Orient. Cet univers va se transformer en bain de sang puisque la morale sociale n'admet aucun excès et surtout pas le plaisir de la chair.

13- Cette fête orgiaque qui reflète la luxure met aussi l'accent sur le statut que prennent les nègres. Elle est bannie car elle est initiée par une femme, une reine avec ses esclaves et ses odalisques. Le coup d'envoi donné par la reine remet en question l'ordre sexué masculin. En fait l'habitude ne peut être qu'un alibi à la jouissance masculine, elle doit se contenir dans tout temps et tout lieu. Lorsque l'homme conjoint sexuellement plusieurs femmes, ce n'est ni un pervers ni un débauché ; lorsque la femme éprouve un appétit sexuel plus fort, elle ne peut être qu'une nymphomane, qu'une possédée, jamais possédante.

Electronic reference

Narjess Outreligne-Saidi., "Le roi, la reine, et le nègre d'or", TRANS- [Online], 3 | 2007, Online since 04 February 2007, connection on 22 September 2023. URL: http://journals.openedition.org/trans/184; DOI: https://doi.org/10.4000/trans.184

A suivre


آه يا جرحي المكابر
وطني ليس حقيبة
وأنا لست مسافر
إنني العاشق
والأرض حبيبة
محمود درويش
Emira Ramit
2023